جوزيف س. ناي



# القوة الناعمة

## وسيلة النجاح في السياسة الدولية



نقله إلى العربية
د. محمد توفيق البجيرمي

تقديم
د. عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان

العبيكان
obeikan

جوزيف س. ناي
القوة الناعمة
العبيكان

# القوة الناعمة

## وسيلة النجاح في السياسة الدولية



جوزيف س. ناي

نقله إلى العربية
د. محمـد توفيـق البجيرمـي

تقديم
د. عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان



Original Title:

**SOFT POWER**

By: Joseph S. Nye, Jr.

foreword by Howard Zinn



ISBN 1 - 58648- 225- 4



ISBN: 3 - 203- 54- 9960

الطبعة العربية الأولى **1428هـ - 2007م**

**الناشر: العبيكان Obeikan للنشر**

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 / 2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ⓒ مكتبة العبيكان، 1428هـ

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*

ناي، جوزيف

القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. / جوزيف ناي؛ محمد توفيق البجيرمي. - الرياض 1428هـ

258 ص؛ 14× 21 سم

ردمك: 3 -203 - 54 - 9960

1ـ الولايات المتحدة - العلاقات الخارجية 2- السياسة الدولية

أ. البجيرمي، محمد توفيق (مترجم) ب. العنوان

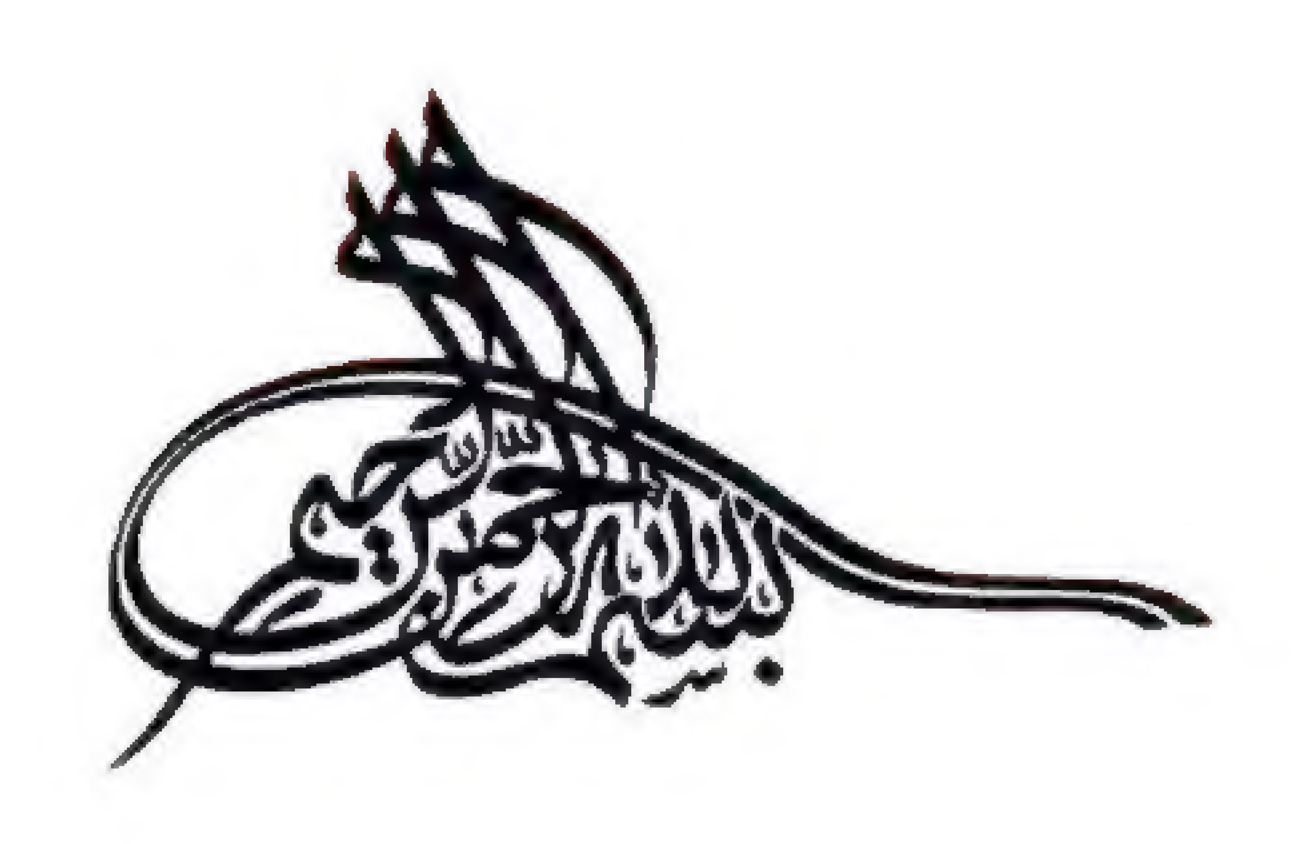
ديوي: 327.73 1428 / 697

**امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan**

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

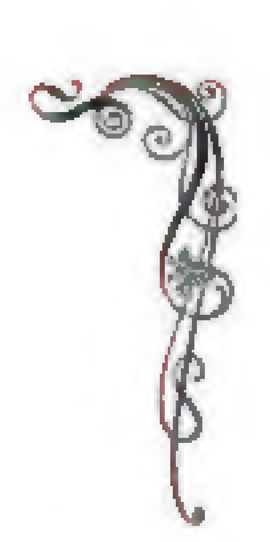
هاتف: ٤١٦٠٠١٨ / ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس: ٤٦٥٠١٢٩ ص.ب: 62807 الرياض 11595

---


بسم الله الرحمن الرحيم




| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |







إلى:

أمي ايليس

وشقيقاتي ديب، ونوت، وايلي



# تقديم

.. وقرأت مسودة كتاب القوة الناعمة فألفته كتاباً جديراً بالترجمة والقراءة؛ فالمؤلف مساعد سابق لوزير الدفاع الأمريكي، ويعلم مصادر ووسائل القوة الصلبة والناعمة؛ ولئن كانت أسرار القوة الصلبة حكراً على ملاك الأسلحة الفتاكة فإن أسرار الأسلحة الناعمة متاحة ومعروضة؛ فهي التي تجعل الآخرين يعجبون بمُثُلِك وتغريهم مبادئك.

إن القوة الناعمة - كما يقول المؤلف - سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، فرسالة ابن الرئيس الباكستاني مشرَّف إلى والده من بوسطن كانت - كما يقول المؤلف - مما ساعد في تغيير سياسة والده وتأييد أمريكا في حربها لأفغانستان، ومثله الطلاب الآخرون؛ يقول كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق: لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا؛ ذلك أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأمريكية، وكما هو وارد في تقرير لمجموعة تعليمية دولية فإن ملايين الناس الذين درسوا في الولايات المتحدة على مدى سنوات يشكلون خزاناً رائعاً للنوايا الحسنة تجاه بلدنا، وكثير من هؤلاء الطلبة السابقين ينتهي بهم الأمر إلى احتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي هي مهمة للأمريكيين.

ويشير المؤلف إلى جدار برلين فيقول: جدار برلين كان قد تم اختراقه بالتلفيزيون والأفلام السينمائية قبل زمن طويل من سقوطه في عام 1989؛ ذاك أن المطارق والجرافات ما كانت لتنتج لولا انتقال الصور المبثوثة من ثقافة الغرب الشعبية على مدى سنوات طوال فاخترقت الجدار قبل أن يسقط.

ويتناول مصادر القوة الناعمة عند أمريكا، فهي أكبر مصدر للأفلام والبرامج التليفزيونية في العالم، وفيها أكثر من 86 ألف باحث أجنبي، وتمثل المرتبة الأولى في الفوز بجوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والاقتصاد، وتنشر كتباً أكثر من أي بلد آخر، ويوجد فيها 28٪ من بين مليون وست مئة ألف طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم.

وبعد إن كانت لديهم قوة ناعمة فلدينا قُوى ناعمة أكثر ولكننا عنها غافلون، إنها في قيمنا الإسلامية الخالدة إن آتانا الله الرَّشَدَ.

**د/ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الثنيان**



# مقدمة

في عام 2003، كنت جالساً بين المستمعين في المنبر الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، عندما وجه جورج كاري، الرئيس الأسبق لأساقفة كانتربري سؤالاً لوزير الخارجية كولن باول عن سبب تركيز أميركا على قوتها الصلبة فقط بدلاً من قوتها الناعمة. فأثار السؤال اهتمامي لأنني كنت قد وضعت اصطلاح "القوة الناعمة". فأعطى الوزير باول رداً صحيحاً بقوله: إن الولايات المتحدة قد احتاجت إلى قوة صلبة لتكسب الحرب العالمية الثانية، ولكنه تابع يقول: "وما الذي أعقب القوة الصلبة مباشرة؟ هل سعت الولايات المتحدة للسيطرة على أمة واحدة في أوروبا؟ كلا. فقد جاءت بالقوة الناعمة في خطة مارشال... وقد فعلنا الشيء نفسه في اليابان"[1]. وفي وقت لاحق من العام نفسه، تحدثت عن القوة الناعمة في مؤتمر شارك في رعايته الجيش الأميركي في واشنطن. وكان من بين المتكلمين الآخرين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وحسبما ما جاء في تقرير صحفي فإن "كبار القادة العسكريين قد أنصتوا بتعاطف" لآرائي. ولكن عندما سأل المستمعون رامسفيلد فيما بعد عن رأيه في القوة الناعمة أجاب: "أنا لا أعرف ماذا تعني"[2].

وهذا جزء من مشكلتنا فبعض قادتنا لا يفهمون الأهمية الحساسة للقوة الناعمة في عالمنا المعاد تنظيمه فيما بعد الحادي عشر من أيلول.

وكما لاحظ الرئيس السابق في مجلس النواب نيوت غينغريتش حول نهج إدارة بوش في العراق: "أن المفتاح الحقيقي ليس في عدد الأعداء الذين أقتلهم، بل إن المفتاح الحقيقي هو عدد الحلفاء الذين أكسبهم، وهذا مؤشر مهم لا يفهمونه أبداً[3]. ذلك أن إحدى "قواعد"

رامسفيلد هي أن "الضعف يحرض عليك الآخرين"[4]. وهو محقٌ في ذلك إلى حدٍ ما. وباعتباري مساعداً سابقاً لوزير الدفاع، فإنني آخر شخص قد ينكر أهمية احتفاظنا بقوتنا العسكرية. وكما لاحظ أسامة ابن لادن، فإن الناس يحبون الحصان القوي. ولكن القوة تأتي بأزياء ومظاهر كثيرة، والقوة الناعمة ليست ضعفاً، بل هي شكل من أشكال القوة، والفشل في دمجها باستراتيجيتنا الوطنية غلطة خطيرة.

فما هي القوة الناعمة؟ إنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسة، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة. ولقد كان لدى أميركا الكثير من القوى الناعمة منذ زمن طويل. فكّروا في تأثير الحريات الأربع التي تبنّاها الرئيس فرانكلين روزفلت في أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فكروا في الشباب الذين كانوا خلف الستار الحديدي وهم يستمعون إلى الموسيقى الأميركية ونشرات أخبار إذاعة أوروبا الحرة؛ والطلبة الصينيين وهم يرمزون في احتجاجاتهم في ساحة تيانانمين بخلق نسخةٍ من تمثال الحرية؛ وفي الأفغان المتحررين حديثا في عام 2001 وهم يطلبون نسخة من لائحة الحقوق؛ وفكروا في الشباب الإيرانيين اليوم وهم يتفرجون خلسة على أشرطة الفيديو الأمريكية الممنوعة وما تذيعه تلفزيونات الأقمار الصناعية في داخل خصوصيات بيوتهم فهذه كلها أمثلة من قوة أمريكا الناعمة فعندما تتمكن من جعل الآخرين يعجبون بمُثُلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيراً على العصي والجزرات (أي على عوامل الإرغام والإغراء) لتحريكهم في اتجاهك فالإغراء أكثر فاعلية من الإرغام على الدوام، وكثير من القيم مثل الديمقراطية، وحقوق

الإنسان، وإتاحة الفرص للأفراد لها قدرة عميقة على الإغراء. وكما قال الجنرال ويسلي كلارك فإن القوة الناعمة "قد أعطتنا تأثيراً أبعد بكثير من الحافة الصلبة لسياسات ميزان القوى التقليدية"(5) ولكن الجاذبية يمكن أن تنقلب إلى نفور إذا تصرفنا بغطرسة ودمرنا الرسالة الحقيقية لقيمنا الأعمق.

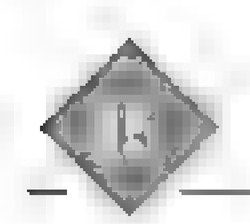
ولعل أميركا أقوى من أي دولة أخرى منذ الإمبراطورية الرومانية، ولكن أميركا مثل روما ليست قوة لا تقهر، ولا هي عديمة التعرض للعطب والانكشاف. فروما لم تخضع لنشوء إمبراطورية أخرى، ولكنها تداعت أمام موجة من هجمات البرابرة. والإرهابيون المستخدمون للتقنيات الحديثة العليا هم البرابرة الجدد. وبينما يتعمق العالم في سبيله لخوض صراع مع الإرهاب يتضح بشكل متزايد أن عوامل كثيرة تقع خارج السيطرة الأميركية. فالولايات المتحدة لا تستطيع وحدها أن تصطاد كل مشتبه به من قادة القاعدة يختفي في أصقاع الدنيا النائية. ولا تستطيع أن تشن حرباً كلما رغبت دون أن تنفر بلداناً أخرى وتخسر التعاون الذي تحتاج إليه لكسب السلام.

ولقد كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق في ربيع عام 2003 عرضاً باهراً لقوة أميركا العسكرية الصلبة التي أسقطت طاغية، ولكنها كانت باهظة التكاليف لقوتنا الناعمة - أي لقدرتنا على اجتذاب الآخرين إلى جانبنا. ففي أعقاب الحرب أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو للبحوث هبوطاً مفاجئاً حاداً في شعبية الولايات المتحدة الأميركية بالمقارنة مع الحالة قبل ذلك بعام، حتى في بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا اللتين قدمت حكومتنا لهما دعماً للجهد الحربي، كما هبطت مكانة أميركا هبوطاً عمودياً ثقيلاً في البلدان الإسلامية، من المغرب إلى تركيا إلى جنوب شرقي آسيا. ومع ذلك فإن الولايات

المتحدة سوف تحتاج إلى مساعدة هذه البلدان على المدى الطويل لتعقب تدفق الإرهابيين، والأموال الملوثة، والأسلحة الخطرة. وكما قالت صحيفة الفاينشال تايمز: "ولذا فإنه من أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة لكسب الحرب"(6).

ولقد قمت بتطوير مفهوم "القوة الناعمة" لأول مرة في كتابي: «**ملزمون بالقيادة**»، الذي نشرته عام 1990، والذي عارض الرأي السائد عندئذٍ والقائل بأن أميركا آخذة في الانحدار. فأشرت إلى أن أميركا هي أقوى أمة، ليس في القوة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل كذلك في بُعدٍ ثالث أسميته القوة الناعمة. وفي السنوات اللاحقة، سَرَّتني رؤية المفهوم وهو يدخل في مجال الأحاديث والخطب العامة، فيستخدمه وزير الخارجية الأميركي والبريطاني، والزعماء السياسيون وكتاب المقالات الافتتاحية، وكذلك الدارسون الجامعيون حول العالم. غير أن بعض الناس قد أساؤوا فهمه في الوقت نفسه، فأساؤوا استعماله، وجعلوه تافهاً لا يزيد على تأثير الكوكا كولا، وهوليود، وسراويل الجينز القطنية الزرقاء، والمال. وكان من الأشياء الأكثر إحباطا رؤية بعض صناع السياسة يتجاهلون أهمية قوتنا الناعمة فيجعلوننا جميعاً ندفع الثمن بتبديد هذه القوة دون ضرورة لذلك.

وعدتُ إلى القوة الناعمة في عام 2001، بينما كنت أؤلف كتابي «**مفارقة القوة الأميركية**»، وهو كتاب يحذر من نزعة الزهو بالانتصار وهي الغلطة المعاكسة لنزعة الشعور بالانحدار التي كنت قد حذَّرتُ منها في عام 1990. فكتبت عن القوة الناعمة دزينة من الصفحات، ولكنها كانت جزءاً صغيراً فقط من مناقشة أوسع للعمل متعدد الأطراف والسياسة الخارجية. وحثّني الأصدقاء والنقاد بقولهم إنني



بحاجة إلى استكشاف مفهوم القوة الناعمة وتطويره بصورة أكمل إن أردت أن يتم فهمه واستخدامه في السياسة الخارجية بصورة مناسبة. وذلك هو الغرض من هذا الكتاب.

فهذا الكتاب يعكس العلاقات الدولية المشحونة التي نشأت قبل الحرب على العراق، وأثناءها، وبعدها. فعلى عكس حرب الخليج عام 1991 عندما أقام جورج بوش الأب تحالفاً واسعاً، قرر جورج ووكر بوش الابن أن يهاجم العراق عام 2003 بدون قرار ثانٍ من الأمم المتحدة ومع ائتلاف صغير فقط من الدول المؤيدة. وبعمله هذا تملص من قيود التحالفات والمؤسسات التي كان الكثيرون في إدارته يتحرقون من الغيظ تحت وطأتها، ولكنه أنتج أيضا شكوكاً حول شرعية أعمالنا، وقلقاً واسع الانتشار حول كيفية استخدام الولايات المتحدة لقوتها المتفوقة. ثم إن الهبوط الحاد في جاذبية الولايات المتحدة حول العالم قد جعل من الصعب حشد التأييد لاحتلال العراق وإعادة إعماره. ذلك أن كسب السلام أصعب من كسب الحرب؛ والقوة الناعمة ضرورة جوهرية لكسب السلام ومع ذلك فإن طريقة ذهابنا إلى الحرب في العراق أثبتت أنها باهظة الكلفة على قوتنا الناعمة، تماماً كما أثبتت أنها نصر مذهل لقوتنا الصلبة.

إن القراء المطلعين على أعمالي السابقة ربما يتساءلون بحق عما هو جديد هنا، فيما عدا مناقشة الحرب على العراق. والجواب على ذلك أن الجديد هنا "كثير". وبالطبع فإنهم سيجدون تداخلات مكررة، ولاسيما في الفصل الأول، الذي يعرض المفاهيم الأساسية. ولكنني هنا حسّنتُ التعريف وطورته، ووسعتُ الأمثلة، واستخدمتُ بيانات استطلاع جديدة وبحوثاً تاريخية، واستكشفتُ تبعات القوة الناعمة وحدودها بطرق لم أستخدمها من قبل في أيٍّ من كتابيَّ السابقين. كما أن الفصل

الأول يضيف إلى تحليلي السياق المتغير للقوة في السياسة الدولية، والأسباب التي تجعل القوة الناعمة في ثقافتنا، وفي قيمنا وسياساتنا المحلية، وفي مادة سياستنا الخارجية وأسلوبها.

ونظراً لأن الأميركيين ليسوا الوحيدين الذين يملكون قوة ناعمة، فإن الفصل الثالث ينظر في القوة الناعمة لدى أمم أخرى وفاعلين آخرين من غير الدول. ويتفحص الفصل الرابع المشاكل العملية في براعة استخدام القوة الناعمة عن طريق الدبلوماسية العامة، بينما يلخص الفصل الختامي معنى ذلك كله بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في أعقاب الحرب على العراق.

إن الأميركيين - وغيرهم - يواجهون تحدياً لا سابقة له من الجانب المظلم من العولمة، وخصخصة الحرب التي راحت ترافق التكنولوجيات الجديدة. وهذا هو التركيز المناسب لاستراتيجيتنا الجيدة للأمن القومي، الذي يلخص أحيانا بالحرب على الإرهاب. وكما كانت عليه الحال في الحرب الباردة، فإن التهديدات التي تمثلها أشكال الإرهاب المختلفة لن يتم حلها بسرعة، وستلعب القوة العسكرية الصلبة دوراً حيوياً. ولكن الحكومة الأميركية تصرف أربع مئة ضعف على القوة الناعمة. ومثل تحدي الحرب الباردة، فإن هذا التحدي لا يمكن مجابهته بالقوة العسكرية وحدها. ولهذا فإن من الجوهري أن يتفهم الأميركيون - وغيرهم - القوة الناعمة ويطبقوها بصورة أفضل. أمّا القوة الذكية فهي ليست صلبة ولا ناعمة بل هي مزيج منهما معاً.

**جوزيف س. ناي الأصغر**

**ساندويتش، نيوهامبشاير**

كانون الثاني/ يناير 2004

# إشـادات

بالرغم من أنني قد أكون مخترع مفهوم القوة الناعمة، فإن هذا الكتاب ليس لي وحدي. بل إنني مدين لمساهمة عدد من الناس فيه. ويجب أن يكون على رأس القائمة ماثيو كوهوت، مساعدي الممتاز في البحث، الذي قدم أفكاراً ومقترحات ثمينة، وكذلك سلاسل لا تنتهي من البيانات. وكان واسع الخيال بلا كلل في جهوده. وقبل الذهاب إلى مدرسة الخريجين كانت الكساندرا سكاكو تؤدي هذا الدور بقوة وذكاء مماثلين لما عند كوهوت. وقد اتخذ عدد كبير من اقتراحاتها طريقه إلى داخل الكتاب. أما سلفها نيل روزندورف فلم يعمل في هذا الكتاب بشكل مباشر، ولكنه ساعد على تعريفي بتاريخ الدبلوماسية الثقافية، وترك أثراً مؤكداً على الفصلين الثاني والرابع. وكنت محظوظاً بنعمة امتياز العمل مع هؤلاء الزملاء الرائعين الأصغر مني سناً.

وأدى تعاون عدد من الأشخاص إلى تبسيط مهام البحث إلى حد كبير. فقدم لي كل من آندرو كوهوت ونيكول سبيولدا في مركز بيو للبحوث مساعدة لا تقدر بثمن ببياناتهم. وجاءتني إسهامات ملحوظة من سالي كويزل في أرشيف المحفوظات الوطنية، وسوزان نغاريم وايرين كاريير في وزارة الخارجية، وموظفات مكتبة البحوث في جامعة هارفارد: سوزان وونز، وجولي ريفاك، وكارلا ليلفيكا.

كما أنني ممتن امتناناً عميقاً لزملائي في مدرسة كيندي للدراسات الحكومية، الذين قدموا لي بيئة من الدعم الفكري للتحليل السياسي على مدى سنوات. فقد استمددت عدداً من الأفكار من المناقشات التي كانت مجموعة الدراسات من السنوات متعددة تجريها

حول رؤى حسن إدارة الحكم في القرن الحادي والعشرين. كما جاءتني مساعدة خاصة على شكل تعليقات قيمة على مسودات الفصول من غراهام آليسون، ومارك مور، وجون راغي، وستيفن والت، وجون غودمان ويليامسون. أما الأصدقاء الآخرون، وطلبتي السابقون، وأفراد أسرتي الذين قدموا لي مساعدة قيمة، فمنهم كورت كامببل، وفين هامبسون، وستانلي هوفمان، وآن هوليك، وبيتر فيفر، وبن ناي، وستيفن يتيف. ويجب الإبقاء على تصنيف خاص لروبرت كيوهان، صديقي الحميم وشريكي المتعاون معي طيلة أكثر من ثلاثين عاما. فهم لم يقتصروا على تقديم نقد دقيق لمسودات الفصول، ولكنني تعلمت الشيء الكثير من اشتراكنا في التأليف، ومحادثاتنا على مدى السنوات، بحيث ينبغي علي أن امنحه حاشية لا تنتهي على كل شيء اكتبه. وأنا ممتن لكيت دارنتون لعملها الرائع في التحرير الذكي والمرهف الحساسية.

وكما هو الحال دائما، فإن أكبر ديوني هي لمولي هاردينغ ناي، المرأة ذات القوة الناعمة المدهشة.

1

# الطبيعة المتغيرة للقوة

قبل أكثر من أربعة قرون، نصح نيقولو ماكيا فيللي الأمراء في إيطاليا بأن يكون المرء مخوفاً أهم من كونه محبوبا. ولكن الأفضل في عالم اليوم أن يكون المرء مالكاً لهاتين الصفتين معاً. فقد كان كسب القلوب والعقول مهماً على الدوام، ولكن الأهمية أكثر في عصر المعلومات المعولم. فالمعلومات قوة. ثم إن تقنية المعلومات الحديثة آخذة بنشر المعلومات بصورة أوسع مما كانت عليه الحال طوال عصور التاريخ كله. ومع ذلك لم يصرف الزعماء السياسيون وقتاً يذكر للتفكير في كيفية تغيير طبيعة القوة، وبصورة أدق في كيفية دمج الأبعاد الطرية في خططهم الاستراتيجية لاستخدام القوة بنجاح.

## ما هي القوة؟

القوة تشبه الطقس، يعتمد عليه ويتحدث عنه كل شخص ولكن لا يفهمه إلا القليلون. ومثلما يحاول المزارعون والعاملون في الأرصاد أن ينبؤوا بالطقس، يحاول الزعماء السياسيون والمحللون أن يصفوا علاقات القوة وينبؤوا بتغييراتها. والقوة تشبه الحب أيضا من حيث إن تجربتها أسهل من تحديدها أو قياسها، غير أن ذلك لا يقلل من كونها شيئاً حقيقياً. والقاموس يقول لنا إن القوة هي القدرة على عمل الأشياء. وعند هذا المستوى الأكثر عمقاً، فإن القوة هي القدرة على

الحصول على النتائج التي يريدها المرء. ويخبرنا القاموس أيضا: أن القوة تعني امتلاك القدرات على التأثير في أسلوب الآخرين لجعل تلك الأشياء تحدث. وهكذا بعبارة أدق فإن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء. ولكن هناك طرقاً عديدة للتأثير في سلوك الآخرين. لن تستطيع إرغامهم بالتهديدات؛ وتستطيع إغراءهم لدفع الأموال، أو تستطيع أن تجتذبهم وتقنعهم بأن يريدوا ما تريد.

ويفكر بعض الناس في القوة بطريقة ضيقة، من حيث إصدار الأوامر والقسر. وأنت تجرب ذلك عندما تستطيع أن تجعل الناس يفعلون ما يفضلون أن لا يفعلوه[1]. فتقول لهم "اقفزوا!" فيقفزون. ويبدو هذا اختياراً بسيطاً للقوة ولكن الأشياء ليست مستقيمة كما تبدو لأول وهلة. افرض أن الذين تأمرهم، مثل حفيداتي، يحبون القفز أصلا؟ فعندما نقيس القوة. بمعايير تغيير سلوك الآخرين فإن علينا أن نعرف أولا ما هي الأشياء التي يفضلونها. وإلاّ فسنكون مخطئين في معرفة قوتنا كالديك الذي يظن أن صياحه هو الذي يجعل الشمس تشرق! ومن ثم فقد تتبخر القوة عندما يتغير السياق. فالتلميذ المتنمر الذي يُرهِبُ الأطفالَ الآخرين في ساحة المدرسة ويجعلهم يقفزون بأمره يفقد قوته حالما يعود تلاميذ الصف من الفرصة إلى غرفة صفهم المنضبطة بشكل صارم. والدكتاتور القاسي يستطيع أن يسجن أحد المنشقين ويعدمه. ولكن ذلك قد لا يثبت قوته إذا كان المنشق يسعى إلى الفوز بالاستشهاد. فالقوة إذن تعتمد دائما على السياق الذي توجد ضمنه العلاقة[2].

إن المعرفة المسبقة لكيفية تصرف الآخرين في غياب أوامرنا كثيراً ما تكون صعبة. وعلاوة على ذلك، كما سنرى، فإننا نستطيع أحيانا أن

نحصل على النتائج التي نبغيها بالتأثير على السلوك دون أوامر. فإذا كنت تعتقد بأن إهداء أهدافي مشروعة، فإني قد أتمكن من إقناعك بأن تفعل من أجلي شيئا دون أن أستخدم التهديدات أو الإغراءات. فمن الممكن الحصول على كثير من النتائج المرغوبة دون أن تكون للمرء قوة ملموسة كبيرة على الآخرين. وعلى سبيل المثال فإن بعض الكاثوليك المخلصين في ولائهم قد يتبعون تعاليم البابا بشأن عقوبة الإعدام ليس بسبب التهديد بحرمانهم ولكن بدافع احترامهم لسلطته المعنوية أو قد ينجذب بعض المسلمين الأصوليين المتشددين إلى تأييد أعمال أسامة بن لادن ليس بسبب أموال مدفوعة أو تهديدات، بل لإيمانهم بمشروعية أهدافه.

والسياسيون العمليون والناس العاديون كثيرا ما يجدون مسائل السلوك والدوافع هذه معقدة أكثر من اللازم. وهكذا يتجهون إلى تعريف آخر للقوة فيحددونها ببساطة بأنها امتلاك القدرات أو الموارد التي يمكنها أن تؤثر على النتائج. وبناءً على ذلك فإنهم يعتبرون بلداً مّا قوياً إذا كان لديه عدد سكان وإقليم جغرافي كبير نسبياً، وموارد طبيعية واسعة وقوة اقتصادية، وقوة عسكرية، واستقرار اجتماعي. وميزة هذا التعريف الثاني هي أنه يجعل القوة تبدو مادية ملموسة أكثر، وقابلة للقياس، ويمكن التنبؤ بها. ولكن لهذا التعريف مشاكل أيضاً. فعندما يعرف الناس القوة بأنها مرادفة للموارد التي تنتجها فإنهم يواجهون أحياناً مفارقة كون أفضل المتمتعين بالقوة لا يحصلون دائما على النتائج التي يريدونها.

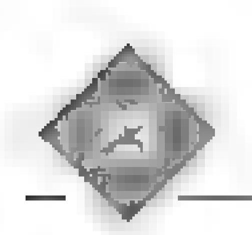
وموارد القوة ليست قابلة للاستبدال كالنقود. فما يكسب في لعبةٍ مّا قد لا يساعد على الإطلاق في لعبة أخرى. فالإمساك بأوراق بوكر رابحة ليس مفيداً إذا كانت اللعبة الجارية هي لعبة البريدج[3]. وحتى



إذا كانت اللعبة هي البوكر، فإنك قد تخسر رغم ذلك إذا استعملت أوراقك الرابحة بطريقة سيئة. إن امتلاك موارد القوة لا يضمن أنك ستحصل دائماً على ما تريد. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة أقوى من فيتنام بكثير في مجال الموارد، ومع ذلك فقد خسرنا حرب فيتنام. وكانت أميركا هي قوة العالم العظمى الوحيدة في عام 2001، ولكنّنا فشلنا في منع 11 أيلول/ سبتمبر.

إن تحويل الموارد إلى قوة متحققة، بمعنى الحصول على النتائج المرغوبة يتطلب خططاً استراتيجيةً جيدةَ التصميم وقيادة بارعة. ومع ذلك فكثيرا ما تكون الاستراتيجيات غير ملائمة، وغالباً ما يسيء القادة الحكم - وتشهد على ذلك اليابان وألمانيا عام 1941 أو صدام حسين عام 1990. فعند أول مقاربة للعبة فإن تخمين مَنْ مِنَ اللاعبين يملك الأوراق الرابحة يساعدك دائماً. غير أن ما يعادل ذلك في الأهمية هو أن تعرف ما هي اللعبة التي تلعبها. فما هي الموارد التي تقدم أفضل أساس لسلوك القوة ضمن سياق معين؟ إن النفط لم يكن مورد قوة مؤثر قبل العصر الصناعي، كما لم يكن اليورانيوم ذا أهمية قبل العصر النووي.

وفي الفترات السابقة، كان تقدير موارد القوة الدولية أسهل. فكان من بين الاختبارات التقليدية لقوة عظمى في السياسة الدولية "قوتها في الحرب"[4]. ولكن مع مرور القرون، وتطور التقنيات، تغيرت مصادر القوة في الحرب كثيراً. وعلى سبيل المثال: ففي أوروبا في القرن الثامن عشر، كان السكان مصدراً حساس الأهمية للقوة، لأنهم يقدمون قاعدة للضرائب ولتجنيد المشاة. وعند نهاية الحروب النابليونية عام 1815، قدمت بروسيا لشركائها المنتصرين في مؤتمر فيينا خطة محدودة لإعادة بناء نفسها مع تحويل أرض وسكان إليها للحفاظ على توازن



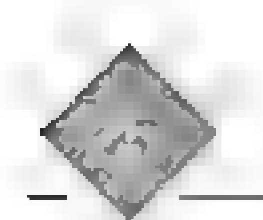
للقوى ضد فرنسا. وفي فترة ما قبل القوميات، لم يكن مهماً عدد الذين لا يتكلمون اللغة الألمانية في تلك المقاطعات المحوّلة إلى بروسيا. غير أن العواطف الشعبية القومية النزعة تنامت كثيراً في غضون نصف قرن من ذلك التاريخ، بحيث صار استيلاء ألمانيا على الآلزاس واللورين من فرنسا عام 1870 أحد الأسباب الكامنة خلف اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبدلاً من أن تكون المقاطعات المنتزعة مصدر قوة، صارت عبئاً ثقيلاً في سياق النزعة القومية المتغيّر. فقبل أن تحكم مَنْ صاحبُ الأوراق الرابحة، فإنك بحاجة إلى معرفة ما هي اللعبة التي تلعبها، وكيف يمكن أن تتغير قيمة الأوراق.

وعلى سبيل المثال، فإن تَوَزُّعَ موارد القوة في عالم المعلومات المعاصر يختلف كثيراً بالنسبة لقضايا مختلفة. فيقال لنا إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم "أحادي القطب". ولكن السياق أعقد بكثير مما يبدو في النظرة الأولى، ذلك أن جدول أعمال السياسة العالمية قد أصبح مثل لعبة الشطرنج ثلاثية الإبعاد لا يستطيع المرء فيها أن يفوز إلاّ إذا لعب بطريقة عمودية وبطريقة أفقية في الوقت نفسه فعلى الرقعة العليا للقضايا العسكرية التقليدية الكلاسيكية بين الدول فإن الولايات المتحدة هي بالفعل القوة العظمى الوحيدة ذات الذراع العسكرية العالمية البعيدة المدى، مما يجعل من المفهوم التحدث عنها من ناحية أحادية القطب والهيمنة. غير أن الرقعة الوسطى الخاصة بالقضايا الاقتصادية بين الدول، فإن توزيع القوة متعدد الأقطاب. فلا تستطيع أميركا أن تحصل على النتائج التي تريدها ضمن موافقة الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وغيرها. فلا معنى لتسمية ذلك هيمنة أميركية على الرقعة السفلى الخاصة بالقضايا الانتقالية مثل الإرهاب، والجرائم الدولية، وتغيير المناخ،

وانتشار الأمراض المعدية، تتوزع القوة بشكل واسع وفوضى التنظيم بين الدول والفاعلين من غير الدول. فلا معنى لتسمية هذا عالماً أحادي القطب أو إمبراطورية أميركية - رغم مزاعم مطبلي الدعاية من اليمين واليسار. وهذه هي مجموعة القضايا التي تتدخل الآن في عالم الخطط الاستراتيجية الكبرى. ومع ذلك فإن كثيراً من الزعماء السياسيين يركزون بشكل كلي تقريبا على مصادر القوة من الموجودات العسكرية، وعلى الحلول العسكرية التقليدية الكلاسيكية- أي على رقعة الشطرنج العليا. وبذلك يخطئون في فهم ما هو ضروري ويعتبرونه كافياً. إنهم لاعبو بعدٍ واحدٍ في لعبة ثلاثة أبعاد. وعلى المدى البعيد، فإن هذا هو سبيل الخَسارة، ما دام الحصول على النتائج المؤاتية على الرقعة الانتقالية السفلى كثيراً ما يتطلب باستخدام موارد وموجودات القوة الناعمة.

## القوة الناعمة

الناس جميعاً يعرفون القوة الصلبة. وكلنا نعلم أن الجبروت العسكري والاقتصادي غالباً ما يجعل الآخرين يغيرون مواقفهم. ويمكن أن تتركز القوة الصلبة على المغريات ("الجزرات") أو على التهديدات ("العصيّ") ولكنك تستطيع أحياناً أن تحصل على النتائج التي تريدها دون أي تهديدات ملموسة أو رشاوى. والطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد تسمى أحياناً "الوجه الثاني للقوة". فقد يتمكن بلدٌ مّا من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية؛ لأن هناك بلداناً أخرى - معجبة بمثله، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح - تريد أن تتبعه. وبهذا المعنى، فإن من المهم أيضاً وضع جدول الأعمال واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وليس



فقط لإرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية. فهذه القوة الناعمة - جعل الآخرين يريدون ما تريد - تختار الناس بدلاً من إرغامهم[5].

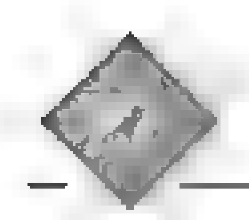
وترتكز القوة الناعمة على القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين. فعلى الصعيد الشخصي، فإننا جميعاً مطلعون على قوة الجاذبية والإغواء. وفي علاقةٍ أو زواجٍ مّا، لا تتركز القوة بالضرورة في يد الشريك الأكبر، ولكن في كيمياء الجاذبية الغامضة. وفي عالم الأعمال التجارية، يعرف الموظفون التنفيذيون الأذكياء أن القيادة ليست مجرد قضية إصدار أوامر، بل إنها تنطوي أيضاً القيادة بالقدوة، واجتذاب الآخرين لعمل ما تريد. ذلك أن من الصعب إدارة منظمة كبيرة بالأوامر وحدها بل إنك محتاج كذلك إلى جعل الآخرين يعتنقون قيمك. وبالمثل، فإن الممارسات المعاصرة لأعمال الشرطة القائمة على أساس اجتماعي تعتمد على جعل رجال الشرطة ودودين بما يكفي لجعل مجتمعهم يرغب بمساعدتهم على تحقيق أهداف الجميع المشتركة.

ولطالما فهم الزعماء السياسيون القوة التي تأتي من الجاذبية. فإذا أقنعتك بالرغبة في أن تفعل ما أريد، فعندئذ لن أضطر إلى استخدام الجزر والعصيّ لأجعلك تفعله. وبينما يستطيع الزعماء في البلدان الفاشستية أن يستخدموا القصر ويصدروا الأوامر، فإن السياسيين في الديموقراطيات مضطرون إلى الاعتماد أكثر على مزيج من الإغراء والجاذبية. فالقوة الناعمة عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، فالقدرة على ترسيخ التفضيلات تميل إلى الارتباط مع الموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذابة، والثقافة، والمؤسسات والقيم السياسية، والسياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات

سلطة معنوية أخـلاقيـة. فـإذا كـان القـائد يمثل قـيمـاً يريد الآخـرون اتباعها، فستكون القيادة أقل كلفة.

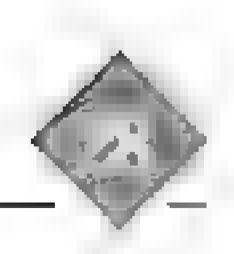
والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، إذ إن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى. كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها. بل هي أيضاً القدرة على الجذب، والجذب كثيراً ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعـريف القـوى الناعمـة من خـلال السـلوك، فإنها - ببساطة - هي القوة الجذابة. أما بالنسبة للموارد، فإن موارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية. ويمكن قياس ما إذا كانت أصول أو موجودات معنية هي من موارد القوة الناعمة المنتجة للجاذبية عن طريق سؤال الناس من خلال استطلاعات الرأي أو جماعات التركيز. أما إن كانت تلك الجاذبية بدورها تعطي النتائج المرغوبة في السياسة فهذا ما يجب الحكم عليه في قضايا معنية. فالجاذبية لا تقرر دائماً تفضيلات الآخرين، ولكن هذه الفجوة بين قياس القوة بحسب الموارد، والحكم على القوة بحسب نتائج السلوك ليست قاصرة على القوة الناعمة وحدها، بل هي تحث في كل أشكال القوة. فقبل سقوط فرنسا عام 1940، كانت بريطانيا وفرنسا تملكان دبابات أكثر مما تملك ألمانيا. ولكن هذه الميزة في موارد القوى العسكرية لم تقدم نبوءة دقيقة عن نتيجة المعركة.

إن إحدى طرق التفكير في الفرق بين القوة الصلبة والناعمة هي النظر في الطرق المختلفة التي تستطيع بها الحصول على النتائج التي تريدها. فأنت تستطيع أن تأمرني أن أغيّر تفضيلاتي وأفعل ما تريده بأن تهددني بالقوة أو العقوبات الاقتصادية. وتستطيع أن تغريني بعمل ما تريده باستخدام قوتك الاقتصادية بدفع المال لي. وتستطيع أن تحدّ



من تفضيلاتي بوضع جدول الأعمال بطريقة تجعل متابعة رغباتي المسرفة تبدو أمراً غير واقعي. أو تستطيع أن تتوسل إلى شعوري بالانجذاب، أو المحبة، أو الواجب في علاقتنا وتتوسل إلى قيمنا وأهدافنا المشتركة[7]. فإذا اقتنعت بمسايرة أغراضك دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة - وباختصار، إذا تقرر سلوكي من خلال جاذبية يمكن ملاحظتها ولكنها غير ملموسة - فإن القوة الناعمة تكون شغّالة. ذلك أن القوة الناعمة تستخدم نوعاً مختلفاً من العمل (وهي ليست قوة القسر ولا المال) لتوليد التعاون - وهي الانجذاب إلى القيم المشتركة، والعدالة، ووجود الإسهام في تحقيق تلك القيم. ومثلما لاحظ آدم سميث بأن الناس تقودهم يدٌ خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة، فإن قراراتنا في سوق الأفكار كثيراً ما تشكلها القوة الناعمة - وهي انجذاب غير ملموس يقنعنا بمسايرة أغراض الآخرين دون حدوث أي تهديد صريح أو مبادلة.

إن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان لأنهما معاً من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين. وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة فالقوة الآمرة- أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون- يمكن أن ترتكز على الإرغام أو على الإغراء أما قوة التعاون الطوعي - أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون - فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه أو مقدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات؛ لأنها تبدو بعيدة عن الواقع أكثر من اللازم. وتتدرج أنماط السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي على مدى الطيف من الإرغام على الإغراء الاقتصادي، إلى وضع جدول أعمال، إلى الجاذبية المحضة. وتميل

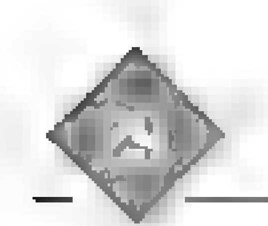


موارد القوة الناعمة إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي من طيف السلوك، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر ولكن العلاقة غير كاملة. على سبيل المثال، تتجذب البلدان أحيانا إلى بلدان أخرى ذات قوة آمرة عن طريق أساطير عدم قابليتها للهزيمة، كما أن القوة الآمرة قد تستخدَمُ أحياناً لإقامة مؤسسات تُعْتَبَرُ مشروعةً وقانونية فيما بعد. فالاقتصاد القوي يقتصر على تقديم موارد للعقوبات والمدفوعات فحسب، بل يمكنه أيضاً أن يكون مصدراً للجاذبية. وبين بعض الموارد المعينة فيه من القوة ما يكفي لتمكيننا من استخدام مرجع مختصر مفيد لموارد القوة الصلبة - والناعمة -[8].

| | ناعمة | صلبة |
|---|---|---|
| طيف أنماط السلوك | جاذبية وضع جدول الأعمال<br>تعاون طوعي ← * * | الإغراء الإرغام<br>* * → الأمر |
| أرجح الموارد المحتملة | المؤسسات القيم الثقافية السياسات | المدفوعات الرشاوي القوة العقوبات |

## القوة

في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبر عنها منظمة أو بلد مّا في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين. وقد تجد الحكومات أن من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحياناً، ولكن ذلك لا يقلل أهميتها. ولقد كان وزير خارجية فرنسي سابق هو الذي لاحظ أن الأميركيين



أقوياء لأنهم يستطيعون "إلهام أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ونظراً لأن أعداداً كبيرة من الطلبة من بلدان أخرى يأتون إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراساتهم، لهذه الأسباب نفسها"[9]. فالقوة الناعمة حقيقة مهمة. وحتى الواقعي البريطاني آ. هـ. كار، كتب في عام 1939 يصف القوة الدولية بثلاث فئات هي: القوة العسكرية، والاقتصادية، والسيطرة على الرأي[10]. والذين ينكرون أهمية القوة الناعمة يشبهون الناس الذين لا يفهمون قوة الإغواء.

ففي أثناء مقابلة مع الرئيس جون ف. كينيدي، انفجر السياسي الكبير جون ج. ماكلوي غاضباً من الاهتمام بالشعبية والجاذبية في السياسة العالمية: "الرأي العالمي؟ إنني لا أومن بالرأي العالمي. إن الشيء الوحيد الذي يهم هو القوة". ولكن كينيدي، مثل سلفيه الرئيسين وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت، كان يفهم بأن القدرة على اجتذاب الآخرين والتأثير في آرائهم هي عنصر قوة[11]. فكان يفهم أهمية القوة الناعمة.

وكما ذكرنا آنفاً فإن موارد القوة نفسها يمكنها أحياناً أن تؤثر على طيف السلوك بأكمله، من الإرغام إلى الجاذبية. فالبلد الذي يعاني انحطاطا اقتصادياً وعسكرياً يحتمل أن لا يفقد موارد قوته الصلبة، بل يفقد أيضاً بعض قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي، وبعض جاذبيته. وبعض البلدان قد تنجذب إلى بلدان أخرى ذات قوة صلبة بواسطة أسطورة كونها لا تقهر، وكونها شيئاً حتمياً. ولقد حاول هتلر وستالين تطوير أساطير من هذا النوع. ويمكن استخدام القوة الصلبة أيضا بإقامة إمبراطوريات ومؤسسات ووضع جدول الأعمال للدول الأصغر منها - ويشهد على ذلك التحكم السوفيتي ببلدان أوروبا

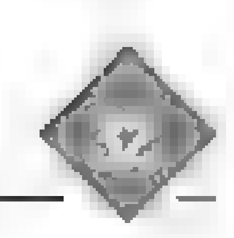
الشرقية. ولقد كان مما يعلق الرئيس كيندي بحق أن استطلاعات الرأي كانت تظهر أن الولايات المتحدة لها شعبية أكبر رغم ذلك فإنها كانت تظهر أيضاً تفوقاً سوفيتيا في حالات التفهم لبرنامجه الفضائي وقوة ترسانته النووية(12). ولكن القوة الناعمة لا تعتمد على القوة الصلبة. فالفاتيكان له قوة ناعمة رغم تساؤل ستالين الساخر: "كم فرقة عسكرية يملك البابا؟" ولقد كان لدى الاتحاد السوفيتي ذات مرة كثير من القوة الناعمة، ولكنه فقد الكثير منها بغزوه لهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. ولقد راحت القوة السوفيتية الناعمة تنحط حتى مع استمرار نمو موارده الاقتصادية والعسكرية الصلبة فبسبب سياساته الوحشية، فإن قوة الاتحاد السوفيتي الصلبة أدت في الحقيقة إلى تدنّي قوته الناعمة. وعلى عكس ذلك فإن منطقة النفوذ السوفيتية في فنلندا قد عززتها درجة من القوة الناعمة. وبالمثل فإن منطقة نفوذ الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية في ثلاثينيات القرن العشرين قد تعززت عندما أضاف فرانكلين روزفلت القوة الناعمة لسياسة "الجار الطيب"(13).

وتتمتع بعض البلدان أحياناً بنفوذ أعظم مما يوحي به وزنها العسكري والاقتصادي؛ لأنها تحدد مصلحتها الوطنية بحيث تشمل قضايا جذابة، مثل المساعدة الاقتصادية والعمل على إحلال السلام. وعلى سبيل المثال ففي العقدين الماضيين شاركت النرويج في محادثات السلام في الفلبين، والبلقان، وكولومبيا، وغواتيمالا، وسري لانكا، والشرق الأوسط. ويقول النرويجيون إن ذلك ينبع من تراثهم البروتستانتي اللوثري التبشيري، ولكن اتخاذ موقف صانع السلام يعطي النرويج سمعة التماسك بمثل تشاركها فيها أمم أخرى ويوسع قوة النرويج الناعمة. وقد جادل وزير خارجيتها جان بيترسون بقوله:

"إننا نكسب شيئا من التواصل" وفسّر ذلك بأن مكان الترويج على مثل هذا العدد الكبير من موائد المفاوضات يرفع فائدتها وقيمتها لبلدان اكبر منها[14].

ويصف مايكل ايغناطييف وضع كندا من وجهة نظر مماثلة: "يستمر النفوذ من ثلاثة فصول من الموجودات هي: السلطة الأخلاقية للمواطن الصالح، ولدينا شيء من ذلك، والطاقة العسكرية التي لدينا منها شيء أقل من ذلك بكثير وقابلية تقديم المساعدة على الصعيد الدولي". أما في حالة الولايات المتحدة فإن الشعار القائم هو: لدينا شيء يريدونه. أنهم بحاجة إلى الشرعية"[15]. وهذا بدوره يمكن أن يزيد تأثير كندا عندما تساوم تجارتها العملاقة. فالحكومة البولندية قررت إرسال قوات إلى عراق ما بعد الحرب، ليس فقط لتتملق أميركا كسباً لرضائها، ولكن أيضا كطريقة لخلق صورة إيجابية واسعة عن بولندا في القضايا الدولية. وعندما سقطت حكومة طالبان في أفغانستان عام 2001، طار وزير خارجية الهند إلى كابول كي يرحب بالحكومة المؤقتة الجديدة، على متن طائرة لم تكن محملة بالأسلحة أو الأغذية، بل كانت محشوة بأشرطة سينمائية وموسيقية من بوليود، تم توزيعها بسرعة في سائر أنحاء العاصمة الأفغانية[16]. وكما سنرى في الفصل الثالث، فإنه كان كثيراً من البلدان لديها موارد قوة ناعمة.

والمؤسسات تستطيع توسيع القوة الناعمة ببلدها على سبيل المثال فإن بريطانيا في القرن التاسع عشر وأميركا في النصف الثاني من القرن العشرين قد روّجتا قيمهما بخلق هيكل من القواعد الدولية يتماشى مع الطبيعة الليبرالية والديمقراطية لنظامها الاقتصادي: التجارة الحرة، ومعايير الذهب في حالة بريطانيا: وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة في حالة أميركا.



فعندما تجعل البلدانُ القوةَ مشروعةً في نظر الآخرين، فإنها تواجه مقاومة أقل لرغباتها. فإذا كانت ثقافة بلدٍ مّا وعقيدته الآيديولوجية جذابة، فإن الآخرين يتبعونه باستعداد أكبر. وإذا استطاع بلدٌ مّا أن يشكل قواعد دولية متمشيةً مع مصالحه وقيمه، فإن من الأرجح أن تبدو أعماله مشروعةً في عيون الآخرين. وإذا استخدم مؤسساتٍ أو اتبع قواعد من شأنها تشجيع بلدان أخرى على توجيه فعالياتها أو الحدّ منها بطريقة يفضلها، فإن ذلك البلد لن يحتاج إلى الكثير من الجزرات والعصيّ الباهظة التكاليف.

## موارد القوة الناعمة

ترتكز القوة الناعمة لبلدٍ مّا على ثلاثة موارد، هي: ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابةً للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية).

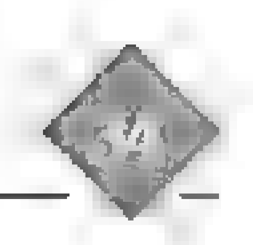
فلنبدأ بالثقافة. إنها مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنىً للمجتمع. ولها عدة مظاهر فمن المألوف عادةً أن يميز المرء بين الثقافة العليا، كالأدب، والفن، والتعليم، التي تعجب النخبة، والثقافة الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير بالجملة.

فعندما تحتوي ثقافة بلدٍ مّا على قيم عالمية، وتروّج سياساتُهُ قيماً ومصالح يشاركه فيها الآخرون، فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية والواجب. فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة يقل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة. والولايات المتحدة تستفيد من ثقافة عالمية التوجه. ولقد جادل المحرر الصحفي الألماني جوزيف جوف ذات مرة بأن قوة أميركا الناعمة أعظم

حتى من أصولها وموجوداتها الاقتصادية والعسكرية. "إن ثقافة الولايات المتحدة الرفيعة منها أو المتواضعة، تشجع إلى الخارج بحدّة كان آخر عهد العالم بها أيام الإمبراطورية الرومانية ولكن بانعطاف جديد. ذلك أن السطوة الثقافية الرومانية والسوفيتية كانتا تتوقفان بالضبط عند حدودهما العسكرية. أما قوة أميركا الناعمة فهي تحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدا"(17).

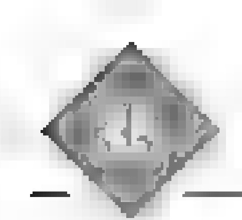
ويتعامل بعض المحللين مع القوة الناعمة باعتبارها قاصرة ببساطة على القوة الثقافية الشعبية فيخطئون في الظن بأن سلوك الثقافة الناعمة يعادل الموارد الثقافية التي تساعد على إنتاجه في بعض الأحيان. وبذلك يخلطون بين الموارد الثقافية وسلوك الجاذبية على سبيل المثال، فإن المؤرخ نيل فيرغسون يصف القوة الناعمة باعتبارها "القوة غير التقليدية مثل السلع الثقافية والتجارية " ثم ينبذها على أساس "إنها... حسناً، رخوة "(18). وبالطبع فإن الكوكا كولا وشطائر ماكدونالد الكبيرة لا تجتذب بالضرورة الناس في العالم الإسلامي كي يحبون الولايات المتحدة. ويقال: إن دكتاتور كوريا الشمالية كيم يونغ إيل يحب البيتزا وأشرطة الفيديو الأميركية، ولكن ذلك لا يؤثر على برامجه النووية. كما أن الأجبان والمشروبات الممتازة لا تضمن الانجذاب إلى فرنسا، ولا تضمن شعبيةُ ألعاب البوكيمون لليابان أن تحصل على النتائج السياسية التي ترغبها.

ولا يعني ذلك إنكار كون الثقافة الشعبية كثيراً ما تنتج قوةً ناعمة، ولكن كما رأينا آنفاً فإن تأثير أي مصدر للقوة يعتمد على السياق. فالدبابات ليست مصدر قوة عسكرية في المستنقعات أو الغابات. والفحم والفولاذ ليسا من مصادر القوة الكبرى إذا كان البلد لا يملك قاعدة صناعية. والصرب الآكلون لشطائر ماكدونالد كانوا يؤيدون




ميلوسوفيتش. والراونديون ارتكبوا فظائع بينما كانوا يرتدون قمصاناً قطنية عليها شعارات ورسوم أميركية. والأفلام الأميركية التي تجعل الولايات المتحدة جذابة في الصين وأميركا اللاتينية لها تأثير معاكس، بل هي في الحقيقة تقلل قوة أميركا الناعمة في المملكة العربية السعودية وباكستان. ولكن الاستطلاعات تُظْهِرُ بصفة عامة أن ثقافتنا الشعبية قد جعلت الولايات المتحدة تبدو للآخرين " مثيرة، وغريبة، وغنية، وقوية، وصانعة للميول والتوجهات - وصاحبة الدور الأبرز في الحداثة والابتكار"[19]. ومثل هذه الصور لها جاذبية " في عصر يريد فيه الناس أن يشاركوا في الحياة الطيبة والرغيدة على الطراز الأميركي، حتى ولو كانوا - كمواطنين مُسَيسين - واعين بالجانب المنحدر المليء بالتقصير في أميركا من ناحية البيئة، والمجتمع، والمساواة"[20]. وعلى سبيل المثال، فعند شرح تحرك جديد نحو استخدام الدعاوى القضائية لتأكيد الحقوق في الصين، أوضح ناشط صيني شاب: "لقد شاهدنا كثيراً من أفلام هوليود - وهي تصور الأعراس والجنائز، والذهاب إلى المحاكم. وهكذا فإننا نعتقد أن من الطبيعي أن تذهب إلى المحاكم بضع مرات في حياتك"[21]. فإذا كانت أهداف أميركا تشمل تقوية النظام القانوني في الصين، فإن مثل هذه الأفلام قد تكون أكبر تأثيراً من خُطَبٍ يلقيها السفير الأميركي عن أهمية حكم القانون.

وكما سنرى في الفصل التالي، فإن خلفية الجاذبية (والنفور) في ثقافة أميركا الشعبية في المناطق المختلفة وبين المجموعات المختلفة قد تسهّل أو تصعّب على المسؤولين الأميركيين ترويج سياساتهم. ففي بعض الحالات، مثل إيران، فإن صور هوليود نفسها التي تنفر المشايخ الحاكمة قد تكون جذابة للجيل الأصغر. وفي الصين فإن جاذبية



الثقافة الأميركية والنفور منها بين المجتمعات المختلفة يلغي كلٌّ منهما مفعول الآخرين بشكل متبادل.

وليست التجارة سوى إحدى الطرق التي تنتقل بها الثقافة فتنتشر فهي تنتقل أيضا بالاتصالات والزيارات والتبادلات الشخصية. إن الأفكار والقيم التي تصدرها أميركا في عقول أكثر من نصف مليون طالب أجنبي يدرسون في جامعاتها كل عام ثم يعودون إلى بلدانهم، أو في عقول المقاولين الآسيويين الذين يعودون إلى أوطانهم بعد نجاحهم في وادي السيليكون، تميل إلى الوصول إلى النخبة ذوي السلطة. فمعظم زعماء الصين لهم ولد أو بنت ممّن تثقفوا في الولايات المتحدة، ويمكنهم إعطاء صور واقعية عن أميركا كثيراً ما تكون على عكس الرسوم الكرتونية الساخرة في وسائل الدعاية الصينية الرسمية. وبالمثل، فعندما كانت الولايات المتحدة تحاول إقناع الرئيس الباكستاني مشرف بتغيير سياسته ليقدم تأييداً أكثر للإجراءات الأميركية في أفغانستان، كان مما ساعدها على ذلك احتمال كون مشرف قد تلقى رسالة من ولدٍ له يشتغل في منطقة بوسطن.

وسياسات الحكومة في الداخل والخارج مورد آخر من موارد القوة الناعمة. وعلى سبيل المثال، في الفصل العنصري في خمسينيات القرن العشرين في داخل أميركا قد انتقص من قوتها الناعمة في إفريقيا. أما اليوم فإن تطبيق عقوبة الإعدام، والقوانين الضعيفة للسيطرة على انتشار الأسلحة في أيدي عامة الناس تنتقص من القوة الأميركية الناعمة في أوروبا. وبالمثل فإن للسياسات الخارجية تأثيراً قوياً على القوة الناعمة. ومن الأمثلة على ذلك سياسات جيمي كارتر الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك جهود الحكومة لترويج الديمقراطية في أيام إدارتي ريغان وكلينتون. وفي الأرجنتين، فإن السياسات الأميركية

الخاصة بحقوق الإنسان التي رفضتها الحكومة العسكرية في سبعينيات القرن العشرين أنتجت قوة ناعمة لأباس بحجمها للولايات المتحدة بعد ذلك بعقدين من الزمن، عندما جاء البيرونيون إلى السلطة بعدما كانوا مسجونين في السابق. ويمكن أن تكون للسياسات آثار بعيدة المدى وقصيرة المدى أيضاً تختلف حسب التغييرات في السياق. فشعبية الولايات المتحدة في الأرجنتين في أوائل التسعينيات والقرن العشرين كانت انعكاساً لسياسات كارتر في سبعينيات ذلك القرن، وقد جعلت الحكومة الأرجنتينيةَ تؤيد السياسات الأميركية في الأمم المتحدة في البلقان.

ورغم ذلك فإن القوة الأميركية الناعمة قد تآكلت بشكل كبير بعد أن تغير السياق فيما بعد عندما عجزت الولايات المتحدة في إنقاذ الاقتصاد الأرجنتيني من الانهيار.

إن السياسات الحكومية لبلدٍ مّا تعزز قوته الناعمة أو تبددها. ذلك أن السياسات المحلية والخارجية التي تبدو منافقة، أو متغطرسة، أو غير مبالية برأي الآخرين، أو قائمة على معالجة ضيقة الأفق للمصالحة الوطنية قد تتقوض القوة الناعمة. على سبيل المثال، ففي الهبوط الحاد لجاذبية الولايات المتحدة عند قياسها باستطلاعات مأخوذة بعد حربها على العراق عام 2003، قال معظم الناس الذين عبروا عن آراء ساخطة أنهم يردون على إدارة بوش وسياساتها وليس على الولايات المتحدة عموماً. فهم يميزون حتى الآن بين شعب أميركا وثقافتها وبين السياسات الأميركية. فقد استمرت جماهير معظم الأمم في إعجابها بالولايات المتحدة من اجل تقنيتها، وموسيقاها، وأفلامها وتلفزيونها. ولكن أغلبيات كبيرة في معظم البلدان قالت إنها تكره نمو النفوذ الأميركي في بلادها[22]. وليست حرب عام 2003 على العراق

هي أول عمل سياسي جعل الولايات المتحدة مكروهة شعبياً. فكما سنرى في الفصل التالي، فقد اعترض كثير من الناس حول العالم على حرب أميركا في فيتنام قبل ثلاثة عقود من الزمن وكان موقف أميركا يعكس انعدام شعبية تلك السياسة. وعندما تغيرت السياسة وتراجعت ذكريات تلك الحرب وانحسرت، استعادت الولايات المتحدة معظم قوتها الناعمة المفقودة. أما حدوث الشيء نفسه في أعقاب الحرب على العراق فسوف يعتمد على نجاح سياسات أميركا في العراق، وعلى تطورات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وعلى عوامل أخرى كثيرة.

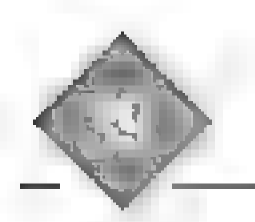
إن القيم التي تدافع عنها حكومة مّا فتنتصر لها بسلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلاً) وفي المؤسسات الدولية (بالعمل مع الآخرين)، وفي السياسة الخارجية (بتشجيع السلام وحقوق الإنسان) تؤثر تأثيراً قوياً على تفضيلات الآخرين. فالحكومات يمكن أن تجتذب الآخرين أو تنفرهم بتأثير المثل الذي تضربه له كقدوة. ولكن القوة الناعمة لا تعد ملكيتها للحكومة بالدرجة نفسها كامتلاكها للقوة الصلبة. فبعض موجودات القوة الصلبة، كالقوات المسلحة هي من الممتلكات الحكومية بشكل صارم. أما غيرها فهي ممتلكات وطنية في الأصل، كالنفط والاحتياطيات المعدنية، ويمكن تحويل الكثير منها إلى السيطرة الجماعية، كأسطول الطيران المدني الذي يمكن حشده وتعبئته في حالة الطوارئ. وعلى عكس ذلك، فإن الكثير من موارد القوة الناعمة منفصلة عن الحكومة الأميركية، ولا تستجيب لأغراضها إلاّ جزئياً. ففي فترة فيتنام، على سبيل المثال، كانت الثقافة الأميركية الشعبية كثيراً ما تعمل بطريقة تسير على عكس أغراض سياسة الحكومة الرسمية. واليوم نرى أن أفلام هوليود التي تظهر نساء شبه عاريات لمواقف متحررة أو مجموعات مسيحية أصولية تنتقد الإسلام

بشدة فتعتبره ديناً شريراً تقع كلها (بحق) خارج سيطرة الحكومة في مجتمع ليبرالي، ولكنها تنتقص من جهود الحكومة لتحسين العلاقات مع الأمم الإسلامية.

## حدود القوة الناعمة

يعترض بعض المشككين على فكرة القوة الناعمة لأنهم يفكرون في القوة على نحو ضيق لا يتعدى إصدار الأوامر، والسيطرة الفعالة. وهم يرون أن التقليد أو الجاذبية هما تقليد أو جاذبية فقط، وليس قوة. وكما رأينا فإن بعض التقليد أو الجاذبية لا ينتج قوة كبيرة على نتائج السياسة، كما أن التقليد لا يعطي نتائج مرغوبة دائماً. وعلى سبيل المثال فقد كانت اليابان في ثمانينيات القرن العشرين محطاً للإعجاب بسبب عملياتها الصناعية الإبتكارية. ولكن تقليد الشراكات لها في بلدان أخرى عاد إليها كهاجس راح يقلق اليابانيين عندما تناقصت قوتهم في السوق. وبالمثل، فإن الجيوش غالباً ما تقلد الخطط التكتيكية الناجحة لخصومها فتلغي قيمتها وتصعّب على نفسها تحقيق النتائج التي تريدها. ومثل هذه الملاحظات صحيحة، ولكنها تغفل عن الفكرة القائلة بأن ممارسة الجاذبية على الآخرين كثيراً ما تتيح لك الحصول لك على ما تريد. إن المشككين الذين يعرفون القوة بأنها هي الأعمال المتعمدة لإصدار الأوامر والسيطرة يتجاهلون الوجه الثاني، أو "التركيبي" للقوة - أي القدرة على الحصول على النتائج التي تريدها دون أن تضطر إلى إرغام الناس على تغيير سلوكهم على طريق التهديدات والرشاوى.

وفي الوقت ذاته، فإن المهم تحديد الشروط التي بموجبها يزداد احتمال كون الجاذبية مؤدية إلى النتائج المرغوبة، وكذلك الشروط التي



لا تؤدي فيها إلى مثل تلك النتائج. وكما رأينا، فإن الثقافة الشعبية يرجح أن تجتذب الناس وتنتج قوةً ناعمة بمعنى النتائج المفضلة في أوضاع تكون فيها الثقافات متقاربة أو مشابهة إلى حد مّا، وليست متباينة بشدة. فكل قوة تعتمد على السياق - مَنْ يتواصل مع مَنْ وتحت أي ظروف - ولكن القوة الناعمة تعتمد أكثر من القوة الصلبة على وجود مفسرين ومتلَقّين مستعدين. وعلاوة على ذلك فإن الجاذبية كثيراً ما يكون لها تأثير واسع الانتشار يخلق أثراً عاماً أكثر مما ينتج عملاً محدداً يمكن ملاحظته بسهولة. وبالضبط يمكن استثمار المال، يتحدث السياسيون عن تخزين رأسمال سياسي يمكن السحب منه في ظروف المستقبل. وبالطبع فإن مثل هذه النوايا الحسنة قد لا تحظى بالتقدير في آخر الأمر؛ لأن انتشار التأثير المتبادل ملموس مادياً بصورة أقل من التبادل الفوري المباشر. ومع ذلك، فإن النتائج غير الملموسة للجاذبية والتأثير المتوزع الانتشار قد تحُدِثُ فرقاً مهماً في الحصول على النتائج المرغوبة في حالات المساومة لعقد صفقات. ولولا ذلك لكان الزعماء يصرّون على الحصول على مدفوعات مباشرة فوراً وعلى التبادل بشكل محدود. ونحن نعرف أن هذه ليست هي الطريقة التي يتصرفون بها على الدوام. ولقد قام علماء علم النفس الاجتماعي بتطوير كمية كبيرة من الأبحاث العلمية التجريبية في استكشاف العلاقات بين الجاذبية والقوة.[23]

ثم إن من المحتمل أن تكون القوة الناعمة أكثر أهمية عند توزعها في بلد آخر بدلا من بقائها مركزة فالدكتاتور لا يستطيع أن يهمل المبالاة بآراء الناس في بلده إهمالاً تاماً. ولكنه كثيراً ما يستطيع تجاهل ما إذا كانت هناك شعبية لبلدٍ آخر أم لم تكن عندما يحسب أن كان من مصلحته أن يكون مساعداً. وفي الديمقراطيات التي يتمتع فيها الرأي

العام والبرلمانات بالأهمية تضيق الفسحة المتاحة للزعماء السياسيين لتبنّي التكتيكات وعقد الصفقات أكثر مما هي عليه الحال في الأنظمة الاستبدادية. وهكذا كان من المستحيل أن تسمح الحكومة التركية بنقل قوات أميركية عبر بلادها عام 2003 لأن السياسات الأميركية كانت قد أنقصت شعبيتنا لدى الرأي العام وفي البرلمان. وعلى عكس ذلك فقد كان من الأسهل بكثير أن تحصل الولايات المتحدة على استخدام القواعد في أراضي حكومة أوزبكستان المستبدة، من أجل عمليات أميركا في أفغانستان.

وأخيراً، فعلى الرغم من أن القوة الناعمة لها في بعض الأحيان تأثيرات مباشرة على أهداف محدودة - كما يشهد على ذلك عجز الولايات المتحدة عن الحصول على تأييد شيلي والمكسيك في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2003، بعد أن هبطت سياستنا بشعبيتنا - فإن الاحتمال الأكبر هو أن يكون للقوة الناعمة تأثير على الأهداف العامة التي يسعى إليها بلدٌ مّا[24]. وقبل خمسين عاماً، مَيَّزَ آرنولد وولفرز بين "أهداف التملك" المحددة التي تلاحقها البلدان، وبين "أهداف المحيط"، مثل تشكيل بيئة مؤدية إلى الديمقراطية[25]. ومن المهم في السياسة الخارجية أن تتم متابعة هذين النوعين من الأهداف على حد سواء. ذلك أنه إذا نظر المرء في المصالح الوطنية الأميركية المختلفة - مثلاً، فقد تكون القوة الناعمة ذات صلة أكثر من القوة الصلبة في منع هجوم، أو في حراسة الحدود، وحماية الحلفاء. ولكن القوة الناعمة ذات صلة على وجه الخصوص في تحقيق "أهداف المحيط". فلها دور حساس الأهمية في تشجيع الديمقراطية، كحقوق الإنسان، والأسواق المفتوحة. فاجتذاب الناس إلى الديمقراطية أسهل من إرغامهم على أن يكونوا ديمقراطيين. أن حقيقة كون تأثير الجاذبية

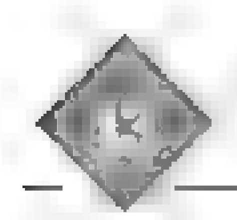
على تحقيق النتائج المنفصلة يختلف باختلاف السياق ونمط الأهداف ولا تجعل الجاذبية غير ذات صلة، تماماً مثلما أن القنابل والحراب لا تساعدنا في سعينا لمنع انتشار الأمراض المعدية، أو لإبطاء الاحتراب العالمي، أو لخلق الديمقراطية. ويعترض متشككون آخرون على استخدام مصطلح "القوة الناعمة" في السياسة الدولية لأن الحكومات ليست لها سيطرة كاملة على الجاذبية. فالكثير من القوة الأميركية الناعمة أنتجتها هوليود، وهارفارد، وبرمجيات المايكروسوفت ومايكل جوردان. ولكن كون المجتمع المدني هو أصل الكثير من القوة الناعمة لا يبرهن على عدم وجودها. ففي المجتمع الليبرالي المتحرر، لا تستطيع الحكومة، ولا ينبغي لها، أن تسيطر على الثقافة. والحق أن غياب سياسات السيطرة يمكن أن يصبح هو نفسه مصدراً للجاذبية. ويروي المخرج السينمائي التشيكي ميلوس فورمان أنه عندما سمحت الحكومة الشيوعية بدخول الفيلم الأميركي **دزينة رجال غاضبين** بسبب تصويره القاسي للمؤسسات الأميركية، استجاب المثقفون التشيك بالتفكير: "إذا كان ذلك البلد قادراً على عمل هذا النوع من الأشياء والأفلام عن نفسه، فإن ذلك البلد لابد أن له كرامة يعتزّ بها وقوة داخلية، ولا بد أنه قوي بما فيه الكفاية، ولابد أنه حر".(26).

صحيح أن الشركات، والجامعات، والمؤسسات، والكنائس والمجموعات الأخرى غير الحكومية تطور قوة ناعمة خاصة بها قد تعزز أهداف السياسة الخارجية أو تتعارض معها.. فذلك سبب أدعى لجعل الحكومات تضمن أن تعزز أعمالُها وسياساتُها قوتَها الناعمة بدلاً من أن تنتقص منها. وهذا صحيح على وجه الخصوص ما دامت الموارد الخاصة للقوة الناعمة من المحتمل أن تتزايد أهميتها في عصر المعلومات المعولمة.

وأخيراً، فإن بعض المشككين يجادلون أن الشعبية حسب مقاييس استطلاعات الرأي هي شيء مؤقت زائل ولذا لا ينبغي أخذها على محمل الجد وبالطبع يجب أن يحرص المرء على أن لا يقرأ في استطلاعات الرأي شيئاً أكثر من اللازم. فهي مقياس جوهري ولكنه غير كامل لموارد القوة الناعمة، لأن الأجوبة تختلف بحسب طريقة صياغة الأسئلة، وما لم يتم طرح الأسئلة نفسها بشكل ثابت متجانس على مدى فترة من الزمن، فإنها تمثل لقطات خاطفة جامدة وليس صور متحركة مستمرة. وقد تتغير الآراء، ومثل هذا التقلب السريع لا يمكن رصده والتقاطه في أي استطلاع واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزعماء السياسيين كثيراً ما يضطرون إلى اتخاذ قرارات غير شعبية لأنها الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، فيأملون أن تتصلح شعبيتهم إذا ثبت في وقت لاحق أن القرار كان صحيحاً. ومع ذلك فإن استطلاعات الرأي هي مقاربة جيدة أولى لمدى ظهور جاذبية بلد مّا، وكذلك للتكاليف التي تفرضها السياسات غير الشعبية، وخاصة عندما تبدو هذه الأشياء مطردة ومتماسكة في الاستطلاعات مع مرور الزمن. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن تلك الجاذبية يمكن أن يكون لها أثر على قدرتنا على الحصول على النتائج التي نريدها في العالم.

## الدور المتغير للقوة العسكرية

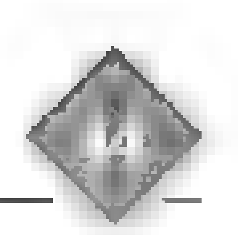
في القرن العشرين، أضاف العلم والتكنولوجيا أبعاداً كبيرة ومفاجئة إلى موارد القوة. فمع قدوم العصر الذري، لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمتلكان الجبروت الصناعي فحسب، بل ومعه ترسانات نووية وقذائف عابرة للقارات. وهكذا بدأ عصر القوى العظمى. وفيما بعد فإن دور أميركا القيادي في ثورة المعلومات قرب



نهاية القرن أتاح لها أن تخلق صورة في الشؤون العسكرية. ذلك أن القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق أسلحة دقيقة، ومخابرات حقيقية، ومُسُوحٍ واسعة لميادين القتال الإقليمية، وتحسين في القيادة والسيطرة، قد أتاحت للولايات المتحدة أن تندفع إلى الأمام باعتبارها القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم.

ولكن تقدم العلم والتكنولوجيا كانت له آثار متناقضة على القوة العسكرية على مدى القرن الماضي. فهو من جهة جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، بجبروت عسكري لا يُضاهَى. ولكنه في الوقت نفسه أحدث تزايداً تدريجياً في التكاليف السياسية والاجتماعية لاستخدام القوة العسكرية من أجل الغزو. ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت مقبولة للردع، ولكنها أثبتت أنها رهيبة ومدمرة إلى درجة أنها صارت عضلات مربوطة مقيدة - أي ذات تكلفة أكثر من اللازم عند استعمالها في الحرب، إلاّ تحت أقسى الظروف القاهرة، من الناحية النظرية[27]. وهكذا انتصرت فيتنام الشمالية غير النووية على أميركا النووية، كما أن الأرجنتين غير النووية لم ترتدع عن مهاجمة جزر الفولكلاند التابعة لبريطانيا رغم مكانة بريطانيا النووية.

أما التغير المهم الثاني فكان هو الطريقة التي حرّضت بها تقنيةُ الاتصالات الحديثة نشوءَ النزعة القومية وانتشارَها، مما زاد صعوبة تحكم الإمبراطوريات بالسكان المتيقظين اجتماعياً. ففي القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تتحكم بربع العالم بنسبة ضئيلة من سكانه. ومع تنامي النزعة القومية، صار الحكم الاستعماري أبهظ تكلفة، فانهارت الإمبراطورية البريطانية. فالإمبراطوريات الرسمية ذات التحكم المباشر بالسكان الخاضعين مثل ممارسات أوروبا أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين صارت تكاليفها أبهظ من اللازم في القرن الحادي والعشرين.



وبالإضافة إلى تكنولوجيا الذرة والاتصالات، فإن التغيرات الاجتماعية داخل الديمقراطيات الكبيرة قد زادت أيضاً تكاليف استخدام القوة العسكرية. فديمقراطيات ما بعد التصنيع ترتكز على الرفاهية بدلاً من المجد، كما أنها تكره الإصابات الكثيرة. وليس معنى ذلك أنها لن تستخدم القوة، حتى عندما تكون الإصابات متوقعة - وتشهد على ذلك حالةُ كلٍّ من بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة في حرب الخليج عام 1991، وبريطانيا والولايات المتحدة في حربها على العراق عام 2003. ولكن غياب أخلاق المحاربين في الديمقراطيات الحديثة يعني أن استخدام القوة يتطلب تبريراً أخلاقياً منفصلاً بأحكام متقن لضمان التأييد الشعبي، إلا إذا كان البقاء الحقيقي مهدداً بالخطر. وبالنسبة للديمقراطيات المتقدمة، تبقي الحرب ممكنة، ولكنها تلقى قبولاً أقل بكثير مما كان عليه الحال قبل قرن، أو حتى نصف قرن مضى[28]. ذلك أن أقوى الدول قد فقدت كثيراً من شهوة الغزو[29].

ولقد أشار روبرت كانمان بحق إلى أن هذه التغييرات الاجتماعية قد ذهبت في أوروبا إلى أبعد مما ذهبت إليه في الولايات المتحدة، رغم أن عبارته الذكية تبسط الفوارق أكثر من اللازم عند قوله إن الأميركيين من المريخ [إله الحرب في أساطير الرومان]، والأوروبيين من الزهرة [آلهة الحب والجمال في أساطير الرومان كذلك[30] ذلك أن الأوروبيين رغم كل شيء قد شاركوا في الضغط من أجل استخدام القوة في كوسوفو عام 1999. وأظهرت الحرب على العراق أن هناك أوروبيين من المريخ وأميركيين يفضلون الزهرة. مع ذلك فإن نجاح البلدان الأوروبية في خلق جزيرة من السلام على قارتهم التي خربتها الحروب الفرنسية - الألمانية في أقل من قرن قد يجعلهم ميالين إلى حلول الصراعات أكثر جنوحاً إلى السلم.



غير أنه في الاقتصاد المعولم يتعين حتى على الولايات المتحدة أن تنظر في كيفية إمكانية تعرض أهدافها الاقتصادية لخطر عند استخدامها للقوة. فبعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، ساعدت في إعادة بناء اقتصاد اليابان. ولكن من الصعب أن يتصور المرء إمكانية تهديد فعلي أميركي باستخدام القوة لفتح أسواق اليابان أو تغيير قيمة الين. ولا يستطيع المرء أن يتصور بسهولةٍ استخدام الولايات المتحدة للقوة كحل النزاعات مع كندا أو أوروبا. فعلى عكس الفترات السابقة فإن جزر السلام التي لم يعد استخدام القوة فيها خياراً متاحاً في العلاقات بين الدول صارت تميز العلاقات بين معظم الديمقراطيات الليبرالية الحديثة، وليس في أوروبا وحدها. وإن وجود مثل هذه الجزر المسالمة لهو دليل على الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة، حيث توجد قيم مشتركة حول ما يشكّل سلوكاً مقبولاً فيما بين الدول الديمقراطية المتشابهة. ففي علاقات الديمقراطيات المتقدمة كلها مع بعضها بعضاً فإنها جميعاً من الزهرة.

وحتى البلدان غير الديمقراطية التي تشعر بقيود شعبية أخلاقية أقل حول استخدام القوة يتعين عليها أن تنظر في تأثيراتها على أهدافها الاقتصادية. ففي الحرب مخاطرة ردع المستثمرين الذين يسيطرون على تدفق رؤوس الأموال في اقتصاد معولم[31].

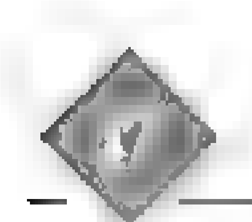
ولعله كان من الأسهل قبل قرن من الزمن أن تستحوذ دولة على أراضي دولة أخرى بالقوة بدلاً من "تطوير الآلة الاقتصادية والتجارية الرفيعة المستوى للحصول على الفائدة من التبادل التجاري معها"[32]. ولكن من الصعب أن يتصور المرء اليوم مخططاً تحاول فيه اليابان مثلاً، أو تنجح باستخدام القوة لاستعمار جيرانها. وكما يجادل اثنان من محللي مؤسسة راند، فإنه " في عصر المعلومات فإن ميزات "التعاون"

تكتسب أهمية متزايدة. وعلاوة على ذلك فإن المجتمعات التي تحسّن قدراتها على التعاون مع الأصدقاء والحلفاء قد تكسب أيضاً ميزات تنافسية على منافسيها"[33].

ولا ينبغي أن يوحي شيء في هذا كله بأن القوة العسكرية لا تلعب أي دور في السياسة الدولية اليوم. فعلى العكس من ذلك فإن ثورة المعلومات لم تصل بعد إلى تحويل القسم الأكبر من العالم وهناك دول كثيرة لا تقيدها القوة الديمقراطية والمجتمعية والحرب الأهلية مستعرة في كثير من أجزاء العالم حيث تركت الإمبراطورياتُ المنهارةُ دولاً فاشلةً وفراغات في القوة. بل إن ما هو أهم من ذلك هي الطريقة التي تؤدي لها ديمقراطية التكنولوجيا إلى خصخصة الحرب. فالتكنولوجيا سيف ذو حدين. فمن جهة فإن التغييرات التكنولوجية والاجتماعية قد جعلت الحرب أبهظ كلفة على الديمقراطيات الحديثة، ولكن التكنولوجيا في الوقت نفسه تضع وسائل تدمير جديدة في أيدي المتطرفين من الجماعات والأفراد.

## الإرهاب وخصخصة الحرب

ليس الإرهاب جديداً، ولا هو عدوٌّ أوحد. بل هو طريقة للنزاع موجودة منذ زمن طويل وكثيراً ما تُعَرَّفُ لأنها هجوم متعمد على غير المحاربين بهدف نشر الخوف والذعر. فمنذ قرن مضى رسم القصّاص جوزيف كونراد صورة لا تمحى للعقل الإرهابي، وكان الإرهاب ظاهرةً معروفة في القرن العشرين وسواء كان نتاجاً وطنياً أم عابراً للقومية فقد كان عنصراً ثابتاً في الصراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وايرلندا الشمالية، وإسبانيا، وسري لانكا، وكشمير، وجنوب إفريقيا، وغيرها. وقد وقع في كل قارة ما عدا القارة القطبية الجنوبية، وأثرّ



في كل بلد تقريبا. وكان 11 أيلول/ سبتمبر تصعيداً حاداً ومفاجئاً لظاهرة عمرها عمر الزمن. ومع ذلك فهناك تطوران جعلا الإرهاب مميتاً أكثر، وزادا صعوبة معالجته في القرن الحادي والعشرين.

وتنشأ مجموعة اتجاهات من التقدم المحرز في العالم والتكنولوجيا. فأولاً، هناك الطبيعة المعقدة والتكنولوجيا العليا والأنظمة الأساسية في الحضارة الحديثة. وكما أشارت لجنة من أكاديمية العلوم الوطنية، فإن قوى السوق والانفتاح تجمعت لتزيد كفاءة كثيرٍ من أنظمتنا الحيوية، كتلك التي تقدم المواصلات، والمعلومات، والطاقة، والرعاية الصحية. ولكن بعض الأنظمة (وإن لم تكن كلها) تصبح أكثر انكشافاً وعرضة للعطب وهشة كلما أصبحت أكثر تعقيداً وكفاءة[34].

وفي الوقت نفسه فإن التقدم يؤدي إلى "دمقرطة التكنولوجيا" فيجعل أدوات التدمير الشامل أصغر، وأرخص، وأسهل إتاحة للوصول إلى سلسلة من الأفراد والجماعات أوسع بكثير من ذي قبل. وبينما كانت القنابل وأجهزة توقيتها ذات مرة ثقيلة وغالية الثمن، فإن المتفجرات البلاستيكية وأجهزة توقيتها الرقمية خفيفة ورخيصة كما أن تكاليف خطف طائرة لا تزيد أحياناً على ثمن بطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح ثورة المعلومات يقدم وسائل غير غالية الثمن للاتصال والتنظيم تتيح للمجموعات التي كانت ذات مرة محدودة ومقيدة ضمن سلطة الشرطة الوطنية المحلية أن تصبح ذات نطاق عالمي. فقبل ثلاثين عاماً كان الاتصال الفوري العالمي غالي الكلفة بما يكفي لجعله مقتصراً على الكيانات الكبيرة ذات الميزانيات الضخمة كالحكومات، والشركات المتعددة الجنسيات، أو الكنيسة

الرومانية الكاثوليكية، أما اليوم فإن شبكة الانترنت الدولية تجعل الاتصال العالمي مجاناً من الناحية العملية لأي شخص يستطيع الوصول إلى مُودِم(35) [جهاز لربط حاسوب بآخر بخط هاتفي لتسهيل إرسال المعلومات أو البيانات]. وبالمثل فإن الانترنت قد خفضت تكاليف البحث عن المعلومات وإجراء الاتصالات المتعلقة بأدوات التدمير الواسعة النطاق. ويعتمد الإرهابيون أيضاً على إيصال رسائلهم بسرعة إلى عدد واسع من المستعين عبر أجهزة الإعلام والانترنت - ويشهد على ذلك التوزيع الواسع النطاق لمقابلات بن لادن التلفزيونية وأشرطة الفيديو المسجلة بعد 11 أيلول/ سبتمبر. ويعتمد الإرهاب اعتماداً حساساً على القوة الناعمة من أجل تحقيق انتصاره النهائي. وهو يعتمد على قدرته على اجتذاب الدعم من الجمهور بطريقة تعادل على الأقل قدرته على تدمير إرادة القتال عند عدوه.

وتعكس المجموعة الثانية من الاتجاهات تغييرات في حوافز الجماعات الإرهابية وتنظيمها. فقد كان الإرهابيون في منتصف القرن العشرين يميلون إلى أن تكون لديهم أهداف سياسية جديدة نسبياً، وهي أهداف لم يكن التدمير الشامل يخدمها على الأغلب، بل يعطلها. وكان يقال بأنهم يريدون أن يتفرج أناس كثيرون، وليس أن يُقْتَلَ أناس كثيرون. ومثل هؤلاء الإرهابيين كثيراً ما كانت تدعمهم وتسيطر عليهم سراً حكومات مثل حكومتي ليبيا أو سوريا(*).

وعند نهاية القرن، نَمَتْ جماعات أصولية على حافات عدة أديان. وكان أكثرها تعداداً هم ألوف الشباب المسلمين الذين ذهبوا للقتال ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. وهناك تدربوا على سلسلة واسعة من الفنون. وجندت كثيرين منهم منظمات ذات آراء متطرفة

(*) [أين الدليل على ذلك؟ وماذا عن الإرهابيين الصهاينة؟ أليس هذا موقفاً منحازاً من المؤلف مسبقاً؟: المعرب].



حول الالتزام الديني بالجهاد. وكما لاحظ المؤرخ والترلاكر، فإن "الإرهاب بين التقليديين، سواء أكانوا يمينيين أم يساريين، أم قوميين انفصاليين، لم ينجذبوا كثيراً نحو فرص التدمير الأكبر تلك... لقد أصبح الإرهاب أكثر وحشية وبلا تمييز منذ ذلك الحين"(36).

ويتعزز هذا الاتجاه عندما تتغير الحوافز من أهداف سياسية ضيقة إلى أهداف غير محدودة أو عقابية تقويها الوعود بالثواب في العالم الآخر. ولحسن الحظ، وعلى عكس الشيوعية والفاشية، فإن الآيديولوجية الإسلامية لم تتمكن من اجتذاب أتباع عالميين خارج المجتمع الإسلامي، ولكن ذلك المجتمع يقدم حوضاً كبيراً من أكثر من مليار شخص كي يتم التجنيد من بينهم. كما تغير التنظيم أيضاً. على سبيل المثال، فإن شبكة القاعدة من آلاف الأشخاص من خلايا ذات انتماء فضفاض الترابط في حوالي ستين بلداً تعطيها نطاقاً يتجاوز بكثير أي شيء شوهد من قبل. ولكن حتى الخلايا الصغيرة يمكن أن يكون اختراقها أصعب من اختراق المنظمات شبه العسكرية ذات التسلسل الهرمي التي كانت معروفة في الماضي.

ولقد خلق الاتجاهان، التكنولوجي والآيديولوجي، مجموعةً جديدةً من الشروط والأحوال التي زادت كون الإرهاب مميتاً، كما زادت صعوبة معالجته والتعامل معه اليوم. وبسبب 11 أيلول/ سبتمبر، ونطاق القاعدة غير المسبوق، فإن التركيز الحالي هو بحق على الإرهاب المرتبط بالمتطرفين الإسلاميين، ولكن من الخطأ أن يقتصر انتباهنا أو ردود فعلنا على الإرهاب بين الإسلاميين، لأن ذلك يتجاهل الآثار لدمقرطة التكنولوجيا، ومجموعة التحديات الأوسع التي يجب مجابهتها. ذلك أن التقدم التقني يضع في أيدي المحترفين من الجماعات والأفراد طاقات تدميرية كانت ذات مرة محصورة بالدرجة

الأولى في أيدي الحكومات والجيوش. وكل مجموعة كبيرة من الناس فيها بعض الأعضاء الذين ينحرفون عن العرف، بعض المصرّين على التدمير. ويجدر بنا أن نتذكر أن أسوأ عمل إرهابي في الولايات المتحدة قبل 11 أيلول/ سبتمبر كان هو الذي ارتكبه تيموثي ماكفي، وهو متعصب معادٍ للحكومة من نبتٍ أو مَنْشأٍ محلي خالص. وبالمثل، فإن طائفة أوم شيزيكيو، التي أطلقتْ غاز السارين في مترو أنفاق طوكيو عام 1995 لا علاقة لها بالإسلام. وحتى إذا اتضح أن الموجة الحالية من قبل الإرهابي الإسلامي لها علاقة بالأجيال أو الدورات الزمنية، كالموجات الإرهابية في الماضي، فسوف يظل يتعين على العالم أن يواجه الأخطار العلمانية البعيدة الأمد الناشئة عن دمقرطة التكنولوجيا.

لقد ظلت صفة الموت تتزايد. ففي سبعينيات القرن العشرين أدى الهجوم الفلسطيني على الرياضيين الإسرائيليين في ألعاب ميونيخ الأولمبية، وعمليات القتل التي قامت بها الألوية الحمراء والتي استقطبت انتباه العالم إلى خسارة عشرات الأرواح. وفي ثمانينيات القرن العشرين، فجر المتطرفون السيخ طائرة إيرإنديا فقتلوا 300 شخص وكلفت تفجيرات أيلول/ سبتمبر عام 2001 حياة آلاف الضحايا - وحدث هذا التصعيد كله دون استخدام أسلحة دمار شامل. فإذا أسقط المرء هذا الاتجاه المميت على وضع تصور فيه وصول مجموعة منحرفة في مجتمعٍ مّا إلى مواد حيوية أو نووية في غضون العقد القادم، فسيصبح من الممكن تصور قدرة الإرهابيين على تدمير حياة ملايين الناس.

ففي القرن العشرين تطلب فردٌ مريضٌ مثل هتلر أو ستالين أو بول بوت جهازَ حكومةٍ شمولية مستبدة لقتل أعدادا كبيرة من البشر. ولسوء الحظ فإن من السهل أكثر من اللازم الآن تصور قيام مجموعات



متطرفة من الأفراد بقتل الملايين دون أجهزة حكومات. وهذه بحق هي عملية "خصخصة الحرب"، وهي تمثل تغيراً كبيراً ومفاجئاً في السياسة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخطوة التالية في تصعيد الإرهاب يمكن أن تكون لها آثار عميقة على طبيعة حضارتنا المدنية. فما الذي سيحدث لاستعداد الناس للوجود في مدن، ولقدرتنا على إدامة مؤسسات ثقافية إذا أدى هجوم في المستقبل إلى تدمير النصف السفلي من مانهاتن، أو منطقة المدينة من لندن، أو الضفة اليسرى من باريس، بدلاً من تدمير بنايتين للمكاتب فقط؟.

أن الإرهاب الجديد لا يشبه إرهاب الجيش الجمهوري الأيرلندي للمكاتب فقط؟. أو منظمة إيتا (الجناح العسكري لحركة الباسك الانفصالية في إسبانيا) في سبعينيات القرن العشرين، أو الألوية الحمراء في إيطاليا، كما أن الانكشاف والتعرض للعطب ليس قاصراً على أي مجتمع واحد.

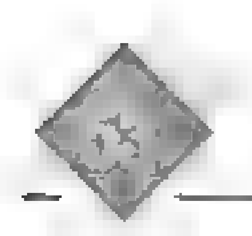
وإن اتخاذ موقف "استمرار العمل كالمعتاد" إزاء كبح الإرهاب ليس كافياً. فالقوة لا تزال تلعب دوراً في السياسة الدولية، ولكن طبيعتها قد تغيرت في القرن الحادي والعشرين. فالتكنولوجيا تزيد وصول الإرهابيين إلى القوة المدمرة، ولكنهم كذلك يستفيدون كثيراً من قدرات الاتصال المتزايدة - مع بعضهم بعضاً عبر مناطق السيطرة، ومع المستمعين عبر العالم. وكما سنرى في الفصل الثالث، فإن كثيراً من المجموعات الإرهابية لديها قوة ناعمة بالإضافة إلى القوة الصلبة. ولقد كانت الولايات المتحدة على صواب في تغيير استراتيجيتها للأمن الوطني، بالتركيز على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ولكن الوسائل التي اختارتها إدارة بوش ركزت بثقل أكثر من اللازم على القوة الصلبة ولم تحسب حساباً كافياً للقوة

الناعمة. وتلك غلطة، لأن القوة الناعمة هي التي يكسب الإرهابيون من خلالها الدعم وكذلك المجندين الجدد.

## التفاعل بين القوتين الصلبة والناعمة

إن القوتين الصلبة والناعمة تعزز كل منهما الأخرى أحياناً، وتتدخل فيها أحياناً أخرى. فالبلد الذي يحاول كسب الشعبية قد يكره ممارسة قوته الصلبة عندما ينبغي عليه أن يفعل، ولكن البلد الذي يطوّح بوزنه ذات اليمين وذات الشمال دون اعتبار لأثر ذلك على قوته الناعمة قد يجد آخرين يضعون العقبات في طريق قوته الصلبة. وما من بلد يحب أن يشعر أن هناك مَنْ يتلاعب به، حتى بواسطة القوة الناعمة. وفي الوقت نفسه، كما ذكرنا آنفاً، فإن القوة الصلبة قد تخلق أساطير عن عدم إمكانية الانحدار، أو عن الحتمية بشكل يجتذب الآخرين. ففي عام 1961، تابع الرئيس جون ف كينيدي إجراء التجارب النووية بالرغم من ردود الفعل السلبية في استطلاعات الرأي؛ لأنه كان قلقاً من التصورات العالمية عن المكاسب السوفيتية في سباق التسلح. فكان "مستعداً للتضحية بشيء من امتياز أميركا" الناعم "في مقابل مكاسب بالعملة الصعبة للامتياز العسكري [37] وفي لهجة أكثر خفة وأقل جدية، فإن من المسلّي أنه قبل بضعة أشهر فقط من المظاهرات الحاشدة ضد الحرب في لندن وميلانو، استخدمت دور الأزياء في هاتين المدينتين ملابس ميدان عسكرية أميركية للكوماندوس مع بالونات متفجرة. وكما قال أحد مصممي تلك الأزياء، فإن الرموز الأميركية "لا تزال أقوى غطاء أمني"[38].

وعبر عصور التاريخ كلها، كثيراً ما كانت الدول الأضعف تتشارك معاً كي تحدث توازناً يحدّ من قوة دولة أقوى منها تهددها. ولكن ليس



دائماً. ففي بعض الأحيان كانت الدول الضعيفة تنجذب للانضمام إلى الموكب الذي تقوده دولة قوية، وخاصة عندما لا يكون أمامها خيار، أو عندما تكون القوة العسكرية للبلد الكبير مشفوعة بقوة ناعمة. وعلاوة على ذلك، وكما رأينا آنفاً، فإن القوة الصلبة يمكن أن يكون لها جانب جذاب أو ناعم أحياناً. وكما قال أسامة بن لادن في أحد أشرطة الفيديو: "عندما يرى الناس حصاناً قوياً وآخر ضعيفاً، فإنهم بطبيعتهم سيحبون الحصان القوي"(39). وإذا تعمدنا مزج خلطة من هذا التعبير المجازي فإن تعاطف الناس مع الضحية المغلوبة هو احتمال أرجح من وضع رهانهم على تلك الضحية.

وتقدم الحرب على العراق عام 2003 مثالاً مثيراً للاهتمام عن تفاعل القوة بشكليها الصلب والناعم. فقد كانت بعض تلك الحرب مبنية على الأثر الرادع للقوة الصلبة. ويقال عن دونالد رامسفيلد قد تسلم منصبه وهو يعتقد أن الولايات المتحدة "يُنْظَرُ إليها حول العالم على أنها نمر من ورق، عملاق ضعيف عاجز عن تسديد ضربة". وصمم على أن يقلب تلك السمعة إلى عكسها(40). وكان انتصار أميركا في حرب الخليج الأولى قد ساعد على إنتاج عملية أوسلو بشأن سلام الشرق الأوسط، وربما يكون لانتصارها في العراق عام 2003 أثر مماثل في آخر الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دولاً مثل سوريا وإيران قد ترتدع عن دعمها للإرهابيين في المستقبل. فكانت هذه كلها أسباباً من القوة الصلبة للذهاب إلى الحرب. ولكن كانت هناك مجموعة أخرى من الدوافع لها علاقة بالقوة الناعمة. فقد اعتقد المحافظون الجدد أن القوة الأميركية يمكن استخدامها في تصدير الديمقراطية إلى العراق، وفي تحويل سياسة الشرق الأوسط. فإذا نجحت الحرب، فإن نجاحها نفسه سيجعلها مشروعة. وكما قال وليام كريستول ولورانس كابلان:

"ما هو وجه الخطأ في فرض السيطرة لخدمة أهداف سليمة ومثل عليا؟"[41].

وقد أصبح جزءٌ من النزاع حول شن الحرب على العراق صراعاً حول شرعية تلك الحرب. وحتى عندما يكون توازن القوى مستحيلاً (كما هي الحال الآن، مع كون أميركا هي القوة العظمى الوحيدة)، فإن البلدان الأخرى تظل قادرة على التجمع معاً لحرمان السياسة الأميركية من الشرعية، وبذلك تُضعِفُ القوة الأميركية الناعمة. فقد اغتاظت فرنسا، وروسيا. والصين من أحادية القطب العسكري الأميركي وراحت تحثّ على عالم تتعدد فيه الأقطاب أكثر. وفي رأي تشارلس كروتامر فإن "العراق أعطى فرنسا فرصة لخلق أول تحدٍّ متجانس متماسك لتلك السيطرة"[42]. وحتى دون مواجهة القوة العسكرية للدولة العظمى، كانت الدول الأضعف تأمل في ردع الولايات المتحدة بجعل استخدامنا لقوتنا الصلبة أبهظ كلفة[43]. لم تستطع تلك الدول أن تمنع الولايات المتحدة من شن الحرب، ولكنها جعلتها أبهظ كلفة بالتأكيد بحرمانها لأميركا من شرعية قرار آخر من مجلس الأمن.

ولم يقتصر التوازن الناعم على ساحة الأمم المتحدة. ففي خارجها، ساعدت الدبلوماسيةُ وحركاتُ السلم على تحويل المناقشة العالمية من خطايا صدام إلى التهديد الذي تمثله الإمبراطورية الأميركية، وبذلك صار من الصعب على البلدان المتحالفة مع أميركا أن تقدم لها القواعد والدعم، مما أدى إلى الانتقاص من القوة الأميركية الصلبة. وكما لوحظ آنفاً، فقد كان من الأمثلة على ذلك رفض البرلمان التركي السماح بنقل قوات برية أميركية عبر الأراضي التركية، وتمنع العربية السعودية عن السماح باستخدام القواعد الأميركية الجوية التي كانت متاحة في عام 1991.



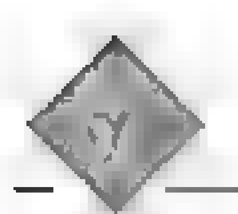
وبما أن الإبراز العالمي للقوة العسكرية الأميركية في المستقبل سوف يتطلب حقوق الوصول والتحليق في أجواء البلدان الأخرى فإن مثل هذا التوازن الناعم يمكن أن تكون له تأثيرات حقيقية على القوة الصلبة. وعندما يصبح الدعم لأميركا سبباً جدياً خطيراً لفقدان الأصوات، فحتى الزعماء الصديقون للولايات المتحدة يتناقص احتمال تلبيتهم لطلباتنا. وبالإضافة إلى ذلك فإن تخطّي الأمم المتحدة قد زاد التكاليف التي تحملتها أميركا بعد الحرب، مما جعل كاتب العمود الصحفي فريد زكريا يلاحظ أن الأسلوب الإمبراطوري في السياسة الخارجية راح يعطي نتائج عكسية. ففي نهاية الحرب على العراق رفضت الإدارةُ بازدراء أيٍّ نوع من الشراكة الأصلية الحقيقية مع العالم. وراحت تضربُ الأممَ المتحدةَ تكراراً بلا كلل"[44].

وفي صيف عام 2003، قالت التقديرات بأن مقاومة أميركا الأولية لأي دور للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق قد كلفتها أكثر من مئة مليون دولار، أي حوالي ألف دولار، أي حوالي ألف دولار لكل بيت عائلي أميركي. وفي معظم مهمات حفظ السلام الكبرى، تدفع الولايات المتحدة غالبية النفقات نيابة عن البلدان التي تسهم في ذلك بقواتها. وفي حرب الخليج الأولى عام 1991 دفع الائتلاف الواسع الذي جمعه الرئيس جورج هـ بوش الأب ثمانين بالمئة من التكاليف، وأثناء تدخلات كلينتون في الخارج لم تتحمل الولايات المتحدة سوى 15 بالمئة من تكاليف إعادة الإعمار وحفظ السلام[45]. ولكن بدون تكليف من الأمم المتحدة، فإن بعض البلدان قد رفضت المشاركةَ في حفظ السلام في العراق. أما بالنسبة للبلدان التي قبلت ذلك - مثل بولندا، وأوكرانيا، ونيكاراغوا، والسلفادور، وهندوراس وغيرها، فقد قالت التقديرات إن أميركا سيتعين عليها أن تنفق 250 مليون دولار لتغطية تكاليف مشاركتها[46].



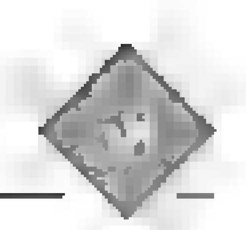
ولقد جادل بعض المحافظين الجدد بأن الحلّ هو تجنب الأمم المتحدة وإنكار شرعيتها. وبالنسبة لبعضهم الآخر، كانت إعاقة الأمم المتحدة مكسباً[47] فقد اعتبروا الحرب على العراق ضرباً لعصفورين بحجر واحد: أي إزاحة صدام، والإضرار بالأمم المتحدة. بل إن بعضهم قد حثَّ على إقامة تحالف من الديمقراطيات ليحل محل الأمم المتحدة. ولكن مثل هذه الردود تتجاهل حقيقة أن الانقسامات المهمة كانت بين الديمقراطيات، وإن الولايات المتحدة إذا كانت تستطيع أن تؤثر على الآراء الدولية في شرعية الأمم المتحدة، فإنها لا تستطيع وحدها أن تبتَّ في هذه الشرعية. وعلاوة على ذلك، فإن التوازن الناعم الذي يضغط على البرلمانات في الديمقراطيات يمكن توجيهه خارج نطاق الأمم المتحدة. فقد سمحت الإنترنت للاحتجاجات أن تحتشد وتعبأ بسرعة على أيدي جماعات حرة الحركة وغير منظمة وليس على أيدي منظمات ذات تسلسل هرمي. ففي فترة حرب فيتنام، كان التخطيط لاحتجاجٍ مّا يتطلب أشهراً من إعداد الكراسات، والملصقات، والمكالمات الهاتفية. وقد استغرق الأمر أربعة أعوام قبل أن يتضخم حجم التجمعات الاحتجاجية من خمسة وعشرين ألفاً في بادئ الأمر حتى وصل إلى نصف مليون في عام 1969. وعلى عكس ذلك فقد احتشد ثمان مئة ألف شخص في الولايات المتحدة، ومليون ونصف مليون شخص في أوروبا في إحدى عطلات نهاية الأسبوع في شباط/ فبراير عام 2003 قبل بدء الحرب[48].

صحيح أن الاحتجاجات قد لا تمثل "الأسرة الدولية"، ولكنها كثيراً ما تؤثر فعلاً على مواقف كُتّاب الافتتاحيات، والبرلمانيين وغيرهم من ذوي النفوذ المؤثر في بلدان مهمة تتلخص آراؤها في تلك العبارة الغامضة[49]. ورغم أن مفهوم الأسرة الدولية قد لا يكون دقيقاً، فحتى



الذين رفضوا المخاوف الدولية حول كيفية دخول أميركا الحرب يبدو أنهم يلجؤون إلى مثل هذا الرأي عندما يجادلون بأن شرعية الأعمال الأميركية الناعمة سيتم قبولها بعد وقوع الواقعة إذا أنتجنا عراقاً أفضل. ومثل هذه الشرعنة اللاحقة قد تساعد على استعادة القوة الأميركية الناعمة التي فقدت عند دخول أميركا الحرب، ولكنها تُظْهِرُ أن الشرعية لها أهمية. وفي الحالتين الصعبتين لكل من إيران وكوريا الشمالية، فإن من الجدير بالملاحظة أن الرئيس بوش قد لجأ إلى الاستشهاد بآراء الأسرة الدولية التي نبذها بعض مستشاريه باعتبارها "وهمية"[50]. إن الصراع المتواصل من أجل الشرعية يبين أهمية القوة الناعمة. فالأخلاق يمكن أن تكون حقيقة من حقائق القوة.

ولقد كان الأثر الأولي لغزو العراق على الرأي العام في العالم الإسلامي سلبياً تماماً. فتلفزيون الجزيرة (مورد القوة الناعمة لحكومة قطر نفسها التي قدمت المقر العام للقوة الأميركية الصلبة) راح يعرض صوراً داميةً للضحايا المدنيين ليلة بعد ليلة. ولاحظ برلماني مصري: "إنك لا تستطيع أن تتصور كم تستفز مشاعرَ الناس هذه الضرباتُ العسكريةُ لبغداد والمدن الأخرى كل ليلة"[51]. وفي باكستان، قال دبلوماسي سابق: "إن غزو أميركا للعراق هدية كاملة للأحزاب الإسلامية. فالناس الذين كانوا لولا ذلك سيصعّرون خدهم لتلك الأحزاب يهرعون الآن بالحملة للانضواء تحت رايتها"[52]. وقال المسؤولون الأميركيون عن المخابرات وتنفيذ القوانين إن القاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية قد كثّفت كسبها للمجندين في صفوفها على ثلاث قارات "باستغلال الغضب المتصاعد على حملة أميركا الحربية على العراق"[53]. وبعد الحرب، أظهرت استطلاعات الرأي ازدياداً في تأييد ابن لادن وهبوطاً في شعبية الولايات المتحدة

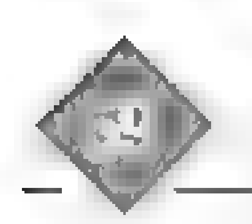




حتى في البلدان الصديقة لها مثل الأردن وإندونيسيا[54]. وفي تلك الأثناء أظهرت استطلاعات الرأي في أوروبا أن طريقة شن أميركا الحرب على العراق قد بددت فيض التعاطف معها والنوايا الحسنة إزاءها في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. ولا يزال من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت مكاسب القوة الصلبة من الحرب على العراق ستزيد في المدى الطويل على خسائر القوة الناعمة، أو مدى ديمومة هذه الأخيرة، ولكن الحرب قد قدمت حالة ساحرة لدراسة التفاعل بين هذين النوعين من القوة.

وعند النظر إلى المستقبل، فإن أشياء كثيرة ستعتمد على فاعلية السياسات الأميركية في خلق عراق أفضل، وتحريك عملية سلام الشرق الأوسط إلى الأمام. وبالإضافة إلى ذلك فإن أشياء كثيرة ستعتمد على ما إذا كانت حالات الفشل والمبالغة السياسية في أدلة المخابرات ستترك أثراً ضاراً مستديماً على مصداقية الحكومة الأميركية عندما تقترب من بلدان أخرى تطلب مساعدتها في حالات مثل إيران وكوريا الشمالية، وكذلك في الحرب على الإرهاب. وكما لاحظت مجلة **الإيكونوميست** الأسبوعية البريطانية: "لقد أخطأ الجواسيسُ، وبالغَ الساسةُ... وكانت الحرب، كما نعتقد، مبررة. ولكن السيد بوش والسيد بلير في دفاعهما عنها واحتجاجهما لها، لم يكونا نزيهين مستقيمين مع شعبيهما"[55].

ويجادل المتشككون بأنه ما دامت البلدان تتعاون من أجل مصلحتها الخاصة، فإن فقدان القوة الناعمة لا يهم كثيراً. ولكن هؤلاء المتشككين يتجاهلون كون التعاون هو مسألة درجة، وإن تلك الدرجة تتأثر بالانجذاب أو النفور. كما يتجاهلون حقيقة أن التأثيرات على الفاعلين من غير الدول وعلى تجنيد المتطوعين للمنظمات الإرهابية لا تعتمد



على المواقف الحكومية. ففي عام 2002، قبل وقت طويل من الحرب على العراق، كانت ردود الفعل على السياسات الأميركية الغليظة الثقيلة الوطأة في شبه الجزيرة الكورية قد أدت إلى هبوط حاد ومفاجئ على مدى أعوام ثلاثة قبل ذلك في نسبة الكوريين المؤيدين للتحالف مع أميركا من 89٪ إلى 56٪ فقط[56]. وهذا سوف يعقّد معالجةَ الحالة مع كوريا الشمالية. وسواء في الشرق الأوسط أم في آسيا الشرقية فإن القوتين الناعمة والصلبة متشابكتان بشكل يصعب تفكيكه في عالم اليوم.

## القوة في عصر المعلومات المعولم

إن الجانب الملموس والقسري في القوة فيما بين الديمقراطيات المتقدمة أقل بروزاً مما كان عليه في الماضي. وفي الوقت نفسه، فإن جزءاً كبيراً من العالم لا يتكون من ديمقراطيات متقدمة. وهذا يحدّ من التحول العالمي للقوة. وعلى سبيل المثال، فإن معظم بلدان إفريقيا والشرق الأوسط لها اقتصاد زراعي يعيش فترة ما قبل التصنيع، ومؤسستها ضعيفة، وحكامها مستبدون. والدول الفاشلة مثل الصومال، والكونغو، وسيراليون، وليبيريا تقدم أماكن للعنف. وبعض البلدان الكبيرة كالصين والهند والبرازيل تقوم بالتصنيع وقد تعاوني بعض الاضطرابات التي واجهتها أجزاء شبيهة بها في الغرب في مراحل نظيرة لها من مراحل تطورها وتنميتها في أوائل القرن العشرين[57]. وفي مثل هذا العالم المتنوع، فإن موارد القوة الثلاثة كلها - العسكرية، والاقتصادية والناعمة - تظل ذات صلة، ولو بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة. غير أنه إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية للثورة المعلوماتية، فستصبح القوة الناعمة ذات أهمية في هذا المزيج.

إن ثورة المعلومات وعولمة الاقتصاد آخذة في تحويل العالم وتقليصه. فقد وسعت هاتان القوتان قوة أميركا في بداية القرن الحادي والعشرين. ولكن مع مرور الزمن سوف تنتشر التكنولوجيا إلى بلدان وشعوب أخرى، وسوف يتضاءل تفوق أميركا النسبيّ فالأميركيون اليوم يمثلون واحداً على عشرين من مجموع سكان العالم، ولكن نصف مستخدمي الانترنيت في العالم تقريباً. وبالرغم من أن الإنكليزية قد تبقى هي اللغة المشتركة، كما بقيت اللاتينية كذلك بعد انحسار جبروت روما، فإنه عند نقطة مّا في المستقبل، وربما في غضون عقد أو عقدين قد تبرز أسرة علمٍ الضبط والاقتصاد الرقمي الحاسوبي بشكل أكبر من مثيلتها الأميركية. والأهم حتى من ذلك هو أن ثورة المعلومات تخلق أُسَراً افتراضية وشبكات عابرة للحدود القومية. وستلعب الشركات عابرة القومية والفاعلون غير الحكوميين (بما فيهم الإرهابيون) أدواراً كبيرة. وسيكون لكثير من هذه المنظمات قوتها

| | أنماط السلوك | العملات الرئيسية | السياسات الحكومية |
|---|---|---|---|
| القوة العسكرية | الإرغام<br>الردع<br>الحماية | القوة العسكرية<br>القوة | الدبلوماسية القسرية<br>الحرب<br>التحالف |
| القوة الاقتصادية | الإغواء<br>الإرغام | الرشاوى<br>العقوبات | المساعدة<br>الرشاوى<br>العقوبات |
| القوة الناعمة | الجاذبية<br>وضع جدول الأعمال | القيم<br>الثقافة<br>السياسات<br>المؤسسات | الدبلوماسية العامة<br>الدبلوماسية الثنائية<br>والمتعددة الأطراف |

**أنماط القوة الثلاثة**

الناعمة الخاصة بها عندما تجتذب المواطنين إلى ائتلافات عابرة للحدود الوطنية. وعندئذٍ تصبح السياسة تنافساً على الجاذبية، والشرعية، والمصداقية. وتصبح القدرة على تقاسم المعلومات، وعلى كسب تصديق الآخرين مورداً مهماً من موارد الجذب والقوة.

وتشير هذه اللعبة السياسية في عصر المعلومات المعولمة إلى أن الأهمية النسبية للقوة الناعمة سوف تزداد. أما البلدان التي يحتمل أن تصير أكثر جذباً وأن تكسب قوة ناعمة في عصر المعلومات فهي تملك قنوات اتصال متعددة تساعد على تأطير القضايا؛ والتي تكون ثقافتها المسيطرة وأفكارها أقرب إلى المقاييس أو الأعراف العالمية السائدة (التي تركّز الآن على الليبرالية، والنزعة الجماعية، والاستقلال الذاتي، والتي تتسع مصداقيتها بفعل قِيمها وسياساتها المحلية والدولية. وتشير هذه الشروط إلى فرص للولايات المتحدة، ولكن أيضاً لأوروبا وغيرها، كما سنرى في الفصل الثالث.

إن القوة الناعمة الآخذة في اكتساب أهمية أكثر في عصر المعلومات هي في جزء منها ناتج عرضيّ اجتماعي واقتصادي أكثر منها نتيجة للعمل الحكومي الرسمي وحده. فالمؤسسات غير الهادفة للربح وذات القوة الناعمة الخاصة بها يمكنها أن تعقد وتعرقل الجهود الحكومية. كما المجهزين التجاريين للثقافة الشعبية يمكنهم أن يعيقوا الحكومة، وكذلك أن يساعدوها على تحقيق أغراضها. ولكن الاتجاهات الأوسع والأطول أمداً يمكن أن تساعد الولايات المتحدة إذا تعلمت استخدامها بصورة جيدة. وبقدر تمشي السياسات الرسمية في الداخل والخارج مع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح، واحترام آراء الآخرين، ستستفيد أميركا من اتجاهات عصر المعلومات المعولمة هذا. ولكن هناك خطر طمس أميركا للرسالة الأعمق لقيمها من خلال

الغطرسة. وكما سنرى في الفصل التالي فإن ثقافة أميركا العليا والدنيا لا تزال تساعد على إنتاج قوة ناعمة في عصر المعلومات. ولكن أعمال الحكومة وإجراءاتها لها أهميتها أيضا، ليس فقط عن طريق برامج مثل صوت أميركا ومنحة فولبرايت الدراسية، ولكن عن طريق ما هو أهم حتى من ذلك، عندما تجتذب السياساتُ الغطرسةَ، وتمثل القيم التي يعجب بها الآخرون. الاتجاهات الأكبر في عصر المعلومات هي في مصلحة أميركا، ولكن فقط إذا تعلمنا أن نتوقف عن وطء أفضل رسالة لنا تحت أقدامنا. فالقوة الذكية تعني أن نتعلم بطريقة أفضل كيف نجمع بين قوتنا، الصلبة والناعمة.



# 2

## مصادر القوة الناعمة الأميركية

لدى الولايات المتحدة مصادر كثيرة يمكن أن تقدم لها قوة ناعمة محتملة لاسيما عندما ينظر المرء في الطرق التي تسهم بها البراعة الاقتصادية الفائقة ليس بالثروة فقط بل وفي السمعة والجاذبية أيضاً. فأميركا ليست صاحبة اقتصاد في العالم فحسب، ولكن ما يقرب من نصف أكبر خمس مئة شركة في العالم هي شركات أميركية، أي أكثر بخمسة أضعاف ما لدى اليابان، التي تحتل بعدها المرتبة التالية[1]. كما أن اثنتين وستين بالمئة من أهم العلامات التجارية العالمية أميركية، وكذلك ثمانٍ من أكبر عشر مدارس للأعمال التجارية[2].

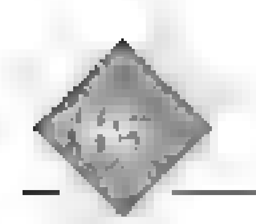
وتظهر المؤشرات الاجتماعية نمطاً مماثلاً. فكّر فيما يلي:

- تجتذب الولايات المتحدة ما يقرب من ستة إضعاف المهاجرين الأجانب أكثر من ألمانيا التي تليها في ذلك[3].
- الولايات المتحدة هي أول وأكبر مصدّر للأفلام والبرامج التلفزيونية في العالم، رغم أن "بوليوود" الهندية تنتج أفلاماً أكثر منها في كل عام[4].
- من بين الـ 1.6 مليون طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم، 28٪ موجودون في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع 14٪ يدرسون في بريطانيا[5].
- أكثر من 86 ألف باحث أجنبي كانوا مقيمين في مؤسسات تعليمية أميركية في عام [6]2002.

وهناك مقاييس أخرى تظهر أن الولايات المتحدة...

- ... تنشر كتباً أكثر من أي بلد آخر.
- ... تبيع مؤلفات موسيقية ضعف ما تبيعه اليابان التي تليها مرتبة في هذا المجال.
- ... لديها مضيفون على مواقع الإنترنت يزيدون على ثلاثة عشر ضعف المضيفين في اليابان.
- ... تحتل المرتبة الأولى في الفوز بجوائز نوبل في الفيزياء، والكيمياء، والاقتصاد.
- تحتل مرتبة ثانية لصيقة بعد فرنسا في عدد جوائز نوبل في الأدب.
- تنشر ما يقرب من أربعة أضعاف المقالات العالمية والدولية التي تنتجها اليابان، المنافسة التالية لها في هذا المجال[7].

وبالطبع فإن رتبة الولايات المتحدة ليست في القمة في كل مقاييس الجاذبية المحتملة. فحسب مؤشر نوعية الحياة الصادر في عام 2003 عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (الذي لا يقتصر على الدخل فحسب، بل يأخذ في الحسبان أيضاً التعليم، الرعاية الصحية، وطول العمر المتوقع) فإن مرتبة كل من النرويج، وآيسلندا، والسويد، وأستراليا، وهولندا، وبلجيكا تسبق مرتبة الولايات المتحدة بين أفضل البلدان للعيش[8]. وتتفوق اليابان على الولايات المتحدة في عدد براءات الاختراع الممنوحة للسكان في النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي التي تصرفها على البحوث والتنمية وتتفوق عليها كلٌّ من بريطانيا وفرنسا كملاذَيْنِ لملتمسي اللجوء كما أن فرنسا وإسبانيا تجتذبان عدداً أكبر مما تجتذبه الولايات المتحدة من السياح (رغم أن أميركا تزيد عليهما في دخلها من السياحة). وعندما يصل الأمر إلى "المؤشرات المنفرة غير الجذابة"، فإن مرتبة الولايات المتحدة قريبة من



قاع القائمة في مستوى معونات التنمية التي تمنحها، وعند قمتها في النسبة المئوية من سكانها المحبوسين والمحتجزين[9].

بل إن ما هو أهم بالنسبة للقوة من بعض المراتب العالية في التنفير هي - كما رأينا في الفصل السابق حقيقة كون موارد القوة المحتملة لا تترجم دائماً إلى قوة متحققة، بمعنى التوصل إلى النتائج المرغوبة فلكي يحدث ذلك، يتعين أن يكون المقياس الموضوعي للقوة الناعمة المحتملة جذاباً في عيون جمهور محدد، ويجب أن تؤثر تلك الجاذبية على محصلات السياسة. وفي هذا الفصل سننظر إلى أمثلة عديدة من الكيفية التي أثرت بها مثل هذه الجاذبية على محصلات مهمة للسياسة. ولكن دعونا ننظر أولاً إلى بعض أسباب التغير في جاذبية الولايات المتحدة، وكيف يمكن لذلك أن يؤثر على محصلات السياسة.

## صعود وسقوط نزعة معاداة أميركا

هبطت جاذبية الولايات المتحدة هبوطاً حاداً في عام 2003 على الرغم من وفرة مواردها بشكل مثير للإعجاب. فعندما بدأ العد التنازلي للحرب على العراق، أظهرت استطلاعات الرأي أن الولايات المتحدة قد خسرت ما معدله ثلاثون نقطة تأييد في معظم البلدان الأوروبية. بل كانت مستويات التأييد أقل حتى من ذلك في البلدان الإسلامية. وبعد الحرب كانت هناك صور غير مؤاتية لأميركا لدى أغلبيات الناس فيما يقرب من ثلثي تسعة عشر بلداً تم مسحها. وقال معظم أصحاب الآراء السلبية إنهم يلومون سياسات إدارة بوش، وليس أميركا عموماً[10].

إن معارضة السياسات الأميركية لا تشبه المعارضة العامة للولايات المتحدة. فردود الفعل على السياسات أكثر تقلباً من ردود الفعل الكامنة

على الثقافة والقيم. فصورة بلدٍ مّا أو جاذبيته تتكون من مواقف الأجانب إزاءه على مستويات وأنماط شتى. لا تتشكل ردود الفعل على السياسة الأميركية سوى واحد منها.

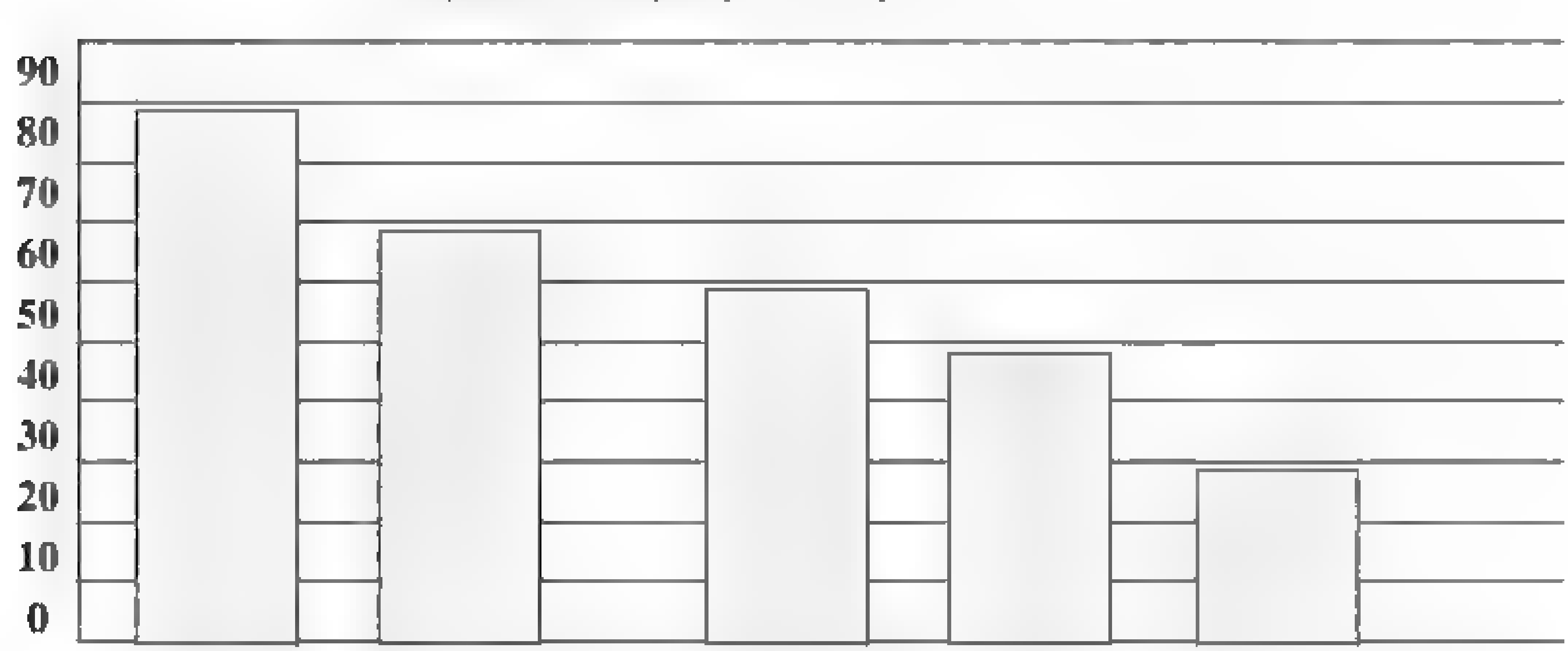
والشكل 2-1 القائم على أساس نتائج استطلاع للرأي أجري في 43 بلداً في عام 2002 يشير إلى مدى الإعجاب الذي حظيت به الولايات المتحدة بسبب تقدمها العلمي والتكنولوجي، وكذلك بسبب موسيقاها، وأفلامها، وتلفزيونها. وفي الوقت نفسه قالت الأغلبيات في 34 بلداً من تلك الثلاثة والأربعين إنها لا تحب التأثير الأميركي في بلادها [11].

ولم تكن الحرب على العراق هي أول مرة تؤدي فيها سياسة أمنية مثيرة للجدل والخلافات إلى تناقص جاذبية الصورة الأميركية في البلدان الأخرى. فقد كانت هناك أربع فترات سابقة تناقصت فيها الجاذبية الأميركية في أوروبا: بعد أزمة قناة السويس في عام 1956؛ وأثناء حركة " تحريم القنبلة "[ النووية ] في أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينياته (ولو أن هذه كانت بالدرجة الأولى في بريطانيا وفرنسا، وليس في ألمانيا وإيطاليا)؛ وفي أثناء فترة الحرب الفيتنامية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ وفي أثناء نشر الأسلحة النووية المتوسطة المدى في ألمانيا في مطلع الثمانينيات.

وقد لَقِيَت الحربُ الفيتنامية معارضةً واسعةً في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. ورغم حدوث هبوط في الشعبية الأميركية الشاملة من عام 1965 إلى عام 1972 (بحوالي 23 نقطة في بريطانيا و 32 في ألمانيا، و19 في إيطاليا، و7 في فرنسا) فإن الأغلبيات فيها جميعاً باستثناء فرنسا ظلت تعبر عن آراء إيجابية في الولايات المتحدة

طيلة عمليات الحرب الكبرى، وحتى محادثات باريس لعام 1972 [12].
ومع ذلك فإن الانزلاق النازل في الشعبية ترك بالفعل آثاراً على قدرة الحكومة الأميركية على تحقيق النتائج المرغوبة لسياستها. فعرقل فقدانُ الجاذبية محاولات الرئيس ليندون جونسون للحصول على دعم البلدان الأخرى للحرب في فيتنام. وقد أضرّ هبوطُ القوة الناعمة بالسياسات الأخرى كذلك. ففي فرنسا مثلاً، " أسهمت فيتنام في الدعم الشعبي الذي أدام موقف ديغول المتزايد العداء لحلف شمال الأطلسي وللولايات المتحدة"[13].

**الشكل 2: 1 – أبعاد الجاذبية الأميركية**



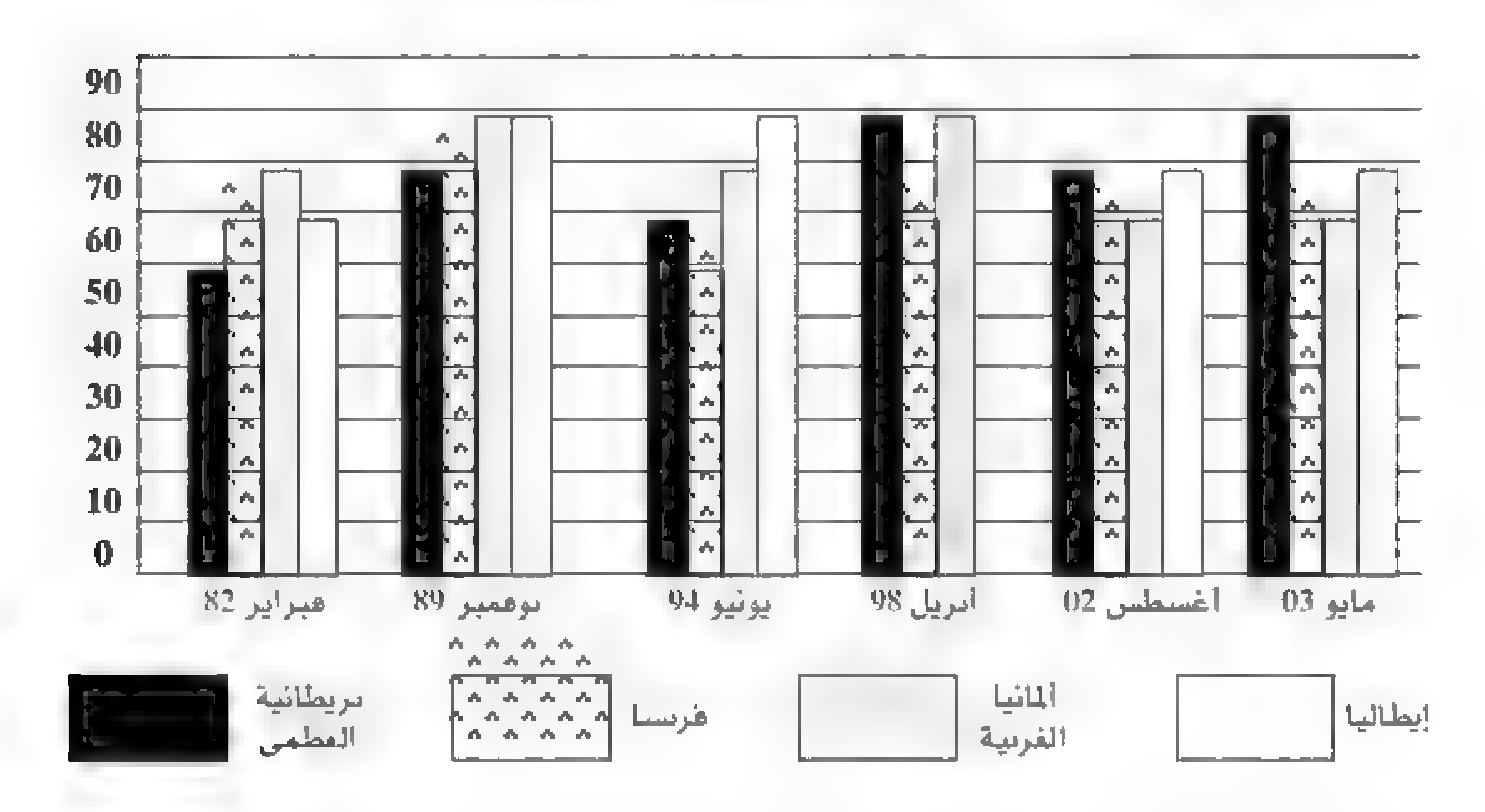

**المصدر:** مشروع بيو لرصد المواقف العالمية: بماذا يفكر العالم في عام 2002
متوسط المقاييس في 43 بلداً جرى مسحها

وفي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين أثارت سياسيات الأسلحة النووية في إدارة ريغان الأولى قلقاً كبيراً. ففي استطلاع للرأي أجرته مجلة نيوز ويك الأسبوعية عام 1983، اعترضت على السياسات الأميركية مجاميع من حوالي 40 بالمئة من الناس المستطلعة آراؤهم في فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان. وفي الوقت نفسه، أظهرت أغلبيات في تلك البلدان كلها آراء إيجابية في الشعب الأميركي[14].



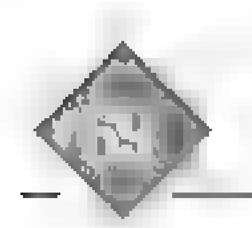
وتمكن الرئيس ريغان من الحصول على موافقة أوروبية على نشر قوات نووية متوسطة المدى. ولكن كانت هناك مقاومة أوروبية كبيرة لمحاولات سياسة عزل الاتحاد السوفيتي اقتصادياً. ويشير الشكل 2-2 إلى الكيفية التي تغيرت فيها جاذبية الولايات المتحدة مع مرور السنين.

**الشكل 2-2 النسبة المئوية من الأوروبيين الغربيين الذين يقولون إن لديهم رأياً مؤاتياً جداً أو إلى حد ما في الولايات المتحدة** 1982 - 2003




إن السياسات غير الشعبية هي أكثر العناصر تقلباً في الصورة الشاملة. ويبدو أن هناك شيئاً من الاستقرار في مخزون النوايا الحسنة يرتكز على الثقافة والقيم.

ومع ذلك فقد كانت هناك أيضاً نزعةٌ معادية لأميركا، بمعنى الرفض الأعمق للمجتمع الأميركي، وقيمه، وثقافته. وكانت تلك جديلة ثانوية ولكنها متشبثة بالبقاء في الصورة منذ زمن طويل يعود إلى أوائل أيام الجمهورية، عندما حوّل الأوروبيون أميركا إلى رمز لحروبهم الثقافية الداخلية الخاصة بهم. فمنذ القرن الثامن عشر، كان بعض



الأوروبيين يجادلون على نحو سخيف مناف للعقل أن الرطوبة المفرطة في الدنيا الجديدة تؤدي إلى أشكال منحطة من الحياة[15]. ورغم أن بعض أوروبيّي القرن التاسع عشر رأوا أميركا رمزاً للحرية، فإن آخرين، مثل الكاتب تشارلز دكنز، لم يروا سوى "عصبة صاخبة من الدجالين، والحمقى، والمخادعين"[16]. وفي أوائل القرن العشرين كانت حتى الكاتبة الحساسة فيرجينيا وولف تعامل أميركا بمزيج من الازدراء وعدم الاهتمام. وبالنسبة للكثيرين من جناح اليسار الأوروبي كانت أميركا رمزاً للاستغلال الرأس مالي للطبقة العاملة، بينما كان على الجناح اليميني يرونها منحطة بسبب عدم نقائها العنصري[17].

وكان بعض المحافظين يكرهون طبيعة المساواة في الثقافة الشعبية الأميركية. وفي عام 1931 شكا نائب سابق للملك على الهند لبعض أعضاء البرلمان البريطاني المحافظين من أن هوليود قد ساعدت على "تمزيق نفوذ الرجل الأبيض وهيبته في الشرق". كما منعت بلجيكا الأفارقة في مستعمراتها بالكونغو من حضور الأفلام الأميركية[18]. وحتى في أيامنا هذه، كما تشير **الإيكونوميست** اللندنية، فإن النزعة المعادية لأميركا قضية طبقية في جزء منها". فالبريطانيون الأفقر والأقل تعليماً يحبون أميركا أكثر بكثير من مواطنيهم الأغنى.... ولعل نزعة العداء لأميركا لدى الطبقات العليا هي بديل للتكبر الأجوف"[19]. وينبغي إضافة التكبر العقلي إلى القائمة فأفراد النُّخَب الأوروبية كانوا دائماً يتذمرون من نقص الرفعة الثقافية الصقيلة في أميركا، ولكن استطلاعات الرأي تظهر أن ثقافة الموسيقى الشعبية الأميركية تترك أصداء واسعة لدى غالبية الناس عبر القارة كلها.

ومن المصادر الأخرى لمعاداة أميركا مصدر تركيبي هيكلي. فالولايات المتحدة هي الولد الأكبر على الساحة. وعدم التناسب في

القوة يولد خليطاً من الإعجاب، والحسد، والغيظ. والحق أنه مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى عند بداية القرن العشرين، كان المؤلف البريطاني وليام توماس ستيد قد ألّف كتاباً أطلق عليه أسم **امركة العالم**، ونشره عام 1902. وبالمثل ففي منتصف سبعينيات ذلك القرن أخبرت الأغلبياتُ عبر أوروبا الغربية مستطلعي آرائها بأنها تفضل توزيعاً متعادلاً للقوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدلاً من سيطرة أميركية[20]. ولكن أولئك الذين يستخفّون بالبروز الجديد لنزعة العداء لأميركا باعتبارها ببساطة ناجمة عن الحجم مخطئون في التفكير بأنه لا يمكن عمل شيء إزاء ذلك.

فالسياسات يمكنها أن تلطف الحافّات الهيكلية الصلبة أو تزيد من حدّتها، كما أنها يمكن أن تؤثر على نسبة الحب إلى كراهية في علاقات الحب - الكره المعقدة. ولقد كانت الولايات المتحدة مرموقة وبارزة أكثر حتى من الآن عند نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كانت تمثل أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي، وكانت البلد الوحيد الذي يملك أسلحة نووية، ولكنها اتبعت سياسات صفقت لها البلدانُ الحليفة. وبالمثل كانت القيادة الأميركية موضع ترحيب لدى الكثيرين حتى عندما كانت نهاية الحرب الباردة تعني أنه لم يعد هناك أي بلد قادر على موازنة القوة الأميركية. وعلى سبيل المثال ففي عام 1992، جادل المثقف اليوغوسلافي ميليوفان دجيلاس بأنه إذا ضعفت قوة الولايات المتحدة "فعندئذ ينفتح الطريق أمام كل شيء سيئ". وعلى الجانب الآخر من العالم، في عام 1990، قال ناوهيرو آمايا، أحد كبار مسؤولي اليابان التي كانت مبتهجة عندئذ:"سواء أحببنا ذلك أم كرهناه، فإنه لن يكون هناك عالم حر ولا تجارة حرة إذا لم تحفظهما لنا الولايات المتحدة. وإن أفضل ما تستطيع اليابان أن تطمح إليه هو مكانة (نائب الرئيس)"[21].

وقد يخلق علاقة حب - وكره، ولكن بما لا يستطيع أن يفسر سبب الارتفاع أو الانخفاض في النزعة المعادية لأميركا في بعض الأحيان أكثر من أحيان أخرى.

وبالإضافة إلى الحجم، فقد ظلت أميركا زمناً طويلاً ترمز إلى الحداثة، التي يعتبرها بعضُ الناس مهدِّدةً لثقافتهم. ففي القرن التاسع عشر كان الأوروبيون من الجناح اليميني الذين يقاومون المجتمع الصناعي، وكذلك اليساريون الذين يريدون إعادة تشكيله، يشيرون إلى أميركا بخوف أو سخرية وازدراء. وهناك ظاهرة مماثلة حقيقية اليوم مع نمو العولمة. ففي بعض المناطق ليس هناك سخط من الواردات الثقافية الأميركية فحسب، بل وكذلك من الثقافة الأميركية نفسها. فقد وجدت استطلاعات الرأي عام 2002 أن الأغلبيات في 34 بلداً من 43 متفق مع العبارة القائلة "إن انتشار العادات والأفكار الأميركية هنا شيء سيئ"[22].

ولعل شيء محتوم أن الساخطين على القوة الأميركية وعلى الأثر الثقافي للعولمة الاقتصادية يخلطون بين الأمرين ويستخدمون النزعة القومية لمقاومتهما معاً. فصاحب مزرعة الخراف الفرنسي خوزيه بوفيه اكتسب شهرة بتحطيمه لمطعم ماكدونالد في منطقته المحلية في فرنسا[23]. ولا أحد يرغم الناس على الأكل في مطاعم ماكدونالد. ولكن قدرة بوفيه على لفت أنظار أجهزة الإعلام على نطاق عالمي تعكس الازدواجية الثقافية تجاه الأشياء الأميركية. وكما تذمّر الرئيس الإيراني عام 1999، فإن "النظام العالمي الجديد والعولمة التي تحاول قوى معينة أن تجعلنا نقبلها والتي يتم فيها تجاهل ثقافة العالم بأكمله تبد كنوع من الاستعمار الجديد"[24]. وعلق كاتب في مجلة **دير شبيغل** الألمانية بأن الوقت قد حان للمقاومة "قبل أن يرتدي العالم كله يافطة كتب عليها "صنع في الولايات المتحدة الأميركية"[25].

إن معادلة العولمة بالأمركة فيها تبسيط للأمور أكثر من اللازم. فهناك ثقافات أخرى تسهم بقوة في الارتباطات العالمية. فالإنجليزية، اللغة المشتركة للتجارة الحديثة، نشرتها بريطانيا في الأصل، وليست الولايات المتحدة[26]. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن العلاقات المهمة عالمياً بين البلدان الناطقة بالفرنسية، والإسبانية، والبرتغالية على التوالي، لا علاقة لها بالولايات المتحدة. وقد نشأ مرض تناذر نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إفريقيا، ومرض "السارس" sars في آسيا. ثم إن لعبة كرة القدم أكثر شعبية على الصعيد الدولي من لعبة "كرة القدم" الأميركية. كما أن أشهر فريق رياضي في العالم ليس أميركياً، بل هو فريق مانشستر يونايتد البريطاني، بطل كرة القدم الضخم القوي، الذي له 200 نادٍ من المشجعين والمعجبين في 24 بلداً. والنجومية العالمية للّاعب ديفيد بيكهام كانت من الشهرة بحيث استطاع أن يحملها معه بعدما تم بيعه لنادي مدريد. أما فريقا الخنافس والحجارة المتدحرجة (Rolling Stones) فكانا من الواردات إلى أميركا. ثم إن ثلاثاً من اليافطات الموسيقية "الأميركية" البارزة يملكها بريطاني وألماني وياباني. وتحتل اليابان موقع القيادة في خلق الصور المتحركة وأكثر ألعاب الفيديو شعبية حول العلم[27]. كما أن نشوء البرمجة الواقعية في الإمتاع التلفزيوني في السنوات الأخيرة قد انتشر من أوروبا إلى الولايات المتحدة، وليس العكس. وحتى مؤسسة ماكدونالد تتعلم دروساً من فرنسا كي تعيد تصميم بعض مطاعمها الأميركية[28]. وخطوط العولمة المحيطية المتعرجة ليست من أميركا وحدها، بالرغم من أنه من الطبيعي تماماً أن تعكس تأثيراتُها الحاليةُ ما يحدث في أكبر اقتصاد في العالم. إن معادلة العولمة بالأمركة تبسيط مفرط لحقيقة معقدة.

ومع ذلك، فإن للولايات المتحدة سمات وخصائصَ عديدةً تجعلها مركزاً للعولمة. فقد كانت أميركا دائماً أرضَ مهجر. وتعكس ثقافتُها

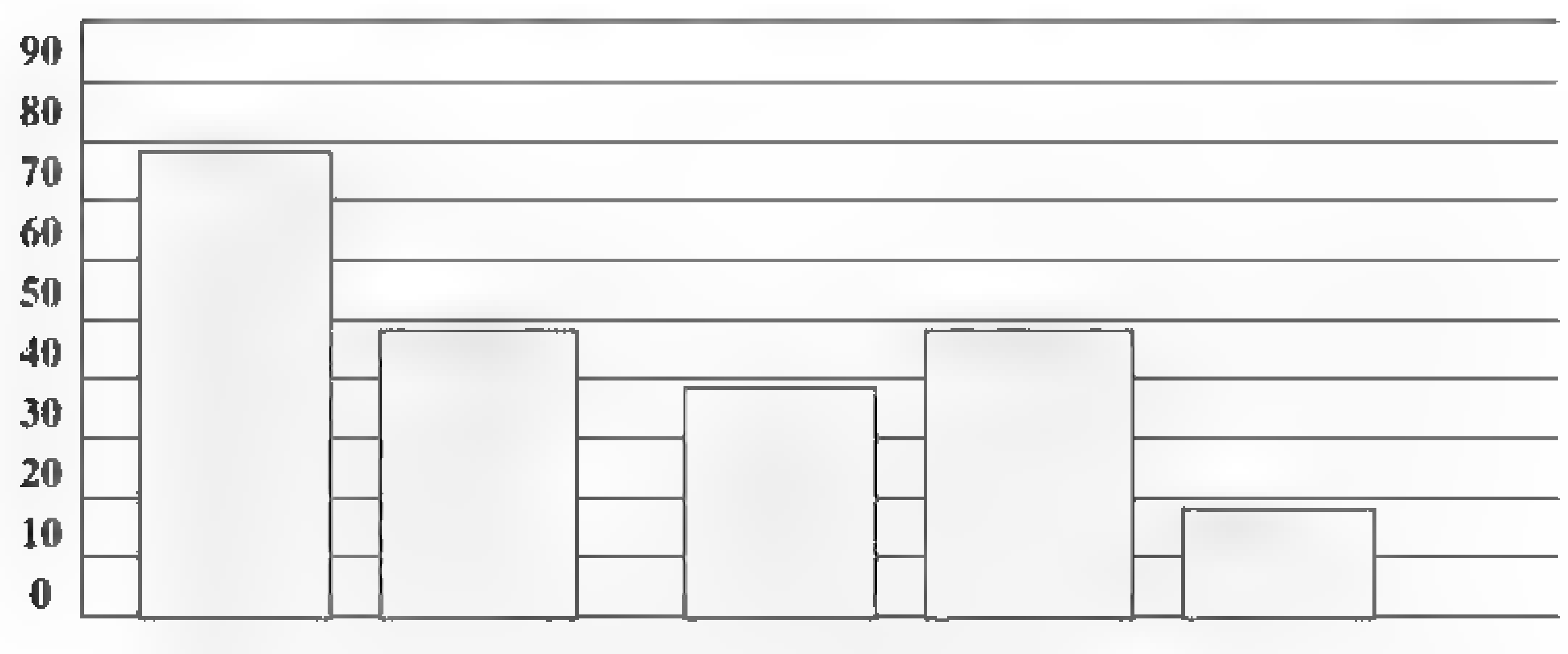
وتعددُ أعراق مجتمعها كثيراً من أرجاء العالم المختلفة. وقد استعارت أميركا بحرية من شتى التقاليد. وتبقيها الهجرةُ منفتحةً على باقي العالم. وهذا ما يجعل الولايات المتحدة مختبراً للتجريب الثقافي تترابط فيه التقاليد المختلفة وتُصَدَّر. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لحجم الاقتصاد الأميركي فإن الولايات المتحدة هي أكبر سوق في العالم لاختبار ما إذا كان فيلم أو أغنية أو لعبة مّا ستجذب مستمعين متنوعين وبأعداد كبيرة. فالأفكار و البضائع تتدفق إلى داخل الولايات المتحدة بحرية، وتتدفق إلى خارجها بسهولة مماثلة - وغالباً على شكل تجاري. بل إن البيتزا في آسيا تبدو أميركية[29].

غير أن آثار العولمة وتبعاتها تعتمد على الملتقي كما على المرسل. فقبل نصف قرن كتبت هناء آرندت:"في الحقيقة فإن العملية التي يخشاها الأوروبيون باعتبارها "أمركة" هي ظهور العالم الحديث بكل تعقيداته وتداعياته الضمنية". وتكهنت بأن عملية التحديث التي تبدو أميركية سوف يعجل بها ولا يوقفها التكامل الاندماجي الأوروبي[30]. وفي نيجيريا حيث كانت البرامج الأميركية تقدم أكثر من نصف المحتويات على شاشة التلفزيون في عام 1997 فإن "الحضور الكثيف المباشر وغير المباشر في كل مجال من مجالات الحياة النيجرية المهمة يضمن استمرار الأمركة، ليس في التلفزيون وحده، بل في جوانب أخرى من الثقافة النيجرية"[31]. غير أن التجربة في اليابان كانت مختلفةً جداً: "على السطح الظاهري، قد يبدو اليابانيون مستهلكين للثقافة بلا كلل ولا تميز. ولكن الطابع الأجنبي للثقافة المستوردة، ولاسيما الثقافة الأميركية، يتسرب إليهم من خلال الأيد الحريصة للوسطاء الثقافيين.... فالثقافة الأميركية يجري تهديم بنائها التركيبي وإعادة صياغته ليصبّ ضمن سياق تجربة الشعب اليومية. فالثقافة الشعبية الأميركية ليست حكراً على الأميركيين: بل هي وسط يقوم من

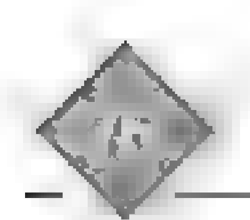
خلاله الناس حول بإعادة تنظيم هواياتهم الفردية والجماعية بصورة مستمرة مطردة"(32).

إن كثيراً من الآليات التي تقود العولمة هي ملامح مميزة لثقافة أميركا واقتصادها. فقد نشأ جزء كبير من ثورة المعلومات في الاقتصاد الأميركي، كما أن جزءاً كبيراً من شبكات المعلومات المعولمة يجري خلقه حالياً في الولايات المتحدة. فالمقاييس والمعايير الأميركية يصعب تجنبها أحياناً، كما هي الحال في برنامج ويندوز من مايكروسوفت، أو في القواعد التي تحكم شبكة الإنترنت (رغم أن الـ world wide web كانت اختراعاً أوروبياً). ومن جهة أخرى فإن بعض المعايير والممارسات الأميركية – من أنظمة القياس بالأرطال والأقدام (بدلاً من النظام المتري) إلى عقوبة الإعدام – قد ووجهت بالحيرة أو حتى بالعداء السافر المباشر. والعولمة أكثر من الأمركة، ولكن بالنسبة للذين في الحركة المعادية للعولمة، ممن يريدون أن يقاوموا العولمة أو يعيدوا تشكيلها فإن نزعة معاداة أميركا هي غالباً سلاح مفيد، وبالتالي فإن دمجها مع العولمة هو شيء محتوم إلى حد مّا.

**الشكل 2-3: أبعاد الجاذبية الأميركية من الكتاب في العالم الإسلامي**



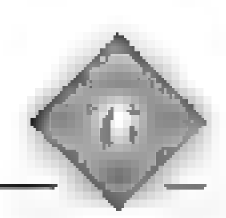

**المصدر:** مشروع بو للمواقف العالمية: بماذا يفكر العالم عام 2002



متوسط المقاييس في سبعة بلدان ذات أغلبية سكانية مسلمة ومما يدعو إلى القلق على وجه الخصوص دور النزعة المعادية لأميركا في العالم الإسلامي. قارن الشكل 2-3 مع الشكل 2-1 وسوف ترى أن أبعاد الجاذبية الأميركية مختلفة في العالم المسلم. فقد ذكر تقرير هيئة مكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي صادرٍ عام 2003 أن "العداء تجاه أميركا وصل إلى مستويات مروعة. والمطلوب ليس مجرد تكيف تكتيكي، بل تحول إلى استراتيجي وجذري"[33].

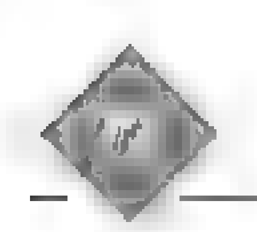
وعلاوة على ذلك، فإن صورة الولايات المتحدة قد انحطت هناك أكثر من أي مكان آخر. ففي عام 2003 كان أقل من 15 بالمئة من عامة الناس في تركيا، وإندونيسيا، وباكستان، والأردن، وأقل من 27 بالمئة في لبنان والمغرب لديهم رأي مؤاتٍ في الولايات المتحدة.

وهذه مسألة تثير قلقاً خاصاً لأن بعض المتطرفين الإسلاميين مستعدون لاستخدام الإرهاب لفرض عودة إلى ما يصورونه على أنه نسخة أصفى لدينهم وأسبق من الحداثة. وفي بعض المناطق، كالبلدان العربية فإن النزعة المعادية لأميركا ربما تكون غطاءً لعجزٍ أعمّ عن الاستجابة للحداثة - ويشهد على ذلك التقدم البطيء للنمو الاقتصادي والدمقرطة كما هو موصوف في تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنوانه "تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003"[35]. وكان فؤاد عجمي، الأكاديمي الجامعي الأميركي من أصل لبناني، محقاً في قوله بأن أميركا سوف تتعرض للسخط لأن عبأنا هو "أن نأتي حاملين الحداثة للذين يريدونها ولكنهم يشجبونها بشكوى مريرة في الوقت ذاته، وأن نمثل ونجسد كثيراً مما يتلهف العالم عليه ويخشاه". ولكنه مخطئ في استنتاجه من ذلك أن "الأميركيين لا حاجة بهم لأن يقلقوا حول القلوب والعقول في أراضٍ أجنبية"[36]. فالوضع الذي يصفه ظل



مستمراً على هذا المنوال على مدى عدد من السنوات، وبذلك فإنه لا يفسر المسار المنحني إلى الأسفل لسمعة أميركا في بلدان مسلمة ناجحة اقتصادياً مثل ماليزيا. إن فشل البلدان العربية في التكيف للحداثة لا يمكنه إعطاء تفسير كامل للتغيرات في جاذبية الولايات المتحدة، نظراً لعلاقة ذلك أيضاً بالسياسات الأميركية غير الشعبية بخصوص العراق والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وينبغي عدم المبالغة في آثار الحرب على العراق". فعلى الرغم من التنبؤات الرهيبة، لم ينهض العرب لتدمير المصالح الأميركية في الشرق الأوسط... لأن كثيرين منهم كانوا يعرفون سجل صدام حسين"[37]. وكما هو مذكور آنفاً، فإن صور بلدٍ مّا تتألف من عدة عناصر، وقد أظهر المجيبون على استطلاعات الرأي كراهية لسياسات أميركا أعظم من كراهيتهم للشعب الأميركي[38]. ومع ذلك، فقد حدثت حالات مقاطعة للمنتجات الأميركية، وهبطت حصة أميركا من البضائع المصدرة إلى الشرق الأوسط من 18٪ إلى 13٪ من أواخر تسعينيات القرن العشرين إلى أواخر عام 2001، وكان جزء من سبب ذلك هو الاستجابة "لإدراكهم فقدان أميركا للشرعية في سياستها الخارجية"[39]. وكان المتطرفون الإسلاميون قد عارضوا الحملة الأميركية ضد طالبان في أفغانستان. أما الحرب على العراق فقد زادت من فرصهم لإثارة الكراهية ضد أميركا. ولكن مثل هذه الكراهية تكتسب أهمية متزايدة في عالم تستطيع فيه مجموعات صغيرة أن تستخدم الإنترنت لإيجاد أناس يحملون طريقة التفكير نفسها لتجنيدهم بعد أن كان كل منهم في السابق يجد صعوبة اكبر في تحديد موقع الأخر. وكما لاحظ المؤلف روبرت رايت، فإن أشرطة فيديو أسامة بن لادن الداعية للتطوع فعالة جداً" وستصل إلى مستمعيها المستهدفين عن طريق الموجة العريضة من الذبذبات الكهرطيسية بشكل فعال أكثر"[40].



إن الهبوط الحديث في جاذبية الولايات المتحدة كما يقال يوضح النقطة التي طرحتها في الفصل السابق: لا يكفي أن تكون هناك مصادر قوة مرئية. ففي حالة القوة الناعمة، فإن المسألة هي: ما هي الرسائل المبعوثة، ومن هم الذين يتلقونها، وتحت أي ظروف، وكيف يؤثر ذلك على قدرتنا على الحصول على النتائج التي نريدها. والرسائل والصور ينتقل جزء منها عن طريق سياسات الحكومة في الداخل والخارج، وجزء آخر عن طريق الثقافة الشعبية والثقافة العالية. ولكن الرسائل نفسها يتم "إنزالها" وتفسيرها على أيدي متلقين مختلفين في سياق ظروف مختلفة فتترك آثاراً مختلفة. فالقوة الناعمة ليست عنصراً ثابتاً بقيمة ثابتة، بل هي شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان.

## الثقافة كمصدر للقوة الناعمة

وكما نعلم، فإن النقاد الثقافيين كثيراً ما يميزون بين الثقافة العليا والثقافة الشعبية. ويتفق كثير من المراقبين على أن الثقافة الأميركية العالية تنتج قوة ناعمة ذات أهمية للولايات المتحدة.

وعلى سبيل المثال فقد قال وزير الخارجية كولن باول: "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا"[41]. ذلك أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأميركية، وكما هو وارد في تقرير لمجموعة تعليمية دولية، فإن " ملايين الناس الذين درسوا في الولايات المتحدة على مدى سنوات يشكلون خزاناً رائعاً للنوايا الحسنة تجاه بلدنا "[42]. وكثير من هؤلاء الطلبة السابقين ينتهي بهم الأمر إلى احتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي هي مهمة للأميركيين.

إن الدبلوماسي والكاتب الأميركي المتميز كينان هو واقعي تقليدي في اهتمامه بسياسة موازين القوى، ولكنه أسند أهمية عظيمة "للاتصال الثقافي كوسيلة لمكافحة الانطباعات السلبية عن هذا البلد والتي تشكل جزءاً كبيراً من الرأي العالمي". وقال كينان إنه "مستعد للاستغناء عن المخزون المتبقي من الدعاية السياسية لقاء الحصول على النتائج التي يمكن تحقيقها بمثل هذه الوسيلة وحدها". وجادل الرئيس دوايت آيزنهاور بأن هناك حاجة "لترتيب ألف طريقة، لا طريقة واحدة، يستطيع الناس بها أن يتعلم كل منهم بالتدريج شيئاً قليلاً عن الآخر". والحقّ أن الاتصالات الثقافية العالية كثيراً ما كانت تنتج قوة ناعمة للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. فقد قامت عشرات المؤسسات غير الحكومية، مثل المسارح، والمتاحف، وفرق الأوبرا بالعمل في الاتحاد السوفيتي. ولاحظ موسيقار سوفيتي أنه وزملاءه قد تدربوا على الاعتقاد بأن الغرب متفسخ منحط، ومع ذلك فقد كانت فرق الأوركسترا الموسيقية السيمفونية العظيمة تأتي عاماً بعد عام من بوسطن وفيلادلفيا ونيويورك وكليفلاند وسان فرانسيسكو". فكيف يستطيع الغرب المتفسخ المنحط أن ينتج مثل هذه الفرق العظيمة؟"[43].

وقد لعبت المبادلات الأكاديمية والعلمية دوراً مهماً في توسيع القوة الأميركية الناعمة وتعزيزها. وحتى عندما كان بعض المتشككين الأميركيين يخشون من أن العلماء الزائرين السوفييت وعملاء مكتب أمن الدولة (الـ KGB) سوف "يسرقون كل أسرارنا" فإن أولئك المتشككين عجزوا عن ملاحظة أن الزوار قد أخذوا معهم أفكاراً سياسية بالإضافة إلى الأسرار العلمية. وقد أصبح كثير من أمثال هؤلاء العلماء من قياديّ أنصار حقوق الإنسان والتحرر الليبرالي داخل

الاتحاد السوفيتي. فبدءاً من خمسينيات القرن العشرين، راحت مؤسسة فورد، ومجلس الجمعيات التعليمية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية تعمل مع عدد من الكليات والجامعات الأميركية وصل في آخر الأمر إلى 110 في مجال تبادل الطلبة والأساتذة. ورغم أن الاتحاد السوفيتي طالَبَ باتفاقيةٍ حكومية للحد من نطاق مثل هذه المبادلات، فقد زار الولايات المتحدة حوالي 50.000 سوفيتي بين عامي 1958 و 1988 ما بين كتاب، وصحفيين، وموظفين، وموسيقيين، وراقصين، ورياضيين، وأكاديميين. وذهب إلى الاتحاد السوفيتي عدد من الأميركيين أكثر من ذلك.

ففي الخمسينيات لم يشترك في المبادلات سوى 40 إلى 50 طالباً جامعياً أو خريجاً من كل من البلدين، ولكن مع مرور الزمن صار بالإمكان تتبع تأثيرات سياسية قوية تعود إلى تلك الأعداد القليلة. وبما أن المبادلات الثقافية تؤثر على أفراد النخبة في كل مجتمع، فإن اتصالاً أو اثنين من الاتصالات المهمة قد يكون لها أثر سياسي كبير. وعلى سبيل المثال، فإن الكساندر ياكوفليف تأثر تأثراً قوياً بدراساته مع العالم المختص بالسياسة ديفيد ترومان بجامعة كولومبيا في عام 1958. وقد انتهى الأمر بياكوفليف إلى أن أصبح رئيساً لمعهد مهم، وعضواً في المكتب السياسي، ومؤثراً ليبرالياً انفتاحياً مهماً على الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف. وكان من زملائه الطلبة أوليغ كالوجين، الذي أصبح من كبار مسؤولي الـ GBK (مكتب أمن الدولة). وقال في عام 1997 مستذكراً: كانت التبادلات حصان طروادة الذي دخل إلى الاتحاد السوفيتي. فقد لعبت دوراً هائلاً في تآكل النظام السوفيتي.... وظلت تصيب بعدواها عدداً أكبر فأكبر من الناس على مدى سنوات"[44]. فجاذبية القوة الناعمة التي نمت من الاتصالات الثقافية بين أفراد النخبة في البلدين قدمت إسهاماً مهماً في تحقيق أهداف السياسة الأميركية.

إن تتبع الآثار السياسية المحددة للاتصالات الثقافية العليا أسهل من إظهار الأهمية السياسية للثقافة الشعبية. فقد أشار آليكسيس دي توكونيل في القرن التاسع عشر إلى أنه في دولة ديمقراطية ليست هناك قيود تفرضها الطبقة أو النقابة على الحرفيين ومنتخباتهم. والذوق العام يَسُود. وبالإضافة إلى ذلك فإن المصالح التجارية في اقتصاد رأسمالي تبحث عن أسواق واسعة. كثيراً ما تنجم عنها أبسط المستويات أو القواسم الثقافية المشتركة. فبعض الناس يعتقدون أن الثقافة الشعبية الأميركية تغري من خلال قوة تسويقها المحصنة ووعدها بأن تكون سارَّة ممتعة(45). وكثير من المثقفين والمفكرين والنقاد يزدرون الثقافة الشعبية بسبب نزعتها التجارية الفجّة. ويعتبرونها تقدم إمتاعاً جماعياً وليس معلومات، وبذلك فليس لها تأثير سياسي. وهم ينظرون إلى الثقافة الشعبية كمخدر وأفيون للجماهير لا علاقة له بالسياسة مطلقاً.

ومثل هذا الازدراء ليس في محله على أية حال، لأن الإمتاع الشعبي كثيراً ما يحتوي على صور ورسائل لا شعورية عن الفردية، وحرية الخيار للمستهلك، وقيم أخرى لها آثار سياسية مهمة. وكما قد جادل المؤلف بِنْ واتنبرغ، فإن الثقافة الأميركية تشمل البريق السطحي والإثارة الرخيصة، والجنس، والعنف، والتفاهة المبتذلة، والنزعة المادية، ولكن هذا ليس هو القصة بكاملها. فالثقافة الشعبية أيضا تصور القيم الأميركية المنفتحة، والمتحركة، والفردية النزعة، والمعاكسة لمؤسسات النظام القائم، والمتعدد الأطراف، والطوعية، والحرة، والمتصلة بالطبقات الشعبية الدنيا. "إن هذا المحتوى سواء انعكس بصورة مؤاتية أم غير مؤاتية، هو الذي يأتي بالناس إلى شباك التذاكر. وهو محتوى أقوى من السياسة أو الاقتصاد. بل هو الذي يحرك السياسة

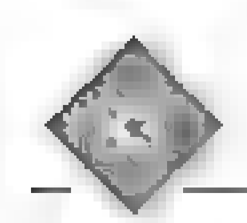
والاقتصاد"[46]. أو كما قال الشاعر كارل ساندبيرغ عام 1961: "ماذا؟ هل هوليود أهم من هارفارد؟ والجواب هو: إن هوليود ليست لها نظافة هارفارد، ولكنها مع ذلك أقدر من هارفارد على الوصول إلى أمد أبعد[47].

وحتى الرياضيات الشعبية يمكن أن تلعب دوراً في نقل القيم وإيصالها. فهي "تخلق أميركا لا هي بالقوة العسكرية المسيطرة ولا هي بالدكتاتورية التي تشبه وحشاً جماعياً ضخماً - بل مكاناً أكثر تحرراً وأقل جموداً وأكثر تحرراً، حيث يستطيع كل من يعمل بجهد جادّ في قذف الكرة أو اللعب بالقرص المطاطي (في لعبة هوكي الجليد) أن يصبح مشهوراً و(نعم) غنياً"[48]. والأعداد كبيرة. فمباريات كرة السلة الوطنية تذاع في 750 مليون منزل في 212 بلداً، وباثنتين وأربعين لغة. ومباريات كرة القاعدة (البيسبول) في دوريّ النوادي الكبرى تتدفق إلى 224 بلداً بإحدى عشرة لغة. أما التجمع الكبير لمباريات نوادي الفوتبول الأميركي الوطنية فقد اجتذب عدداً من المشاهدين قدر بثمانمئة مليون في عام 2003. كما أن عدد مشاهدي البرامج الرياضية ينافس الـ 7300 مليون شخص الذين ذهبوا لمشاهدة أفلام أميركية في جميع أنحاء العالم عام 2002.

فالخط الفاصل بين المعلومات والإمتاع لم يكن حاداً إلى الدرجة التي يتصورها بعض المفكرين، وهو آخذ في الانطماس بصورة متزايدة في عالم من أجهزة الإعلام. فبعض أغاني الموسيقى الشعبية قد تكون لها تأثيرات سياسية. وعلى سبيل المثال، فإن محطة الإذاعة المنشقة ب - 92 في بلغراد ظلت تكرر أغنية "عدو الشعب" التي تنطقها فرقة أغان سريعة أميركية تقول فيها: "إن حرية الكلام عندنا هي الحرية أو الموت - وعلينا أن نقاتل القوى القابعة في سدة الحكم"[49]. كما أن الرسائل السياسية يمكن نقلها من خلال طريقة سلوك فرق الرياضة أو النجوم،

أو الصور المتعددة التي يعرضها التلفزيون أو السينما. فالصور كثيراً ما تنقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليود هي أكبر مروّج ومصدّر للرموز البصرية[50]. وحتى استهلاك الوجبات السريعة قد يقدم بياناً ضمنياً عن رفض الطرق التقليدية. فقد وصفت أسرة هندية زيارتها لماكدونالد بأنها النزول للحصول على "شريحة من أميركا"[51]. وعلى الجانب السلبي، ففي أعقاب الحرب على العراق، قاطع عدد من المسلمين الكوكا كولا واتجهوا نحو منتجات مقلدة لها مثل "مكة كولا" و"مسلم آب" كبديل "لجميع الذين يقاطعون المنتجات الصهيونية والعلاقات التجارية الأميركية الكبيرة". وليست تأثيرات الثقافة الشعبية جديدة كلياً. فالمؤرخ الهولندي روب كروز يشير إلى أن الملصقات المنَتَجةَ لحساب خطوط السفن وجمعيات الهجرة في أوروبا القرن التاسع عشر كانت تخلق للغرب الأميركي صورة تجعله رمزاً للحرية قبل زمن طويل من الثورة الاستهلاكية في القرن العشرين. وكان الشباب الأوروبيون "يترعرعون وهم يبنون عوالمَ ذات معان مستمدة من مكونات ورموز أميركية". وكانت الإعلانات التجارية الأميركية في عام 1944 تشير إلى الحريات الأربع التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت وتتوسع في ذكرها، وبذلك تعزز درس الحقوق المدنية الرسمية. وقد راح "جيل بعد جيل من الشباب الذين ترعرعوا في ظروف أوروبية متنوعة، شرق الستار الحديدي وغربه، يستمتعون بالنيابة عن الآخرين بمسرات البدائل الثقافية الممتعة... ذلك أن بعض الأشياء البسيطة، كسراويل الجينز القطنية الزرقاء، أو الكوكاكولا، أو ماركة معينة من السجائر اكتسبت قيمة إضافية ساعدت تلك الأجيال الشابة على التعبير عن هوية خاصة بهم تماماً".

وقد ساعدت جاذبيةُ الثقافة الشعبية هذه الولايات المتحدة على تحقيق أهداف مهمة في سياستها الخارجية. فكان أحد الأمثلة إعادة



الإعمار الديمقراطي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت خطة مارشال ومنظمة حلف شمال الأطلسي أداتين حساستي الأهمية للقوة الاقتصادية والعسكرية الهادفة إلى تحقيق تلك النتيجة. ولكن الثقافة الشعبية قد ساهمت في ذلك أيضاً وعلى سبيل المثال، فإن المؤرخ النمسوي رينهولد فاغنيلينتر يجادل بأن "التكييف السريع للثقافة الشعبية الأميركية على أيدي الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية قد أسهم بشكل ايجابي بالتأكيد في دمقرطة تلك المجتمعات. فقد جدد شباب ثقافة أوروبا ما بعد الحرب وأعاد لها حيويتها والمعاني الإضافية المترافقة مع الحرية، والعفوية، والحيوية، والليبرالية المنفتحة، والحداثة، وروح الشباب.... وكان في الخضوع لإملاءات السوق والأعمال التجارية أيضاً عنصر تحرر من قيود العادات والأعراف التقليدية"[54]. وكانت الدولارات المستثمرة في مشروع مارشال مهمة في تحقيق الأهداف الأميركية وإعادة إعمار أوروبا، ولكن الأفكار التي نقلتها الثقافة الشعبية الأميركية كانت مهمة كذلك.

وأسهمت جاذبية الثقافة الشعبية أيضاً في تحقيق أحد الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأميركية - وهو انتصار في الحرب الباردة. فقد كانت للاتحاد السوفيتي قدرات عسكرية رهيبة تشكل تهديداً لأوروبا الغربية، وفي أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان لديه أيضاً مصادر مهمة للقوة الناعمة من جاذبية العقيدة الأيديولوجية الشيوعية وسجله في التصدي لألمانيا النازية. غير أنه بدد جزءاً كبيراً من هذه القوة الناعمة من خلال ممارسته للقمع في الداخل وفي أوروبا الشرقية،[55] وأدائه الاقتصادي غير الكفؤ في سنواته الأخيرة (حتى مع ازدياد قوته العسكرية). فالبرامج الدعائية والثقافية السوفيتية التي كانت تديرها الدولة لم تستطع أن تضاهي تأثير ثقافة أميركا الشعبية

التجارية في المرونة والجاذبية. فجدار برلين كان قد تم اختراقه بالتلفزيون والأفلام السينمائية قبل زمن طويل من سقوطه في عام 1989. ذلك أن المطارق والجرافات ما كانت لتنتج لولا انتقال الصور المبثوثة من ثقافة الغرب الشعبية على مدى سنوات طوال فاخترقت الجدار قبل أن يسقط.

ورغم أن الاتحاد السوفيتي قد فرض قيوداً ورقابة على الأفلام الغربية، فإن الأفلام التي نفذت عبر مصفاة القيود والرقابة كانت مع ذلك قادرة على أن تحدث آثاراً سياسية مدمرة. وكانت بعض الآثار السياسية مباشرة أحياناً، ولو غير مقصودة. فقد علق صحفي سوفيتي بعد عرض مقيد لجمهور محدود لفلمين هما على الشاطئ والدكتور سترينجلاف (وكان كلاهما ينتقد سياسات أميركا الخاصة بالأسلحة النووية) فقال: "لقد أصابانا بصدمة مطلقة.... إذ بدأنا ندرك أن الشيء نفسه الذي حدث لهم سيحدث لنا في حالة نشوب حرب نووية" وكانت هناك تأثيرات سياسية أخرى غير مقصودة انتقلت بشكل غير مباشر. ذلك أن المشاهدين السوفييت الذين كانوا يتفرجون على أفلام ذات مواضيع لا علاقة لها بالسياسة قد عرفوا منها مع ذلك أن الناس في الغرب لم يكونوا مضطرين للوقوف في صفوف طويلة لشراء المواد الغذائية، ولم يكونوا يعيشون في شقق جماعية مشاعة، وكانوا يملكون سيارات خاصة. وأدى ذلك كله إلى إثبات عدم صحة الآراء السلبية التي كانت تذيعها أجهزة الإعلام السوفيتية.

وحتى موسيقى الروك آندرول لعبت دوراً بالرغم من الجهود السوفيتية لإحباطها، وكما شهد أحد معاوني غورباتشوف فيما بعد: "كانت فرقة الخنافس هي طريقتنا الهادئة لرفض "النظام" أثناء تلبيتنا لمعظم مطالبه". وقد أجاد جورجي شاكنازاروف، أحد كبار المسؤولين

الشيوعيين، في وصف التأثيرات السياسية عندما قال: "كنا جميعاً، أنا وغورباتشوف والآخرين ذوي تفكير مزدوج، إذ كان علينا أن نوازن في أذهاننا بين الحقيقة والدعاية طيلة الوقت". وقد اتضحت آثار التآكل على ثقة السوفييت بأنفسهم وعقيدتهم الآيديولوجية في أعمالهم عندما وصل ذلك الجيل إلى السلطة في آخر الأمر في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

وبالمثل، فقد قام مسؤولون شيوعيون تشيك بإصدار حكم بحبس مجموعة من الشباب في خمسينيات ذلك القرن لأنهم استمعوا إلى أشرطة "موسيقى أميركية متفسخة منحطة"، ولكن جهودهم ثبت أنها أعطت نتيجة عكسية. وقد وصف ميلوس نورمان في ستينيات القرن العشرين كيف "تسمع إلى بيل هيلي وآلفيس بريسلي، فيعجبك ذلك كما تعلم، ثم يطل عليك من شاشة التلفزيون التشيكي وجه صارم يسألك: "هؤلاء القرود الهاربون من الغابة – هل يمثلون كرامة الإنسانية وعزّتها؟"... وأخيراً فإنك تفقد كل احترام، كما تعلم". وفي عام 1980، بعد أن اغتيل جون لينيون، ظهر نصبٌ تذكاري له بصورة عفوية في براغ. وبعد ذلك راحت ذكرى موته تتميز بمسيرة سنوية من أجل السلام والديمقراطية. وفي عام 1988 أسس منظموها نادياً للسلام باسم لينون، وراح أعضاؤه يطالبون بإبعاد القوات السوفييتية[57]. ومع مرور الوقت، تغلب لينون على لينين. وكما لخص أحد المؤرخين الوضع، فإنه "مهما كانت أهمية قوة الولايات المتحدة العسكرية ووعدها السياسي في إرساء أساس النجاحات الأميركية في أوروبا الحرب الباردة، فالحقيقة هي أن جاذبية أميركا الاقتصادية والثقافية هي التي كسبت عقول وقلوب أغلبيات الشباب للديمقراطية الغربية.... وكلما كان الاستهلاك الحقيقي يصعد إلى الحلبة، كانت هناك فرص عالية

بأنه يتعين استبعاد الاشتراكية الحقيقية"[58]. فالحرب الباردة تم كسبها بخليط من القوتين: الصلبة والناعمة. فالقوة الصلبة خلقت جداراً صاداً من الاحتواء العسكري، ولكن القوة الناعمة جعلت النظام السوفييتي يتآكل ويهترئ من الداخل. ولم تكن مصادر القوة الناعمة كلها أميركية - كما تشهد على ذلك هيئة الإذاعة البريطانية والخنافس. ولكن من الخطأ تجاهل الدور الذي لعبته جاذبية الثقافة الشعبية الأميركية في الإسهام في الجزء الناعم من المعادلة.

فالثقافة الشعبية لم تقتصر صلتها على تحقيق أهداف أميركا السياسية في أوروبا الغربية فحسب، بل كانت مهمة أيضاً لعدد آخر من أهداف السياسة، بما في ذلك تقويض نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وزيادة عدد الحكومات الديمقراطية في أميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا الشرقية، وإسقاط نظام ميلوسوفيتش في صربيا، والضغط من أجل التحرر الليبرالي في إيران، وتعزيز نظام اقتصادي دولي منفتح، وهذه حالات قليلة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر. والواقع أنه في عام 1971، عندما كان الجدل يدور في جنوب إفريقيا حول إمكانية السماح بإدخال التلفزيون إلى البلد، رفض ذلك آلبرت هيرتزوغ، وزير البريد والبرق السابق ذو النزعة المحافظة، معتبراً التلفزيون رمزاً للانحلال الغربي المنحط الذي "من شأنه أن يؤدي إلى تحطيم معنويات حضارة جنوب إفريقيا وتدمير نظام الفصل العنصري[59]. ولقد ثبت أنه كان على حق.

وبالمثل، ففي عام 1994 أصدر أحدا أعلى رجال الدين رتبةً في إيران فتوى ضد أقراص التلفزيون الهوائية المتصلة بالأقمار الصناعية لأنها ستدخل ثقافة رخيصة غربية وتنشر أمراض الغرب الأخلاقية[60]. فثبت أنه كان على حق، هو الآخر. وبعد ذلك بعشرة أعوام، قامت مظاهرات



حاشدة في طهران أعقبت انتشار محطات الإذاعة والتلفزة الأميركية الخاصة. وقد بدأت تلك المحطات أول الأمر ببث برامج باللغة الفارسية للمهاجرين الإيرانيين في لوس آنجيلوس، ولكنها تحولت فيما بعد إلى تغطية السياسة الإيرانية أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، وراحت تذيع إلى إيران معلومات لم تكن متاحة هناك لولاها[61]. ولم تكن هذه مجرد أقلية رجعية أصيبت بعدوى الأفكار الغربية. وكما ذكر أحد الأساتذة، فإنه بعد أقل من عقد على وفاة الخميني، فإن هؤلاء الثوريين المتنورين - الشباب من محاربي الثورة القدماء - راحوا يطالبون بمزيد من الحريات والحقوق السياسية [62].

وفي الصين، برغم الرقابة، تتسرب الأخبار الأميركية عبر الحدود إلى النخب الصينية عن طريق الإنترنت، وغيرها من وسائل الإعلام، والمبادلات التعليمية. ففي عام 1989، قام الطلبة المحتجون في ساحة تيانانمين ببناء نسخة من تمثال الحرية. وقالت إحدى المنشقات لمراسل أجنبي إنها عندما كانت تُرْغَمُ على الاستماع إلى زعماء الحزب الشيوعي المحليين وهم يصرخون في غضب ضد أميركا، كانت تدندن في رأسها بأنغام بوب ديلان كنوعٍ خاص بها من الثورة الصامتة. ولاحظ مراسل آخر "أن الكثيرين يؤمنون بأن القلة القليلة من أفلام هوليود التي تسللت إلى صالات العرض الصينية، مع أقراص DVD المهربة بشكل غير قانوني، قد لعبت دوراً في إثارة الأشواق المتلهفة على التعجيل بالتغيير في صفوف المواطنين الصينيين العاديين"[63].

وكما علمنا في الفصل الأول فإن الثقافة الشعبية، نظراً لأنها ليست تحت سيطرة حكومية مباشرة، لا تعطي دائماً نتائج السياسة التي قد ترغب فيها الحكومة بالضبط. وعلى سبيل المثال ففي أثناء الحرب الفيتنامية، كانت لدى الحكومة الأميركية أغراض سياسية

متعددة تشمل كلاً من النصر العسكري على الشيوعية في فيتنام والانتصار السياسي على الشيوعية في أوروبا الوسطى. فلم تساعدها الثقافة الشعبية على إحراز النتائج المرغوبة فيما يتعلق بالهدف الأول، ولكنها ساعدت على تحقيق الهدف الآخر. وعلى سبيل المثال، فقد وصف رينهولد فاغنيلينتر مظاهرات الطلبة في النمسا ضد الحرب الفيتنامية: "تظاهرنا بسراويل الجينز القطنية الزرقاء وقمصان الـ T - Shirt القطنية، وحضرنا اعتصامات وتجمعات دراسية. وعلاوة على ذلك فإن عدداً لا باس به منا فهموا ما معنى أن يتمكنوا من التظاهر ضد الحرب في وقت الحرب دون أن يتعرضوا لمحاكمة عسكرية. كما كان بعضنا واعين بأننا قد تعلمنا تكتيكاتنا السلمية للاحتجاج الديمقراطي والمعارضة من حركة الحقوق المدنية الأميركية والحركة المعادية للتسلح النووي. غير أننا لم نترنم بأنشودة الاشتراكية الدولية، بل غنينا بدلاً منها أغنية "سوف نتغلب"[64]. إسن حركات الاحتجاج هي جزء من الثقافة الشعبية التي يمكنها اجتذاب بعض الأجانب إلى انفتاح أميركا في حين تنفرهم سياساتها الرسمية وتثير اشمئزازهم في الوقت ذاته.

وقد تكون للثقافة الشعبية تأثيرات متناقضة على مجموعات مختلفة ضمن البلد نفسه. فهي لا تقدم مصدراً متجانساً للقوة الناعمة. فأشرطة الفيديو التي تجتذب المراهقين الإيرانيين تؤذي مشاعر المشايخ الإيرانيين. وهكذا فإن النفور من الثقافة الشعبية الأميركية قد يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تحصل على نتائجها السياسية المفضلة من الجماعة الحاكمة على المدى القصير، بينما تشجع جاذبيةُ الثقافة الناعمة التغييرَ المرغوب في صفوف الشباب على المدى الطويل. وفي بعض الأحيان فإن التأثيرات قد تنتقص من الأهداف الأميركية على المدى الأطول. ففي تركيا، وحسب

رأي صحفي تركي، فإن " انتشار الثقافة الشعبية الأميركية في صفوف الطبقة المتوسطة العليا بالدرجة الأولى، وبشكل سطحي أقل في صفوف الطبقة الدنيا من السكان الأتراك قد خلف أعقابه معارضة للإيديولوجية الكامنة وراء تلك الثقافة. وإن عودة النزعة الأصولية إلى النهوض في السنوات الأخيرة، والتي تشكل تهديداً خطيراً للعلمانية، هي المسؤولة عن خلق هوة انفتحت بين الطبقة المتنفذة المتأمركة، والطبقة الوسطى الدنيا، والفقراء[65]. ومع ذلك فحتى فترة التوتر في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر، ورغم القيود على تأشيرات الدخول، فإن استطلاعاً للرأي أجراه المجلس الثقافي البريطاني بين 5000 طالب في تسعة بلدان إسلامية قد أظهر أن الولايات المتحدة ما تزال هي الخيار الأول للشباب في مصر، وتركيا، والعربية السعودية، كموقع لمتابعة تعليمهم في الخارج[66]. إن الازدواجية هي رد فعل شائع إزاء الولايات المتحدة. وحيث توجد الازدواجية هناك مجال للسياسة كي تحاول تحسين نسبة الأبعاد الإيجابية إلى الأبعاد السلبية.

وأخيراً، فإن أدوات الثقافة الشعبية ليست ساكنة جامدة. فليس من المؤكد ما إذا كان تأثير الثقافة الأميركية سوف يتزايد أم يتناقص في المستقبل. فسوف تعتمد المحصلة جزئياً على ما إذا كانت السياسات غير الشعبية ستفيض في آخر الأمر لتزيد من سلبية ردود الفعل العامة على الثقافة الشعبية الأميركية. وستعتمد أيضاً على تغيرات السوق المستقلة التي لا علاقة لها بالسياسة. وعلى سبيل المثال، فإن الأفلام الأميركية لا تزال تحصل بشكل وفير على 80 بالمئة من عائدات صناعة السينما في العالم كله، ولكن التلفزيون الأميركي قد شهد هبوطاً في حصته من السوق العالمية في السنوات الأخيرة. فالتلفزيون يجتذب سوقاً أكثر تجزئة وانقساماً، إذْ أثبتت المحتويات

المحلية أنها أهم في الوصول إلى المشاهدين الوطنيين من قمة الثقافة الأميركية التي يقدمها الإنتاج الأميركي النمطي النموذجي[67]. فقد وجد مركز نلسون للبحوث الإعلامية أن 71 بالمئة من أهم البرامج في ستين بلداً جرى مسحها كانت من إنتاج محلي، تمثل زيادة مطردة على مدى السنوات السابقة. ويبدو أن أسباب ذلك لها علاقة بتغيرات السوق واقتصاديات الأحجام في إرضاء الأذواق المحلية أكثر من علاقتها بردود الفعل السياسية[68].

وعلاوة على ذلك فإن استيعاب جماهير المشاهدين الأجانب لثقافة شعبية الأميركية ربما يجعلها أقل غرابة مع مرور الزمن، وبالتالي تقل جاذبيتها الآسرة لهم. وقد حدث شيء مماثل لتلقي الأوروبيين لعروض الغرب الأميركي المتوحش في القرن التاسع عشر، كما أن إنتاج شبكة MTV قد خسرت شيئاً من المساحة لمقلديها المحليين. ويتكهّن أحد الخبراء بأن "عولمة الثقافة الشعبية الأميركية كما نعرفها ونناقشها اليوم قد تثبت أنها ظاهرة مؤقتة، وليست ذات شأن على الصعيد الدولي إلاّ بقدر ما تستغرق لتوليد استجابة محلية تختبر أي الفرضيات المنطقية يمكن تكييفها بنجاح للظروف والتوقعات المحلية"[69]. ويصعب التنبؤ فيما إذا كان فقدان الغرابة سيصبح شيئاً خطيراً في تأثيره على موارد القوة الناعمة أم لا.

غير أن أخبار التلفزيون قد شهدت تغيراً سياسياً واضحاً. فأثناء حرب الخليج انفردت بالميدان شبكة CNN وهيئة الإذاعة البريطانية فاحتكرتا تحديد إطار القضايا. وعلى سبيل المثال، فإن غزو العراق للكويت قد تم وصفه على أنه عدوان عراقي وليس استرجاعاً لمقاطعة الكويت المفقودة، كما رآه العراقيون. (وقد وضعت الهند غزوها لمقاطعة غوا القديمة التابعة لها في إطار مماثل بالطريقة نفسها، فلم يكن

هناك أي ردة فعل دولي على ذلك). وبحلول وقت حرب العراق صارت محطة الجزيرة وغيرها منافسين فاعلين في تحديد إطار القضايا. وعلى سبيل المثال فإن صورة القوات المتحركة كان يمكن وصفها بدقة في محطة الـ CNN بأنها "التقدم قوات التحالف" بينما تصف محطة الجزيرة الصورة نفسها بأنها "تقدم القوات الغازية". فكانت النتيجة الصافية هي الانتقاص من قوة أميركا الناعمة في المنطقة عند مقارنة حرب 2003 بحرب 1991.

وقد قررت فرنسا الآن أن تنشئ قناة إخبارية تلفزيونية معددة اللغات خاصة بها. ذلك أنها استنتجت بأن "الجزيرة هي برهان على إمكانية كسر هذا الاحتكار، وأن هناك طلباً للأخبار غير الأنغلو - أميركية"[70]. ويعتقد بعض المحليين أن "السيطرة الأميركية في مجال تدفق الاتصالات المعولمة هي أقل قوة مما كانت عليه في الماضي. وعلى عكس ذلك فإن القلق المتنامي ليس هو الشكوى من التأثير الثقافي الأميركي المفرط حول العالم، بل السرعة المذهلة التي تبيعها أميركا صناعات ثقافية الشعبية لمشترين أجانب"[71].

ومن الجدير بالذكر أنه بينما تستمر الشركات الأميركية في السيطرة على العلامات التجارية المعولمة، فإن تغيرات السوق قد أنتجت تجزئة متزايدة لهذه العلامات. فقبل عقد من الزمن ومع سقوط الحواجز المعيقة للتجارة فإن العلامات التجارية ذات النطاق العالمي سوف تطرد العلامات المحلية. والواقع أنه عندما تقاطعت حالات القلق على الاستقلال الذاتي المحلي مع التقنيات التي تتيح تحقيق اقتصاديات ذات منتجات كبيرة وواسعة النطاق في تميزها وتخصصها، راح توحيد مقاييس العلامات التجارية يتعرض للتحدي. فشركة الكوكاكولا أكثر من 200 علامة تجارية (كثيراً ما تكون غير مرتبطة مع



الشركة الأم بشكل مكشوف)، بينما تغير ماكدونالد قوائم أطعمتها بحسب المناطق، واستجابات شبكة MTV ببرامج مختلفة للبلدان المختلفة[72] وحتى قبل حالات المقاطعة السياسية التي أعقبت الحرب على العراق، كانت اتجاهات السوق تنتقص من سيطرة العلامات الأميركية. إن مصادر الثقافة الشعبية القادرة على إنتاج قوة أميركية ناعمة لها أهميتها. ولكنها بعيدة عن السكون الجامد.

## القيم والسياسات المحلية

إن الولايات المتحدة، مثل البلدان الأخرى، تعبر عن قيمتها فيما تفعله، وكذلك فيما تقوله. فالقيم السياسية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن تكون مصادر جذب قوية، ولكن مجرد إعلانها لا يكفي. فأثناء الحرب الباردة، كان الرئيس آيزنهاور قلقاً من كون ممارسة الفصل العنصرية في الولايات الجنوبية في أميركا آخذة في تنفير الدول حديثة الاستقلال في إفريقيا. ذلك أن الآخرين يراقبون كيفية تنفيذ الأميركيين لقيمهم في الداخل كما في الخارج. وقد أخبرني دبلوماسي سويدي مؤخراً بأن "جميع البلدان تريد الترويج للقيم التي نؤمن بها. وأعتقد أن معظم الأجزاء المعرضة للنقد في جملة أقوى قوى أميركا الناعمة (وربما في القوى الناعمة لمعظم البلدان الغنية) هي المعايير المزدوجة وحالات التناقض وانعدام التجانس"[73]. فملاحظة النفاق سبب على وجه الخصوص تآكلاً في القوة القائمة على القيم المعلنة. فالذين يهزؤون بنا ويحتقروننا بسبب نفاقنا ليس من المحتمل أن يرغبوا في مساعدتنا على تحقيق أغراض سياستنا.

وحتى عند تطبيق القيم الأميركية بشرف ونزاهة، فإنها قد تثير اشمئزاز بعض الناس في الوقت نفسه الذي تجتذب فيه آخرين.

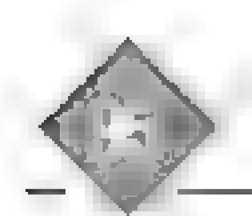
فالنزعة الفردية والحريات جذابة لأناس كثيرين، ولكنها منفردة للبعض، ولاسيما للأصوليين المتشددين. وعلى سبيل المثال فإن الحركة النسوية الأميركية، والممارسات الجنسية المفتوحة، والخيارات الفردية هي أشياء عميقة التخريب في المجتمعات الأبوية. وقد نُقِلَ عن أحد الطيارين الذين أمضوا وقتاً في الولايات المتحدة لأنها قبل هجوم 11 أيلول/ سبتمبر قوله إنه لا يحب الولايات المتحدة لأنها "متراخية أكثر من اللازم، فأنا أستطيع الذهاب إلى أي مكان وهم لا يستطيعون إيقافها"[74]. وبعض الأصوليين الدينين يكرهون الولايات المتحدة بالضبط بسبب قيمنا الخاصة بالانفتاح، والتسامح، وتوفير الفرص. غير أن من الأشياء الأكثر نمطية هو رد فعل كاتب صيني لم يتفق مع نقد حكومته للولايات المتحدة عام 2003: "وسط هذا الضباب من العاطفة القومية، فإن ما يلفت النظر أكثر هو أن كثيراً من الصينيين قد استطاعوا الحفاظ على إيمانهم بالديمقراطية على الطراز الأميركي. فهم يتلهفون على تغيير أعمق في النظام السياسي لبلدهم نفسه"[75].

إن الإعجاب بالقيم الأميركية لا يعني أن الآخرين يريدون تقليد كل الطرق التي ينفذ بها الأميركيون هذه القيم. فرغم الإعجاب بالممارسة الأميركية لحرية الكلام، فإن بلداناً مثل ألمانيا وجنوب إفريقيا لها تاريخ يجعلها ترغب في منع جرائم الكراهية التي لا يمكن معاقبتها بموجب التعديل الدستوري الأميركي الأول. وبينما يعجب كثير من الأوربيين بإخلاص أميركا للحرية، فإنهم يفضلون في الداخل سياسات تخلط المبادئ الاقتصادية الليبرالية الحديثة والفردية باهتمام أكبر بالمجتمع وروح الجماعة. ففي عام 1991 كان اثنان من كل ثلاثة من التشيك، والبولنديين والبلغار يعتقدون أن الولايات المتحدة ذات تأثير طيب على بلدانهم، ولكن أقل من ربع سكان تلك البلدان كانوا يريدون استيراد

النموذج الاقتصادي الأميركي[76]. وإذا كان هناك من شيء أنتجته الحرب على العراق، فهو أنها زادت حدة إدراك التناقض في القيم بين الولايات المتحدة وأوروبا. فقد وجد استطلاع للرأي أجراه صندوق مارشال الألماني عام 2003 أن هناك اتفاقاً على جانبي الأطلسي بأن الأوروبيين والأميركيين لديهم قيم اجتماعية وثقافية مختلفة[77].

وكما هو موضح في الشكل 2-1، فإن نصف سكان البلدان التي استطلعت الآراء فيها كانوا يحبون الأفكار الأميركية عن الديمقراطية ولكن ثلثهم فقط كانوا يعتقدون من الجيد أن تنتشر الأفكار والعادات الأميركية في بلدانهم. ورغم أن ثلثي الأفارقة كانوا يحبون الأفكار الأميركية عن الديمقراطية فإن ثلث سكان البلدان المسلمة يحبونها[78]. وليس هذا جيداً بكليته. ففي ثمانينيات القرن العشرين، كان الرأي العام في أربعة بلدان أوروبية كبرى يعتبر العداء الأميركي جيداً في توفير الفرص الاقتصادية، وحكم القانون، والحرية الدينية، والتنوع الفنّي. ولكن أقل من نصف المجيبين على استطلاع في كل من بريطانيا، وألمانيا، وإسبانيا كانوا يشعرون بأن الولايات المتحدة نموذج ترغب فيه البلدان الأخرى[79]. إن كيفية سلوك أميركا في الداخل يمكن أن توسع صورتها وإدراك شرعيتها، وهذا بدوره قد يساعد على تقدم أغراض سياستها الخارجية. وليس معناه أن الآخرين يرغبون أو يحتاجون أن يصبحوا نُسَخاً أميركية.

أما الأداء الأميركي في تنفيذ قيمنا السياسية في الداخل فهو مخلوط متفاوت. كما هو ملاحظ آنفاً، فإن ترتيب الولايات المتحدة عند القمة أو في القرب منها وفي الإنفاق الصحي، والتعليم العالي، والكتب المنشورة، واستخدام الحاسوب والإنترنت، وقبول المهاجرين، والعمالة.



ولكن أميركا ليست عند القمة في طول حياة الإنسان المتوقعة، ولا التعليم الابتدائي، ولا الأمن الوظيفي، ولا الوصول إلى الرعاية الصحية، أو المساواة في الداخل كما أن ارتفاع مرتباتها في مجالات مثل حدوث جرائم القتل والنسبة المئوية لنزلاء السجون من سكانها لا ينتقص من جاذبيتها. ومن جهة أخرى، فليس هناك من دليل يذكر على الانحطاط الثقافي الذي يدعيه بعض المتشائمين، وكثيراً من المشاكل الداخلية الأميركية تشاركها فيها مجتمعات أخرى في فترة ما بعد الحداثة.

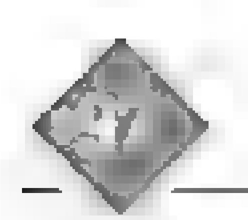
إن الجريمة، ومعدلات الطلاق، وحمل المراهقات سفاحاً هي اليوم أسوأ مما كانت عليه في خمسينيات القرن العشرين، ولكن هذه المقاييس الثلاثة كلها تحسنت كثيراً في التسعينيات، وقد كتب الرئيس السابق في جامعة هارفارد: "ليس هناك دليل يعوّل عليه بأن الطلبة الأميركيين يتلقون في مدارسهم أقلّ، أو أن الحلم الأميركي آخذ في التلاشي، أو أن البيئة صارت أكثر تلوثاً"[80]. فلقد تحسنت شروط الصحة، والبيئة والسلامة[81]. ولا يزال معظم الأطفال يعيشون مع والديهم الطبيعيين، وقد استقر معدل حالات الطلاق.

وقد تناقصت الثقة بالحكومة على مدى العقود الأخيرة من الزمن فأدى ذلك إلى قلق بعض المراقبين على الديمقراطية الأميركية. ولكن أدلة استطلاع الرأي ليست متجانسة في كل أنماط السلوك. وعلى سبيل المثال، فإن مصلحة الضرائب الداخلية لم تبلغ عن أي تزايد في الغش في تسديد الضرائب.[82]. وبموجب كثير من التقارير فقد أصبح الموظفون الحكوميون والشّرعيون أقل فساداً مما كانوا عليه قبل بضعة عقود[83] وزادت نسبة الاستمارات الإحصائية المعادة طوعياً بالبريد إلى 67 بالمئة في عام 2000، على عكس اتجاه هذه النسبة نحو الهبوط قبل ذلك بثلاثين عاماً، منذ عام 1970 [84] أما معدلات التصويت في

الانتخابات فقد انخفضت من 62 ٪ إلى 50 ٪ على مدى الأعوام الأربعين الماضية، ولكن الهبوط توقف في عام 2000. والمعدل الحالي ليس منخفضاً إلى الدرجة التي كان عليها في عشرينيات القرن العشرين وعلاوة على ذلك، تظهر استطلاعات الرأي أن غير المصوتين ليسوا أكثر من المصوتين سخطاً على الحكومة أو فقداناً للثقة بها[85].

رغم التنبؤات بأزمة في المؤسسات تم التعبير عنها في أعقاب شدة التنافس اللصيق في انتخابات الرئاسة عام 2000، فإن الإجراءات الدستورية لقيت قبولاً واسعاً فاستطاعت إدارة بوش القادمة أن تحكم بشكل فاعل. ولا يبدو أن هبوط الثقة بالحكومة قد قلل من قوة أميركا الناعمة بشكل كبير، حتى ولو أن معظم حكومات البلدان المتقدمة الأخرى تعيش ظاهرة مماثلة. ذلك أن كندا، وبريطانيا، وفرنسا، والسويد، واليابان قد شهدت فقداناً للثقة للمؤسسات يبدو أنه متجذر في تعاظم النزعة الفردية وتناقص الاحترام للسلطة، اللذين هما من مميزات مجتمعات ما بعد الحداثة[86].

وبالمثل، فبينما حدثت تغييرات في المشاركة في المنظمات الطوعية، فإن المشاركة الاجتماعية لم ينجم عنها تآكل في القوة الناعمة على ما يبدو. فمن جهة بقيت مستويات المشاركة والارتباط المطلقة عالية بصورة لافتة للنظر حسبما تدل عليه مؤشرات كثيرة. فثلاثة أرباع الأميركيين يشعرون بالارتباط مع وحداتهم الاجتماعية، ويتطوع ستون مليوناً منهم على أساس دولي منتظم[87]. ويظل الأميركيون منخرطين في منظمات طوعية باحتمالاتٍ أكثر نجاحاً من مواطني معظم البلدان الأخرى، باستثناء بضع أمم صغيرة في أوروبا الشمالية[88].



وحتى في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر، تظل أميركا بلداً للهجرة. فالناس يريدون المجيء إلى أميركا، وكثيراً ما ينجحون هنا وتتحسن أحوالهم. وعند حلول 1998، كان المهندسون الصينيون والهنود هم الذين يديرون ربعَ المشاريع التجارية العالية والتكنولوجيا في وادي السيليكون،(89) ومثل هذه القابلية للحركة الصاعدة إلى الأعلى تجعل أميركا مغناطيس جذب، حيث يستطيع الأجانب أن يتصوروا أنفسهم كأميركيين، وإن كثيراً من الأميركيين الناجحين "يشبهونهم". وعلاوة على ذلك، فإن ارتباطات المهاجرين في الشتات ببلدانهم الأصلية، كالهنود والصينيين، تساعد على نقل معلومات دقيقة وإيجابية عن الولايات المتحدة.

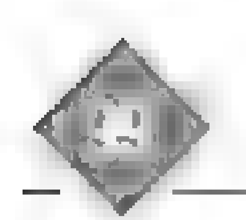
ومن المؤكد أن هبوطاً في نوعية المجتمع الأميركي، أو سياسات غير شعبية في الداخل قد يقللان من جاذبيتنا، وهذا قد يضرّ بقوتنا الناعمة. ولكن عندما تشاركنا بلدان أخرى في مشاكل مماثلة، فإن المقارنات تجعلنا أقل إثارة للاستياء وتقلل من الإضرار اللاحقة بقوتنا الناعمة. وكما أشار تقرير لمجلس السكان، فإن "اتجاهات مثل الأمومة خارج نطاق الزوجية، وتزايد معدلات الطلاق، وصغر حجم الأسرة، وتأنيث الفقر، ليست قاصرة على أميركا وحدها بل هي تحدث في جميع أنحاء العالم"(90). وبالمثل، فإن احترام السلطة والمؤسسات قد شهد نقصاً في جميع أنحاء العالم الغربي عام 1960، والمستويات الأميركية لا تختلف كثيرا عن المستويات في المجتمعات الغربية المتقدمة الأخرى بل إن العطاء الخيري وخدمة المجتمع في أميركا هما أعلى مستوى بصورة عامة. ثم إن المشاكل التي نتشارك فيها مع المجتمعات الأخرى ليس من المحتمل أن تنتقص من مصادر قوتنا الناعمة.

ذلك أن القوة الأميركية الناعمة تتآكل أكثر بسبب سياسات كعقوبة الإعدام، أو غياب السيطرة على تجارة الأسلحة النارية، حيث نحن

المنحرفون في الرأي بين البلدان المتقدمة. فالتأييد الأميركي لعقوبة الإعدام مثلاً يعترض عليه ثلثا عامة الناس في كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا[92]. وبالمثل، فإن الرد الأميركي في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر يخاطر بتقليص مصادر قوتنا الناعمة. كما أن مواقفنا من الهجرة قد تصلبت، أما الإجراءات الجديدة لمنح تأشيرة الدخول فقد ثبط عزيمة بعض الطلبة الأجانب. وهناك هبوط في تسامحنا تجاه المسلمين مما يضرّ بصورة الولايات المتحدة في بلدانٍ مسلمة مثل باكستان وإندونيسيا، وكذلك العالم العربي.

ورغم أن الرئيس بوش تصرف بتعقل عندما جاء برجال دين مسلمين للمشاركة في حفل الحداد في الكاتدرائية الوطنية ودعاهم إلى البيت الأبيض بعد 11 أيلول/ سبتمبر، فإن البنتاغون قد اختار فرانكلين غراهام، "وهو مبشر إنجيلي مسيحي كان قد وَصَمَ الإسلام بأنه دين مقيت وشرير"لإجراء قداس يوم الجمعة العظيم عام 2003 [93]. ووضع بعضُ الأميركيين الإسلامَ في الدور الذي كانت تلعبه الشيوعية والاتحاد السوفييتي ذات يوم. وقد وصف الرئيس السابق للمؤتمر المعمداني الجنوبي محمداً بأنه "لوطي تملكه الشيطان". ومثل هذه الآراء المتطرفة كثيراً ما تضخم في وخاصة عندما يبدو أنها تحظى بموافقة رسمية. والنتيجة، حسب تجربة الدكتور كلايف كالفر، من برنامج الإغاثة العالمية، هي أن مثل هذه التعليقات "تُستخدَمُ لاتهام الأميركيين جميعاً، والمسيحيين جميعاً. ومن الواضح أن ذلك يعرض حياة الناس ومعيشتهم في الخارج للمخاطر"[94]. فالدين سيف ذو حدّين كمصدر للقوى الناعمة الأميركية. أما كيفية قيامه بالقطع فتعتمد على يد الشخص الذي يشهر هذا السيف.

كما أن الجاذبية الأميركية يؤذيها إدراك كون الولايات المتحدة لم ترتفع إلى مستوى القيم التي تدعيها وتدعو إليها في رد فعلها على



الإرهاب. ولعله كان من الممكن التنبؤ بالأمر عندما أشارت منظمة العفو الدولية إلى اعتقالات خليج غوانتانامو بأنها "فضيحة لحقوق الإنسان". واتهمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أميركا بالنفاق الذي ينتقص من سياساتها ذاتها بحيث تضع نفسها في "موقع ضعيف عندما تلحّ على الآخرين بالامتثال لتلك المقاييس"[95] ولعل الضرر أكبر عندما يأتي النقد من مصادر محافظة موالية لأميركا". فقد عبرت **الفايننشال تايمز** عن قلقها من أن "طابع الديمقراطية الأميركية نفسها قد تغير. فمعظم البلدان قد اختارت التوازن بين الحرية والأمن منذ 11 أيلول/ سبتمبر. ولكن التعديل في أميركا قد تجاوز مجرد الإصلاحات الطفيفة غير البارعة إلى نقطة قد تصبح عندها القيم الأساسية عرضة للأخطار". وفي تلك الأثناء، جادلت **الإيكونوميست** بأن الرئيس بوش "نظام محاكم مختفية في الظل خارج نطاق سيطرة الكونغرس الأميركي والنظام القضائي الأميركي وهو نظام لا يخضع إلاّ له وحده.... فقد لاحظ السيد بوش بحق أن المثل الأميركية كانت منار أمل للآخرين حول العالم، وهو بتعريضه تلك المثل للشبهة والخطر في هذه القضية لا يخيب ظن أصدقائه الأميركيين فحسب، بل إنه يثلم وحدة واحدة من أقوى أسلحة أميركا ضد الإرهاب"[96]. ويبقى أن ينتظر المرء ليرى مدى حقيقة هذا الضرر وكم سيستمر في إيذاء قدرة أميركا على الحصول على النتائج التي تريدها من البلدان الأخرى. فهي في حدّها الأدنى يميل إلى جعل مواعظنا عن سياسات حقوق الإنسان تبدو لبعض الناس منافقة.

## السياسة الخارجية
## المادة والأسلوب

وتعتمد جاذبية الولايات المتحدة أيضاً اعتماداً كبيراً على القيم التي نعبر عنها من خلال مادة سياستنا الخارجية وأسلوبها. فكل البلدان تتابع مصلحتها الوطنية في السياسة الخارجية. ولكن هناك خيارات يجب القيام بها بشأن تحديدنا لمدى سعة مصلحتنا الوطنية أو ضيقها، وكذلك بشأن الطرق التي نتابعها بواسطتها. فبعد كل شيء إن القوة الناعمة تعني حشد تعاون الآخرين دون تهديدات أو دفع أموال. وبما أن القوة الناعمة تعتمد على عملية الجاذبية وليس على القوة أو الرشاوى، فإنها تعتمد جزئياً على كيفية قيامنا بوضع إطار لأهدافنا ذاتها. فالسياسات القائمة على تحديدات شاملة وبعيدة النظر في المصالحة الوطنية يسهل جعلها جذابة للآخرين أكثر من السياسة ذات المنظور الضيق الحسير القصير النظر.

وبالمثل فإن السياسات التي تعبر عن قيم مهمة يزيد احتمال جاذبيتها عندما تكون القيم مشتركة. وقد أشار المؤلف النرويجي غيير لندستاد إلى نجاح أميركا في أوروبا وفي النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها إمبراطورية جاءت بدعوى. "فعلى جانب القيم، كانت النزعة الاتحادية الفدرالية، والديمقراطية، والأسواق المفتوحة، تمثل لبّ القيم الأميركية. فهذا هو ما صدَّرته أميركا"[97]. وبسبب السياسات البعيدة النظر، كخطة مارشال، كان الأوروبيون سعداء بقبولها. ولكن القوة الناعمة عندها كانت تعتمد جزئياً على التداخل الكبير للثقافة والقيم بين الولايات المتحدة أوروبا.

وفي القرن الحادي والعشرين هناك مصلحة للولايات المتحدة في الحفاظ على درجة النظام الدولي. فهي بحاجة إلى إقناع حكومات ومنظمات بموضوعات شتى مثل قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والمخدرات، والتجارة، وغيرها. والولايات المتحدة، مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر لها مصلحة في الحفاظ على الأسواق الدولية، والممتلكات العالمية المشتركة كالمحيطات، مفتوحة للجميع. والنظام الدولي هو مصلحة عامة إلى حد بعيد - فهو شيء يستطيع كل واحد أن يستهلكه دون تقليل كونه متاحاً للآخرين [98]. وبالطبع فإن المصلحة العامة المحضة قليلة ونادرة. وفي بعض الأحيان فإن الأشياء التي تبدو صالحة للأميركيين قد لا تكون صالحة لكل شخص آخر. ولذلك فإن التشاور مهم.

إن بلداً كبيراً كالولايات المتحدة تحظى بكسب مضاعف عندما تروج للمصالحة العامة، فهي تكسب من المصالحة نفسها؛ ومن كونها من المجهزين الكبار تكسب شرعية وتزيد قوتها الناعمة، وهكذا فعندما أعلنت إدارة بوش أنها ستزيد مساعدات التنمية وتأخذ القيادة في مكافحة نقص المناعة/ ومرض الإيدز، كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة لن تستفيد من الأسواق والاستقرار الذي قد ينجم عن ذلك فحسب، بل وكذلك من توسيع جاذبيتها أو مصادر قوتها الناعمة ثم إن التنمية الدولية هي أيضاً مصلحة عامة عالمية مهمة. ورغم ذلك فإن المساعدة الخارجية التي قدمتها أميركا كانت واحداً بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي، ما يقرب من ثلث المستويات الأوروبية، كما أن إجراءاتها لحماية تجارتها، وخاصة في الزراعة والمنسوجات، تؤذي البلدان الفقيرة بأكثر من قيمة المساعدة المقدمة لها. وحسب مؤشر يحاول تقييم مدى جودة مساعدة البلدان الغنية للفقيرة بجعل المساعدة تشمل

التجارة، والبيئة، والاستثمار، والهجرة، والحفاظ على السلام مع المساعدة الفعلية، فإن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة العشرين من الـ 21 دولة (فهي سابقة لليابان فقط) [99] فعلى الرغم من جهود إدارة بوش، فإن الولايات المتحدة لا يزال أمامها شوط تقطعه كي تكسب قوة ناعمة في مجال التنمية. وتنتج السياسات الخارجية قوة ناعمة أيضاً تشجع قيماً يتشارك فيها كثيرون على نطاق واسع، كالديمقراطية وحقوق الإنسان. ولقد صارع الأميركيون كيفية دمج قيمنا مع مصالح أخرى منذ أوائل أيام الجمهورية، وكانت الآراء الرئيسة تحظى بدعم يتجاوز الخطوط الفارقة بين الحزبين. وحذّرَ الواقعيون مثل جون كوينسي آدمز بأن الولايات المتحدة "ليست ذاهبة إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتدميرها"، وينبغي أن لا نورط أنفسنا "فيما يتجاوز قدرتنا على الخروج منه في جميع حروب المصالح والمؤامرات" [100] بينما يتبع آخرون تقليد وودرو ويلسون، مؤكدين على الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها أهداف السياسة الخارجية. كما سنرى في الفصل الخامس، فإن المحافظين الجدد اليوم هم في الواقع ويلسونيون يمينيون، وهم مهتمون بالقوة الناعمة التي يمكن توليدها عن طريق تشجيع الديمقراطية.

وأثناء حملة الانتخابات الرئيسة عام 2000، وعندما كان جورج ووكر بوش يكثر من التعبير عن الإنذارات التقليدية الواقعية بأن الولايات المتحدة ينبغي أن لا تتمدد في الخارج أكثر من اللازم، كان المحافظون الجدد يحرضونه على جعل حقوق الإنسان، والحرية الدينية والديمقراطية أولويات في السياسة الخارجية الأميركية وأن "لا يتبنى نظرة ضيقة لمصالح أميركا الوطنية" [101]. وفي أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر تغيرت سياسة بوش الخارجية، وراح يتحدث عن الحاجة إلى استخدام القوة الأميركية لجلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط. كما

قال لورانس كابلن و ويليام كريستول: "عندما يأتي الأمر إلى التعامل مع أنظمة الطغيان مثل العراق وإيران ونعم، كوريا الشمالية، فإن على الولايات المتحدة أن تبحث عن تغييرها، وليس التعايش معها كهدف أولي لسياسة أميركا الخارجية. وهذا يُلْزِمُ أميركا بمهمة الحفاظ على نظام عالمي لائق وعلى تنفيذه"(102).

والمحافظون الجدد على حق في أن مثل هذا النظام العالمي هو مصلحة عامة عالمية، ولكنهم مخطئون في افتراضهم بأن رؤيتهم هذه سوف يشاركهم فيها جميع الذين يتأثرون بهذا النظام. أما إن كان نهج المحافظين الجدد يخلق قوة ناعمة بدلاً من أن يستهلكها فإن ذلك لا يعتمد على النتائج فحسب، بل أيضاً على مَنْ سوف يستشار، ومن الذي يقرر، إذْ إن المحافظين الجدد يبدون اهتماماً أقل من اهتمام الويلسونيين بالمشاورة عن طريق المؤسسات الدولية. ولكن بما أن عملة القوة الناعمة هي الجاذبة، فإن كثيراً ما يكون من الأسهل توليدها واستخدامها بنجاح في سياق متعدد الأطراف.

وفي السنوات الأخيرة شكت البلدان الأخرى بصورة متزايدة من تفرد الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بشكل أحادي الجانب. ومثل هذه الخلافات هي بالطبع مسألة درجة. والبلدان الأحادية الطرف تماماً أو المتعددة الأطراف تماماً هي قلة قليلة لا تكاد تذكر. وكانت المخاوف الدولية من السياسات أحادية الجانب قد ظهرت قبل وقت طويل من رئاسة جورج ووكر بوش، ووصلت إلى الكونغرس والى السلطة التنفيذية كذلك. وقد أنكر الرئيس هذه الوصمة ولكن معظم المراقبين يصفون إدارته بأنها منقسمة بين العمليين البراغماتيين التقليديين وبين مدرسة أكثر تماسكا بعقلية عقائدية إيديولوجية وصفها كاتب العمود الصحفي تشارلي كروثامر مرحباً بها "أحادية الجانب الجديدة"(103).

وأصحاب النزعة "أحادية الجانب الجديدة" هذه يدافعون عن نهج حازم في ترويج القيم الأميركية وهم قلقون من تراخي الإدارة الدولية والإحجام عن تحويل لحظة أحادية القطب إلى عصر أحادي القطب[104]. فالنوايا الأميركية حسنة، والهيمنة الأميركية محبة للآخرين، وهذا يجب أن ينهي النقاش. وهم يرون أن تعدد الأطراف معناه "إغراق الإدارة الأميركية في عصيدة جماعية من اتخاذ القرارات - بحيث تحكم على نفسك بالاقتصار على الاستجابة للأحداث بردود الأفعال أو بتحويل الأمر إلى لجان متعددة اللغات ذات أسماء زاهية مكونة من حروف مختصرة"[105]. وهم ينكرون كون "الغطرسة" الأميركية مشكلة. بل يرون أن المشكلة هي "الحقيقة التي لا مفرّ منها - حقيقة القوة الأميركية بأشكالها الكثيرة [106]. فالسياسة تكتسب شرعيتها من كونها نبعت أصلاً من دولة ديمقراطية، ومن المحصلة - أي إذا نتج عنها تقدم الحرية والديمقراطية. وإن اكتساب الشرعية اللاحقة بعد وقوع الواقعة أكثر من كافٍ للتعويض عن فقدان الشرعية من خلال التفرد بعمل أحادي الجانب.

وهناك أدلة متزايدة بأن سياسات الأحاديين الجدد ولهجتهم هي المسؤولة مباشرة عن انحطاط جاذبية أميركا في الخارج. فقد اكتشف مسح جرى قبل شهر من 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 أن الأوروبيين الغربيين كانوا يرون أن نهج إدارة بوش في السياسة الخارجية أحادي الجانب وبعد ذلك بعامين تقريباً أدت الحرب على العراق إلى ترسيخ هذا الفهم والإدراك. فقالت جموع من المجيبين على الاستطلاع إن السياسة الأميركية كان لها أثر سلبي على رأيهم في الولايات المتحدة[108]. في تحول مفاجئ وكبير على الحرب الباردة، فإن أغلبيات قوية في أوروبا الآن تعتبر التفرد الأميركي الأحادي الجانب تهديداً دولياً مهماً لأوروبا

في السنوات العشر القادمة. وهذه وجهة نظر يشترك في تأييدها حوالي تسعة أشخاص من كل عشرة في فرنسا وألمانيا، مدركين بأن هذا التفرد يمكن مقارنته بالتهديد الناجم عن تطوير كوريا الشمالية وإيران لأسلحة دمار شامل. وحتى في صفوف حلفاء أميركا في حرب العراق، البريطانيين والبولنديين، فإن ثلثي السكان يوافقون على أن التفرد الأميركي تهديد مهم[109].

إن الصراع بين أصحاب النزعتين الأحادي الجانب والمتعددة الأطراف في الكونغرس قد خلق سياسة خارجية مصابة بانفصام الشخصية حتى قبل الإدارة الحالية. فلقد تفاوضت الولايات المتحدة على مشاريع متعددة الأطراف مثل معاهدة قانون البحار، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، ومعاهدة الألغام الأرضية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيو تو حول تغيير المناخ ولكن الكونغرس عجز عن المصادقة عليها. وفي بعض الحالات، مثل بروتوكول كيوتو فقد وصفه الرئيس بوش ببساطة بأنه "ميت" دون أن يقدم أي بديل. ومهما تكن عيوب بروتوكول كيو تو، فإن الطريقة التي عالجت بها إدارة بوش سياسة التعامل معه أدت إلى ردود فعل أجنبية قوّضت قوة أميركا الناعمة. وفي الفترة التي سبقت الحرب على العراق، شعرت بلدان كثيرة أخرى أنه على الرغم من غلبة أصحاب النزعة العملية الذرائعية في السعي لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم 1441 الهادف إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية في خريف عام 2002 فإن الأحاديين الجدد كانوا قد قرروا شن الحرب فعلاً. فكانت نتيجة الدبلوماسية طريق مسدود تحولت إلى نزاع حول القوة الأميركية.

منذ أن قررت أثينا تحويل عصبة ديلوس إلى إمبراطورية في القرن الخامس قبل الميلاد، شعر حلفاؤها الأصغر منها بأنهم لأنهم

يفرقون بين الشعور بتخلي أثينا عنهم، وبين الشعور بأنهم واقعون في مصيدة(*). إن تمكن حلفاء أميركا من التعبير عن مخاوفهم يساعد في تفسير سبب صمود تحالفهم مع أميركا مدة طويلة بعد انحسار تهديدات الحرب الباردة. فإن العضوية في شبكة من المؤسسات المتعددة الأطراف تتراوح من الأمم المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي سميت صفقة دستورية(110). وعند النظر إليها على ضوء كونها صفقة دستورية، فإن تعدد أطراف التفوق الأميركي البارز هو السرّ في طول حياته، لأنه اضعف الحوافز لإقامة تحالفات بديلة.

ولكن إعطاء الآخرين صوتاً قد عدّل الأهداف الأميركية أيضاً فجعلها أكثر قبولاً لدى الآخرين. فوزير الدفاع الأسبق روبرت مكنمارا، وهو أحد مهندسي الحرب الفيتنامية، استنتج في وقت لاحق: "إننا إذا لم نستطع إقناع الأمم ذات القيم المضاهية لقيمنا بجدارة قضيتنا، فإن علينا أن نعيد تفحص طريقة تفكيرنا. ولو أننا اتبعنا هذه القاعدة في فيتنام لما كنا هناك إذْ لم يؤيدنا أي واحد من حلفائنا"(111) إن تعدد الأطراف يساعد في إضفاء الشرعية على قوة أميركا، ولكن اهتمامنا بحلفائنا أيضاً يشكل سياساتنا. وقد شعر الأحاديون الجدد أن هذه التكاليف باهظة وذات وزن يرجح على وزن فوائد القوة الناعمة. فحذر نائب الرئيس، دك تشيني بقوله: "إن القوة، والتصميم، والعمل الحاسم تدحر الهجمات قبل أن تتمكن من الوصول إلى شواطئنا". وأكد تشيني أن من الخطر الاعتماد على التوافق الدولي أكثر من الإلزام، لأن هذا النهج "يصل إلى سياسة الامتناع تماماً عن عمل أي شيء".

(*) [كانت عصبة ديلوس تحالفاً بين الدويلات الإغريقية لمواجهة الفرس. وأدت خطوة أثينا لنقل خزينة ذلك التحالف من جزيرة ديلوس إلى أثينا إلى انفراط العقد ونشوب حرب طاحنة بين حلفاء أثينا وإسبارطة استمرت 27 عاماً وانتهت باستسلام أثينا وتحول القيادة إلى إسبارطة في عام 404 ق. م. المعرّب].

وعلى العموم، فإن الجمهور الأميركي قد أيد اشتراك أميركا في المؤسسات المتعددة الأطراف، وأعرب عن تقديره للشرعية التي أضفاها الاشتراك على سياسة أميركا الخارجية. وكما سنرى في الفصل الثالث، فإن تأييد الأميركيين للأمم المتحدة مرَّ بحالات مد وجزر، وصعود وهبوط على مدى الأعوام الخمسين الماضية؛ ولكن في أعقاب الحرب على العراق، كان ثلثا الأميركيين ما يزالون يعبرون عن رأي في صالح الأمم المتحدة[113]. وقبل الحرب، كانت استطلاعات الرأي توضح باستمرار مطرد أن تأييد الجمهور للعمل العسكري سيكون أقوى إذا تصرفت الولايات المتحدة بدعم من مجلس الأمن. وهناك أدلة إضافية على أن النزعة الأحادية تقلق غالبية الأميركيين: فبعد الحرب قال الثلثان (67 بالمئة): إن الميل إلى التفرد يشكل تهديداً مهماً للولايات المتحدة على امتداد السنوات العشر القادمة[114].

وبالطبع فإن الترتيبات المتعددة الأطراف ليست كلها جيدة وليس من الضروري أن تكون التعددية قيداً يشل الحركة. وعندما تقرر الولايات المتحدة بين الحين والآخر أن تنفرد بالتصرف سعياً وراء مصلحة عامة، فإن طبيعة القيمة المشتركة للغايات على نطاق واسع يمكن أحياناً أن تعوض عن الوسائل في إضفاء الشرعية على العمل والحفاظ على القوة الناعمة. ولكن جهود الأحاديين الجدد في السنوات الأخيرة لرفع التفرد من تكتيك عَرَضِيّ في مناسبات متفرقة إلى استراتيجية كاملة قائمة بذاتها قد أوقعت خسارة فادحة في القوة الأميركية الناعمة. وعلى سبيل المثال، ففي تموز/ يوليو عام 2003، عندما كانت أميركا تواجه مقاومة في العراق أكثر مما خططت له، فإن ذلك قد شغل نصف ألوية جيشها الثلاثة والثلاثين المقاتلة في عمل ميداني حقيقي. فراحت تسعى للحصول على قوات تقوم بعمل الشرطة

والحفاظ على السلام هناك من الهند، وباكستان، وفرنسا، وبلدان أخرى، ولكن الهند، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها ردّت بأنها لن ترسل قوات إلاّ تحت رعاية الأمم المتحدة(115).

وبغضّ النظر عن ماهية التكتيكات المستخدمة، فإن أسلوب استخدامها له أهميته أيضاً، والتواضع جانب مهم في أسلوب السياسة الخارجية. فأثناء الحملة السياسية في انتخابات الرئاسة عام 2000، قدم جورج ووكر بوش وصفاً جيداً للقوة الأميركية: "إن أمتنا تقف وحدها في العالم الآن من حيث القوة. وهذا هو السبب الذي يوجب علينا أن نكون متواضعين، ومع ذلك نعرض قوتنا بطريقة تشجيع الحرية.... فإذا كنا أمةً متغطرسة، فإنهم سينظرون إلينا على أننا كذلك، ولكن إذا كنا أمة متواضعة، فإنهم سيحترموننا"(116). فكان في تصريحه هذا وعي متبصر، ومع ذلك فإن استطلاعات الرأي تظهر أن الأمم الأجنبية تعتبر إدارته متغطرسة. ففي غضون بضعة أشهر من خطابه هذا نظم حلفاء أميركا الأوربيون إلى البلدان الأخرى لأول مرة في رفض إعادة انتخابات الولايات المتحدة لعضوية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولاحظ أحد المراقبين أن الرئيس بوش في بداية حكم إدارته "قد تدبر وسيلة لإثبات نظريته القائلة بأن الغطرسة تستثير غضباً على بلدان كان، قبل زمن طويل من مجيئه إلى الحكم، أكبر هدف بارز ومناسب في العالم"(117).

ولقد أظهرت عينات من الرأي العام في أحد عشر بلداً جمعتها هيئة الإذاعة البريطانية أن كثيرا من الناس يرون في الولايات المتحدة قوة عظمى متغطرسة تشكل خطراً على سلام العالم أعظم من خطر كورية الشمالية. فقد قال خمس وستون بالمائة من المجموع الشامل لتلك العينات – وأغلبية في كل بلد، **بما فيها** الولايات المتحدة – أن أميركا

متغطرسة[118]. وكتب فيليب ستفينز في **الفاينتشال تايمز** البريطانية يقول: "إن هذا التحول في الرأي العالمي له علاقة كبيرة بالخط ولهجة الصوت. فقد حدث مرة بعد أخرى أن الدبلوماسية الهادئة لوزارة خارجية كولن باول المداولات الحذرة لجورج ووكر بوش نفسه انتقصت منها تصريحاتُ رامسفيلد والنائب دك تشيني العدوانية المائلة للقتال. فالخطب الصاخبة كثيراً ما تثبت أنها نقيض الخيارات الدبلوماسية الواقعية الذرائعية"[119].

وبعد الحرب على العراق، ذكر أروين ستلزر، الأميركي المحافظ المقيم بلندن أن "هناك تآكلاً في تأييد أميركا لدى الأصدقاء البريطانيين الذين لا يمكن لأي شطحة خيال أن تعتبرهم معادين لأميركا. إن عنجهية وزارة الدفاع الأميركية تجعلهم يميلون إلى تصديق الاتهامات بوجود قوة أميركية غير مقيدة، وأن من المحتمل نشرها بطريقة تهدد أمن حلفاء أميركا"[120]. ولاحظ أحد المراسلين عند اجتماع مع الأوربيين أن مساعد وزير الخارجية جون بولتون يبدو مستمتعاً بإهانة البلدان الأخرى دون ضرورة لذلك[121]. ومع ذلك فقد وجه جورج بوش الأب نصيحة بعد الحرب على العراق: "عليك أن تمد يدك إلى الشخص الآخر. وعليك أن تقنع الآخرين بأن الصداقة الطويلة الأمد ينبغي أن تتغلب على الشدة القصيرة الأمد". كما أن برنت سكاوكروفت، مستشاره لشؤون الأمن القومي قد حذره من أن "ائتلافات المستعدين المجمعين لغرض خاص قد تضفي علينا صورة الغطرسة. وإذا وصلت إلى حدّ أن يأمل الجميع أن تصاب عين أميركا بتورم أسود لأننا بغيضون مقيتون، فإننا سنصبح عندئذٍ عاجزين مسلوبي الفعالية تماماً"[122]. وقبل ذلك بقرن من الزمن كان تيودور روزفلت قد لاحظ أنك عندما تملك عصاً غليظة، فإن من الحكمة أن

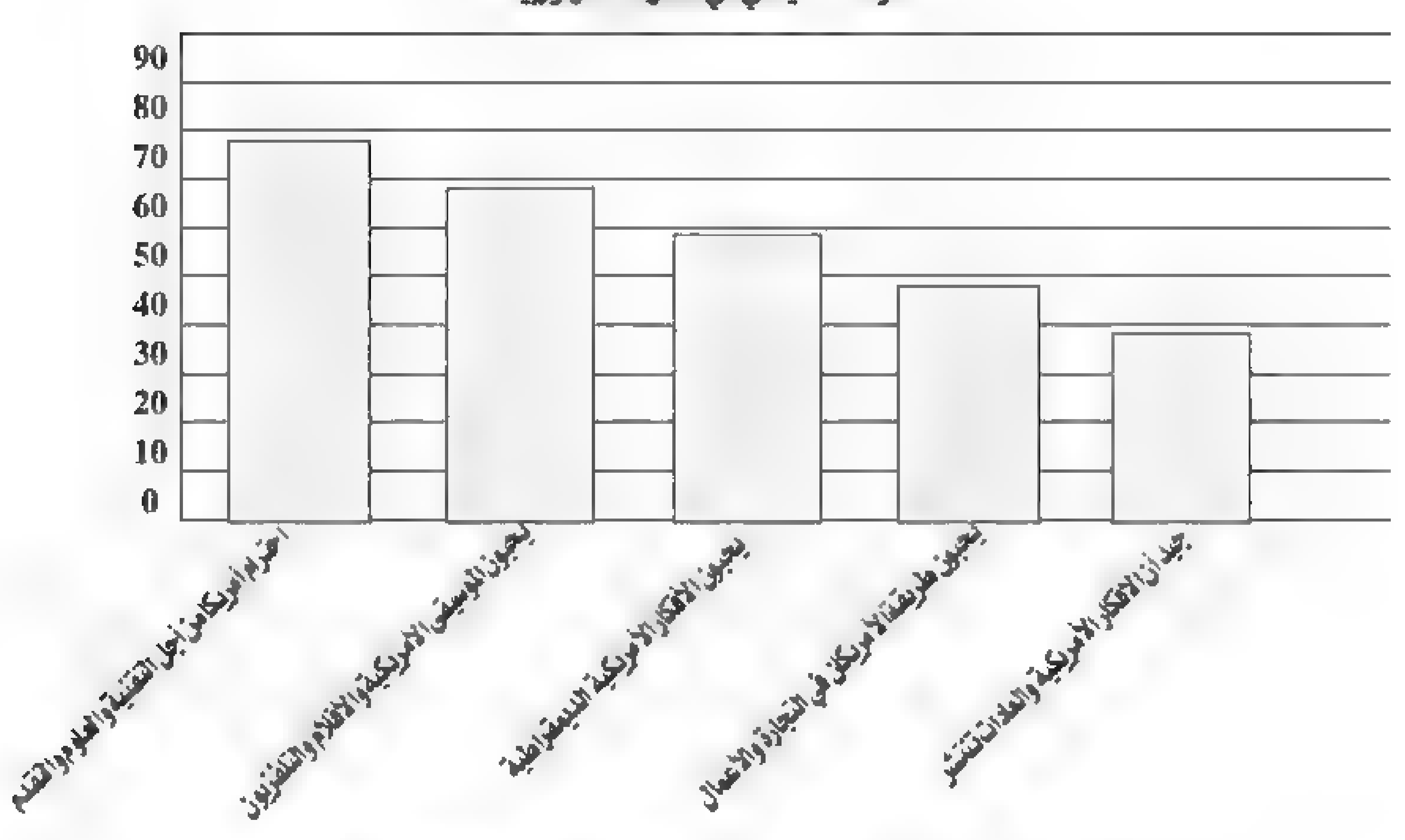
تتكلم بهدوء، وإلاّ فإنك تنقص من قوتك الناعمة. وباختصار فإنه بالرغم من أن حجم أميركا يخلق ضرورة قيامها بالقيادة ويجعلها هدفاً للسخط، وللإعجاب كذلك، فإن مادة سياستنا الخارجية وأسلوبها يمكن أن توجد فرقاً في صورة شرعيتنا، وبالتالي قوتنا الناعمة.

إن صورة الولايات المتحدة وجاذبيتها تتكون من أفكار ومواقف كثيرة مختلفة. فهي تعتمد في جزء منها على الثقافة، وفي جزء آخر على السياسات الداخلية والقيم، وفي جزء ثالث على مادة سياستنا الخارجية وتكتيكاتها وأسلوبها. وعلى مدى السنين، كانت هذه المصادر الثلاثة كثيراً ما تنتج قوة ناعمة - أي القدرة على حصول أميركا على النتائج التي تريدها لاجتذاب الآخرين بدلاً من إرغامهم بالقسر. وهذه المصادر الثلاثة مهمة كلها، ولكن مادة السياسة وأسلوبها كلاهما شديد التقلب وشديد التعرض لسيطرة الحكومة. وعلى أي حال، فقد رأينا أن القوة الناعمة ليست ساكنة. والمصادر تتغير مع تغير السياق. فقد تباينت في الماضي وسوف تتباين في المستقبل. أما الاتجاهات التاريخية من الحرب الباردة فقد لا يثبت أنها دلائل يعتمد عليها عند التنبؤ بمدّ القوة الأميركية الناعمة وجَزْرها في الحرب على الإرهاب. وفي الفصل الرابع سنناقش المدى الذي يمكن أن تصل إليه السياسات الدبلوماسية العامة في توسيع القوة الناعمة. ولكن ينبغي علينا أولاً أن نلقي نظرة على القوة الناعمة للآخرين، غير الولايات المتحدة.

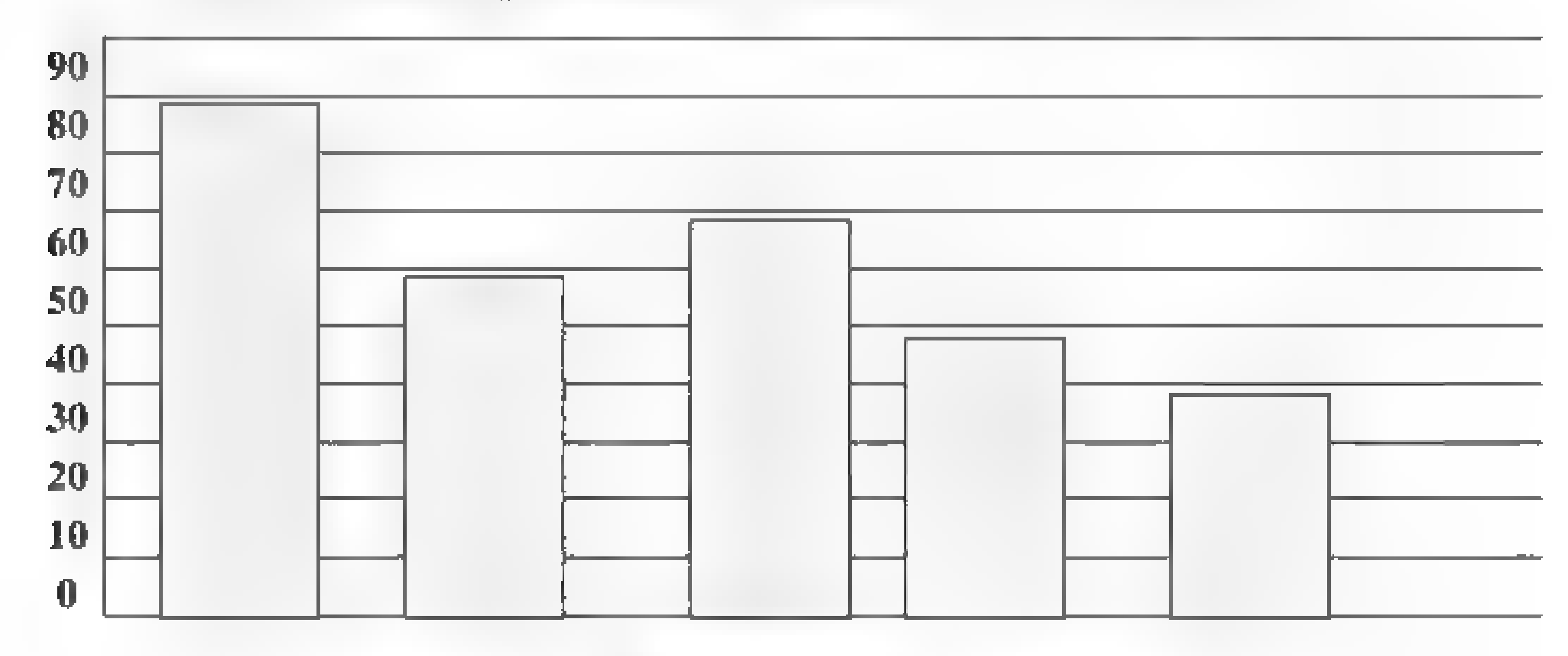
## الشكل 4:2 - أبعاد الجاذبية الأميركية في أوروبا

**مشروع كيف يرى العالم أمريكا عام ٢٠٠٢**

**المتوسط القياسي في عشرة أقطار أوروبية**



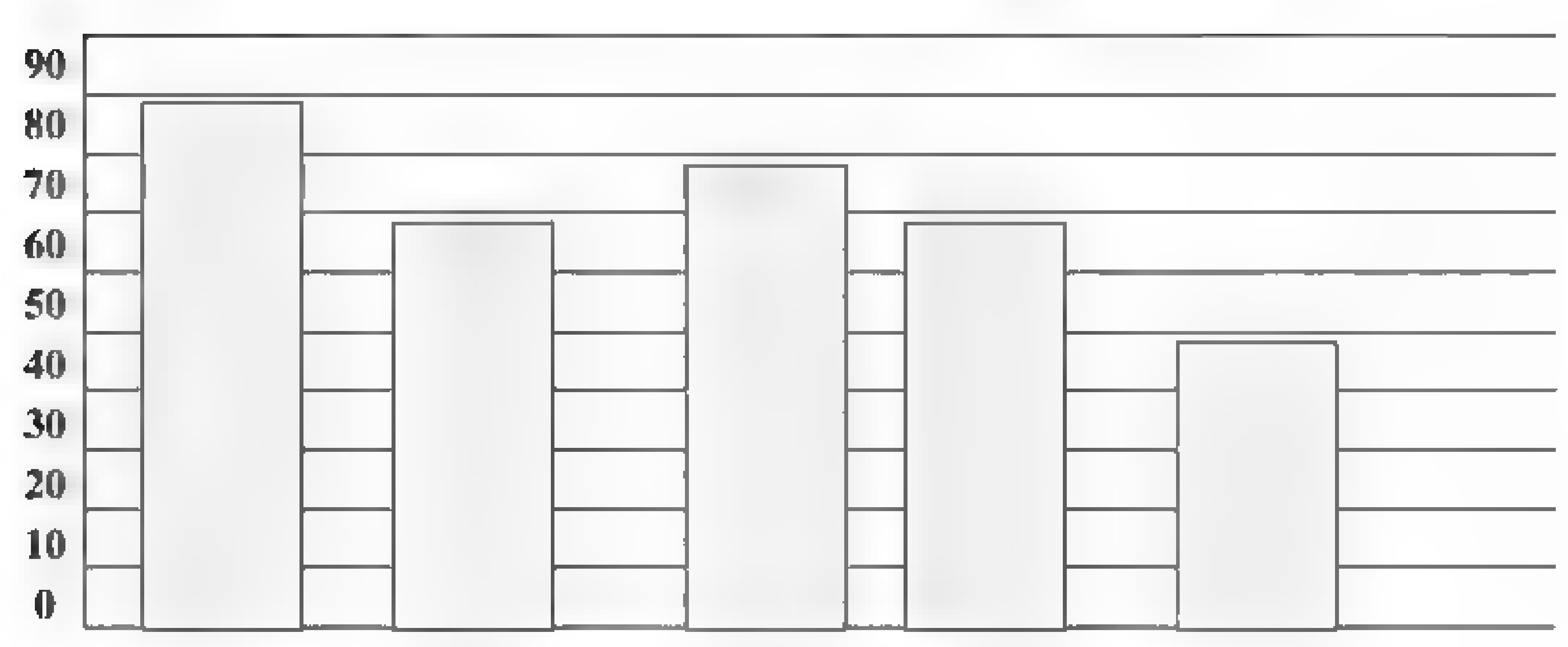

## الشكل 2:5 - أبعاد الجاذبية الأميركية في جنوب شرق آسيا




**كيف يرى العالم أمريكا**

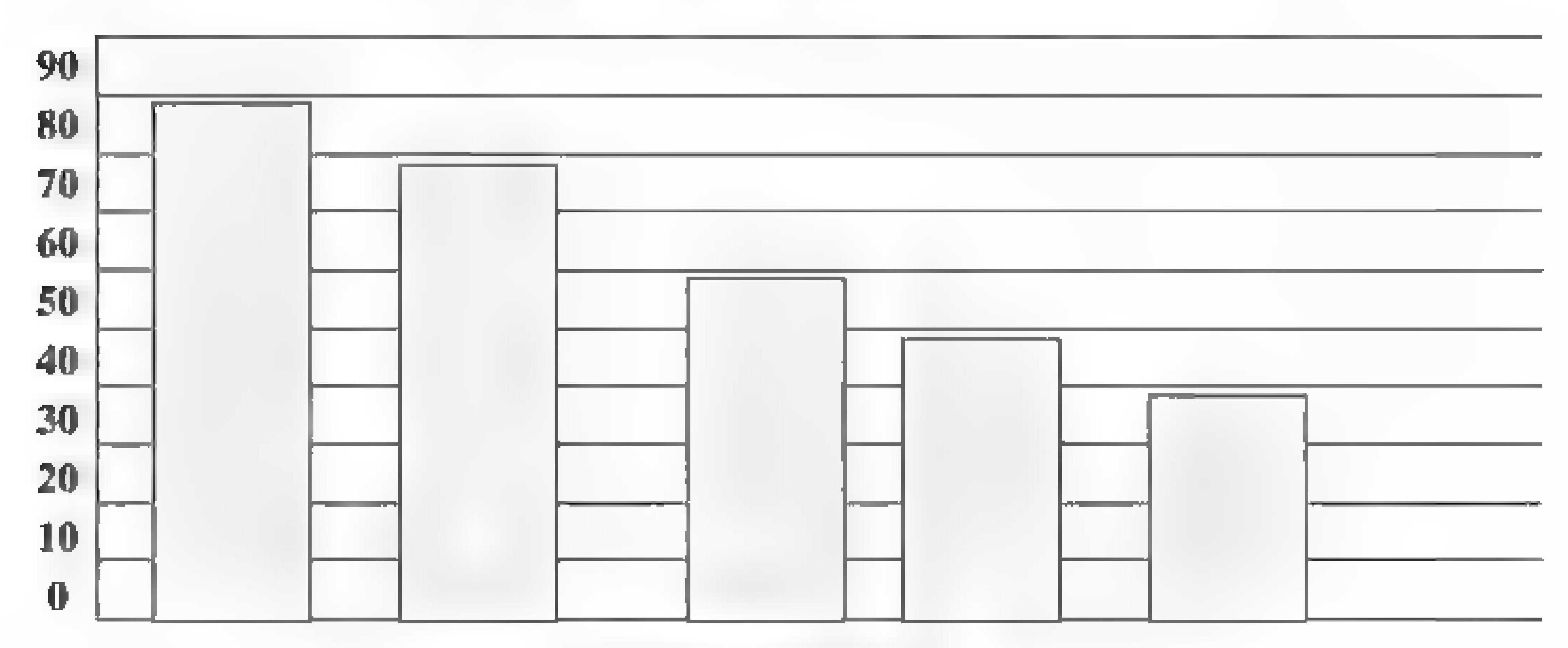
**متوسط الآراء في ستة بلدان آسيوية الأغلبية ليست مسلمة**

الشكل 2:6 - أبعاد الجاذبية الأميركية في إفريقيا




مشروع كيف يرى العالم أمريكا عام ٢٠٠٢
المتوسط القياسي في عشرة أقطار إفريقية

الشكل 2:7 - أبعاد الجاذبية الأميركية في الأمريكتين




كيف يرى العالم أمريكا عام ٢٠٠٢
المتوسط القياسي في تسعة بلدان في شمال وجنوب أمريكا عدا الولايات المتحدة

# 3

## قوة الآخرين الناعمة

تملك الولايات المتحدة مصادر هائلة للقوة الناعمة، وكثيراً ما استخدمتها بفاعلية لتحقيق النتائج التي تريدها. ومع اعتبار دور أميركا القيادي في عصر المعلومات، فإن فرص قوة أميركا الناعمة ستزيد إذا تصرفت أميركا بمهارة. ولكن الولايات المتحدة ليست وحدها. فالآخرون، سواء من البلدان أم من الفاعلين من غير الدول، يملكون أيضاً قوة ناعمة يمكن استخدامها لعرقلة تحقيق أميركا لنتائجها المفضلة.

### الاتحاد السوفيتي

في أثناء الحرب الباردة، كان منافس أميركا الأول في مصادر القوة الناعمة هو الاتحاد السوفيتي، الذي انهمك في حملة واسعة لإقناع باقي العالم بجاذبية نظامه الشيوعي. كما هو مذكور في الفصل الأول، لأن الاتحاد السوفيتي قد اجتذب كثيرين في أوروبا بعد عام 1945 بسبب مقاومته لهتلر وفي المناطق المستَعْمَرَة مثل إفريقيا وآسيا بسبب معارضته للاستعمار الأوروبي. وكان الوعد المثالي الطوباوي للشيوعية يعجب كثيراً من الناس في أجزاء شتى من العالم، واستخدمت موسكو الأحزابَ الشيوعيةَ المحليةَ لخدمة مصالحها. كما أنفق الاتحاد السوفيتي مليارات على برنامج دبلوماسية عامة فعال كان يشمل الترويج

لثقافته العالمية، وإذاعاته، ونشر المعلومات السلبية عن الغرب، ورعاية الاحتجاجات على الأسلحة النووية، وحركات السلام، ومنظمات الشبيبة.

وأدت معدلات النمو الاقتصادي العالية في أوائل فترة ما بعد الحرب إلى دعم ادعاءات الاتحاد السوفييتي بأنه سوف يسبق الغرب. وعندما زار نيكيتا خروشيف الولايات المتحدة عام 1959، اخذ كثيرون على محمل الجد زعمه بأن الاتحاد السوفييتي سوف يدفن الولايات المتحدة ذات يوم. وكان النجاح الظاهر للاتحاد السوفييتي المخطط لا يقتصر على تزويد السوفييت بالمصادر الصلبة فقط، بل وأيضاً بشيء من مصادر القوة الناعمة كذلك. وأدىّ إطلاق **سبوتنيك**، أول قمر صناعي فضائي، في عام 1957 إلى جعل كثير من الناس في البلدان الأوروبية يعتقدون بأن الاتحاد السوفيتي متقدم على الولايات المتحدة في الفضاء، وأن العلم يحتل مكانةً محترمة في الثقافة السوفييتية أكثر منه في الثقافة الأميركية[1]. ولم تقتصر تبعات هذه الاستثمارات على النواحي العسكرية، ولكنها أيضاً أدت إلى تقدم القوة السوفييتية الناعمة، والمزاعم السوفييتية بأن الشيوعية هي "اشتراكية علمية".

كما وضع الاتحاد السوفييتي تأكيداً كبيراً على إظهار تفوق أنظمته الثقافية والتعليمية. وأنفق مبالغ كبيرة على الفنون. فقد اجتذبت فرق البولشوي وبالية كيروف وسيمفونية الاوركسترا السوفييتية تصفيقاً واسعاً (رغم أن الفن الاشتراكي الواقعي لم يجتذب شيئاً من هذا القبيل). واستثمر السوفييت الشيء الكثير في الألعاب الرياضية، على مدى عقود من الزمن كانت الفرق الأولمبية السوفييتية بميداليات ذهبية أكثر من أميركا في ألعاب الدورات الشتوية، وتحتل المرتبة الثانية في ألعاب الدورات الصيفية. غير أن الثقافة الشعبية كانت قصة تختلف عن ذلك كلياً. فقد كانت الطبيعة

المغلقة للنظام السوفييتي ومحاولته المستمرة لاستبعاد التأثيرات الثقافية البرجوازية تعني أن الاتحاد السوفييتي قد تخلى عن معركة الثقافة الشعبية فلم ينافس التأثير الأميركي العالمي في الأفلام، أو التلفزيون، أو الموسيقى الشعبية. وكما رأينا في الفصل الأخير، فإن الموسيقى والأفلام الأميركية تسربت إلى داخل الاتحاد السوفييتي، ولكن المنتجات السوفييتية المحلية الأصلية لم تجد سوقاً في الخارج على الإطلاق، فلم يكن هناك الفيس بريسلي اشتراكي. أما الجهود التي ترعاها الحكومة، مثل مجلة **سوفييت لايف (الحياة السوفييتية)** أو المسلسل التلفزيوني **لغة روسيا وشعبها** فكانت مجرد أصداء خافتة في الصالة الفارغة للثقافة الشعبية. فلم تولّد الثقافة السوفييتية كثيراً من مصادر القوة الناعمة.

وتظهر استطلاعات الرأي في أوروبا الغربية مدى عدم فاعلية السوفييت في توسيع قوتهم الناعمة. فجهودهم لم تفعل شيئاً يذكر لزيادة جاذبيتهم. ففي عام 1950 مثلاً، لم يكن يحمل رأياً طيباً في الاتحاد السوفييتي سوى 32 بالمئة من الإيطاليين، و 24 بالمئة من البريطانيين، و 17 بالمئة من الفرنسيين و 7 بالمئة فقط من الألمان، بينما كانت المعدلات لصالح أميركا أكثر بكثير. وفي عام 1981، كان أصحاب الرأي الطيب في السوفيت هم 21 بالمئة من الإيطاليين، و 12 بالمئة من البريطانيين و 19 بالمئة من الفرنسيين و 8 بالمئة من الألمان. لم ترتفع المعدلات لصالح السوفييت إلاّ في عام 1989 عندما غيرّ ميخائيل غورباتشوف السياسات السوفييتية في آخر الأمر فوضع نهاية للحرب الباردة. وعندئذٍ وصلت معدلات الرأي الطيب إلى 65 بالمئة من صفوف الإيطاليين و 59 بالمئة في صفوف البريطانيين، و 45 بالمئة في صفوف الفرنسيين و 71 بالمئة لافتة للنظر في صفوف الألمان (بالرغم من أن

المعدلات في صالح السوفييت ظلت أقل من التي لصالح الولايات المتحدة)[2]. وقد كان لسياسة غورباتشوف في الانفتاح (**الغلاسنوست**) أثر إيجابي على القوة السوفييتية الناعمة.

وكانت الثقافة السوفيتية جذابة في ميادين العالم والتكنولوجيا، والموسيقى التقليدية الكلاسيكية، والباليه، وألعاب الرياضة، ولكن غياب صادرات الثقافة الشعبية قد حدّ من تأثيرها. وكان هناك ما هو أهم حتى من ذلك، وهو أن الدعاية السوفييتية لم تكن متمشية مع سياساتها. ففي الداخل، أدت الفضائح التي أعقبت القضاء على النزعة الستالينية في عام 1956 إلى الانتقاص من المزاعم السوفييتية، كما انتقص منها تباطؤ النمو الاقتصادي فيما بعد، عندما عجز الاقتصاد المخطط مركزياً عن التمشي مع الأسواق التي راحت مرونتها تتزايد مع تقدم عصر المعلومات. أما في السياسة الخارجية فإن الادعاءات السوفيتية بقيادة القوى التقدمية المعادية للاستعمار كان يكذبها غزو هنغاريا عام 1965 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 وعملية القمع الصارم في بولندا عام 1981. وكان انغلاق النظام، ونقص الثقافة الشعبية الجذابة فيه، وثقل وتواطؤ سياساته الخارجية تعني أن الاتحاد السوفيتي لم يكن قط منافساً جاداً للولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة.

## أوروبـا

إن أقرب المنافسين الحاليين التصاقاً بالولايات المتحدة في مجال موارد القوة الناعمة هي أوروبا. فقد عملت فنون أوروبا، وآدابها وموسيقاها، وتصاميمها، وأزياؤها، وأطعمتها زمناً طويلاً كقطع مغناطيس ثقافية عالمية جاذبة. وعند أخذ الدول الأوروبية كلاً على حدة. فإن كثيراً منها تملك جاذبية ثقافية قوية: فنصف لغات العالم الأكثر انتشاراً في الكلام أوروبية[3]. فالإسبانية والبرتغالية تربطان

شبـه جزيرة إيبـريا بأمـيـركا اللاتينيـة، والإنكليـزية هـي لغـة الولايات المتـحـدة والكومـونويلث الواسع الامـتـداد، وهناك حـوالي خـمسـين بلداً ناطقاً بالفـرنسية تجتمع في قمةٍ كلِّ ستة أشهر لتناقش السياسات ولتحـتفل بمكانتـها كبلدان تجـمع فيما بينها اللغـة الفرنسيـة. وتنفق فرنسا ما يقرب من مليار دولار سنوياً لنشر الحضارة الفرنسية حول العالم. وعند النظر إليها من سنغافورة البعيدة فإن "قوة فرنسا الناعمة وقـد تم الحفـاظ عليـهـا بوضـوح، بل وزياداتهـا، في الخـمسين عـامـاً الماضـيـة، بالرغم من أن باريس ربما لم تعـد هي العـاصـمـة الفكرية، والثقافية والفلسفية في العـالم [4]. ولكن القوة الناعمـة لم ترتكز على استعمال اللغة فقط بل إن إحدى دعاة "القيم الآسيوية"، "وهو رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، يشير إلى الاهتمامات الجديدة بشأن البيئة وحقوق الإنسان باعتبارها " قيماً أوروبية" [5].

أما من حيث المصادر المحتملة الأخرى للقوة الناعمة، فإن:

- فـرنسـا تحـتل المرتبـة الأولـى في جـوائز نوبل للآداب، وبريطانيـا، وألمانيا، وإسبانيا تأتي الثالثة، ورابعة، وخامسة.
- تحتل بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا المرتبات الثانية، والثالثة، والرابعة في جوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء.
- تأتي بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، (بعد الولايات المتحدة واليابان) في المرتبة الثالثة، والرابعة، والخامسة في مبيعات الموسيقى.
- ألمانيـا وبريطانيـا المرتبـتين الثـالثـة والرابعـة في مـبـيـعـات الكتب، والرابعة والخامسة كمضيفتين لمواقع شبكة الإنترنت.
- تتفوق فرنسا على الولايات المتحدة في اجتذاب السيـاح (ولو أن كتلتهم الراجحة تأتي من جيرانها في أوروبا).
- بريطانيا هي الأولى وألمانيا هي الثانية في اجتذاب ملتمسي اللجوء السياسي.

◎ العمر المتوقع عند الولادة في كل من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، هو أكثر مما هي عليه الحال في أميركا.

◎ تتفوق جميع البلدان الأوروبية تقريباً على الولايات المتحدة في النسبة المئوية التي تنفقها من إجمالي ناتجها المحلي على مساعدات التنمية في الخارج.

◎ كرة القدم، رياضة أوروبا الأولى، لها شعبية أكبر بكثير من لعبة كرة القدم الأميركية أو البيسبول.

◎ الموسيقى الشعبية الأوروبية لها أتباع عالميون.

◎ الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات لها علامات تجارية معترف باسمها عالمياً.

◎ بالرغم من أن بريطانيا وفرنسا أصغر بكثير من الولايات المتحدة، فإن كلاً منهما تنفق بقدر ما تنفق أميركا على الدبلوماسية العامة.

وليست هناك دولة أوروبية لوحدها تعمل في منافسة الولايات المتحدة في الحجم، ولكن عند أخذها ككل فإن لدى أوروبا سوقاً يعادل في حجمه السوق الأميركية، وسكاناً أكثر نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي مركز لتوحيد أوروبا نفسها، يحمل كثيراً من القوة الناعمة. وكان نتيجة استطلاع للآراء أجري في تموز/ يوليو عام 2002 أن الأغلبية من الأميركيين تحمل صورة طيبة عن الاتحاد الأوروبي، الذي يحتل المرتبة الرابعة من حيث تأثيره في العالم، بعد كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين(7). وإن فكرة كون الحرب الآن شيئاً لا يمكن التفكير فيه بين بلدان ظلت تتناحر بشكل مرير على مدى قرون، وتحول أوروبا إلى جزيرة للسلام والازدهار، تخلق صورة إيجابية عنها في كثير من أنحاء العالم، وفي أواخر الثمانينيات، عندما سُئِلَ الأوروبيون الشرقيون عن البلدان التي يفضلون الاقتداء بها كنماذج

لمستقبلهم من حيث النمو الاقتصادي، والمساواة، والديمقراطية، والحرية الفردية، تفوقت أوروبا الغربية لديهم على الولايات المتحدة وحتى في بولندا الموالية لأميركا، أظهر استطلاع لآراء شباب وارسو عام 1986 أن نصفهم سوف يختار بلداً من بلدان أوروبا الغربية ليعيش فيه إذا أعطي حرية الاختيار، بالمقارنة مع 8 بالمئة سيختارون الولايات المتحدة، وأربعة في المئة سيختارون بلداً اشتراكياً آخر. ولقد تميزت حملات الانتخابات في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا عام 1989 بشعار "العودة إلى أوروبا"[8].

ومع انتهاء الحرب الباردة، أصبح هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مغناطيساً جاذباً يعني أن كل منطقة أوروبا الشرقية أخذت توجه نفسها نحو بروكسل. وفي استطلاع للرأي العام عام 1991، كان لدى 75 بالمئة في تشيكوسلوفاكيا رأي طيب في السوق الأوروبية المشتركة (وقال 64 بالمئة إن الولايات ذات أثر طيب)[9]. وقامت الدول الحديثة التحرر بتعديل قوانينها وسياساتها المحلية كي تتمشى مع المقاييس الأوروبية الغربية. وكان من المفارقات الساخرة في عام 2003 أن نسبة الناس الذين يعتبرون الاتحاد الأوروبي جذاباً في البلدان الثلاثة عشرة المرشحة لعضويته (وهي 5 بالمئة) كانت أعلى من نسبة المواطنين في البلدان الخمسة عشرة الأعضاء نفسها (حيث لم تزد على 47 بالمئة)[10]. وقد كتب المؤرخ تيموثي غارتون آش أن "قوة أوروبا الناعمة تبرزها حقيقة أن الرغبة في دخولها لا تقتصر على ملايين الأفراد فقط، بل تشمل أيضاً دولاً بكاملها، كتركيا مثلاً"[11] ففي تركيا، جعلت الرغبةُ في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الحكومة تسن قانوناً صعباً يقلص دور العسكريين في السياسة ويحسّن سجل تركيا في قضايا حقوق الإنسان.

ولهذا السبب فإن محاولات وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في أثناء الحرب على العراق لتقسيم "أوروبا إلى قديمة وجديدة" كانت خرقاء وجائرة وثقيلة الوطأة. وبينما تستمر أميركا في التمتع بمخزون من النوايا الحسنة في أوروبا الشرقية باقٍ من أيام معارضتها للاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة، فإن استطلاعات الرأي تظهر أن الأوروبيين الشرقيين يرون مستقبلهم مرتبطاً مع الاتحاد الأوروبي، ولا يرغبون في الاضطرار إلى الاختيار بين أوروبا والولايات المتحدة. ويعرف الاتحاد الأوروبي أنه يمسك بورقة القوة الناعمة هذه، وقد استخدمها للحصول على نتائج السياسة التي يفضلها. وعلى سبيل المثال، فعندما اتصل الرئيس بوش بالزعماء الأوروبيين في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 ليحثهم على قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، اعتبروا اتصالاته خدعةً وراءها غاية أميركية أنانية لإقناع تركيا بتأييد الولايات المتحدة بشأن العراق، وقالوا لبوش إن ذلك القرار سيكون أوروبياً محضاً[12].

ومما يقاس عليه بروز قوة أوروبا الناعمة الرأي القائل بأنها قوة إيجابية لحل مشكلات عالمية. ففي أعقاب الحرب على العراق، أعطى الأوروبيون الشرقيون والأتراكُ الاتحادَ الأوروبيَّ علامات أعلى من أميركا في مجال لعب دور إيجابي بشأن قضايا متنوعة تتراوح بين مكافحة الإرهاب إلى تخفيض الفقر إلى حماية البيئة. وبالرغم من أن كثيراً من الزعماء الأوربيين الشرقيين أيدوا الحرب التي قادتها الولايات المتحدة، فإن مواطنيهم كانوا يشعرون أن الاتحاد يلعب دوراً أكثر إيجابيةً من أميركا في شتى القضايا العابرة للقومية[13]. واستنتج شيرلي وليامز، أحد الزعماء السياسيين البريطانيين، أن "قوة أوروبا العسكرية، "قوتها الصلبة"، قد تكون مبعث سخرية كما ألمح دونالد

رامسفيلد. ولكن "قوتها الناعمة ... هائلة حقاً"[(14)]. وتعترف الغالبية العظمة بذلك أيضاً: فحوالي تسعة من كل عشرة يوافقون على أن الاتحاد الأوروبي يمكنه أن يساعد في حل المشاكل العالمية عن طريق الدبلوماسية، والتجارة، والمساعدات الإنمائية، حتى ولو لم تكن لها قوة أميركا العسكرية[(15)].

وبالطبع، فإن أوروبا لا تزال تواجه عدداً من المشاكل، كما أظهرت انقساماتها بشأن العراق. فهي موجودة بشأن التجارة، والسياسة المالية، والزراعة، وبشكل متزايد حول حقوق الإنسان والقوانين الجنائية. وهي تسعى للحصول على دستور أقوى سيخلق رئاسة ووزيراً للخارجية. ولكن عندما يوجد خلاف، فإن سياسات الخارجية والدفاع سوف تبقى فعليّاً بأيدي الحكومات الوطنية. فالمال والمدافع، وهي بالدرجة الأولى تحت سيطرة الدول الأعضاء وعلاوة على ذلك، فإن العقبات البيروقراطية وأسواق العمل الجامدة قد تعيق النمو الاقتصادي السريع، كما أن الاتجاهات السكانية الديمغرافية ليست مؤاتية. فإذا لم يتغير شيء، فإن متوسط الأعمار سيكون 52 عاماً بحلول عام 2050 (وسيكون 35 عاماً في الولايات المتحدة). ومع توجه السكان نحو الشيخوخة، وتناقص أعدادهم، ستضطر أوروبا إلى قبول أعداد متزايدة من المهاجرين (وذلك صعب سياسياً) أو إلى القبول بأن الشيخوخة وقلة عدد السكان سيقلصان تأثيرها في القضايا الدولية. وكما قال أحد المختصين بالشؤون السكانية، فإن الأوروبيين "يشيخون في عالم يصبح أكثر فتوة. في اقتصاد معولم، فإنهم لم يشاركوا في الطاقة والحيوية التي تأتي مع سكان أكثر فتوة"[(16)].

وفي الوقت نفسه، فإن كثيراً من السياسات الأوروبية المحلية تعجب السكان الشباب في الديمقراطيات الحديثة. وعلى سبيل المثال،

فإن السياسات الأوروبية بخصوص عقوبة الإعدام، والسيطرة على تجارة الأسلحة، والتغييرات المناخية، وحقوق الشاذين جنسياً قد تكون أي أقرب من سياسات الحكومة الأميركية إلى آراء كثير من الشباب في البلدان الغنية حول العالم. والدستور الجديد لجنوب إفريقيا فيه شبه من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان أكثر من تشابهه مع لائحة الحقوق الأميركية. ويشير فريد شاور، الخبير بشؤون التعديل الأول للدستور الأميركي، إلى أنه " في قضايا حرية الكلام، وحرية الصحافة، والمساواة مثلاً. تعد الولايات المتحدة ممثلة لموقف متطرف، سواء في درجة حمايتها القانونية لسوء سلوك الصحافة وللكلام العنصري وغيره من أشكال كلام الكراهية، أم في عدم استعدادها لمعاملة العمل الايجابي القائم على أساس عنصري باعتباره مسموحاً به بصراحة من الناحية الدستورية"[17]. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن السوابق الأوروبية صار يُسْتَشْهَدُ بها الآن في القانون الأميركي. وعندما أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية لورانس ضد تكساس فيما يتعلق بالخصوصية الجنسية في عام 2003، استشهد رأي الأكثرية لأول مرة بقرار صادر في عام 1981 عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي السياسات الاقتصادية أيضاً، فإنه بالرغم من أن كثيراً من الناس معجبون بنجاح الاقتصاد الأميركي، فليسوا جميعاً يمجدونه كنموذج وقدوة للبلدان الأخرى. ذلك أن بعضهم يفضلون النهج الأوروبي، حيث تلعب الحكومة دوراً في الاقتصاد اكبر مما تفعل حكومة الولايات المتحدة. وشبكات الأمان الاجتماعي والنقابات في أوروبا أقوى منها في الولايات المتحدة، كما أن أسواق العمل الأوروبية أكثر تنظيماً. أما المواقف الثقافية، وقوانين الإفلاس، والهياكل المالية، فهي في أميركا تحابي رجال الأعمال المبادرين أكثر مما تفعل مثيلاتها

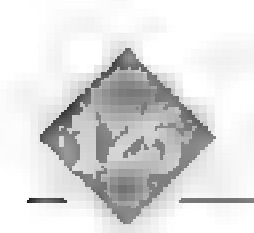
الأوروبية. ولكن كثيراً من الأوروبيين يعترضون على كلفة المستويات العالية من عدم المساواة وانعدام الأمن الناجمين عن اعتماد أميركا أكثر منهم على قوى السوق. وأميركا أفضل من أوروبا في خلق فرص العمل، فمعدل البطالة فيها أقل من نصف المعدل في ألمانيا. وتستنتج **الإيكونوميست** "أن فكرة كون الاقتصاد الأميركي يقف على قمة العالم مشكوك فيها، كما أن أميركا عرضة للانتقاد لأن عدم المساواة في المداخيل فيها أوسع"[18]. ذلك أن العشرة في المائة من الناس الأقل حصة في توزيع الدخل الأميركي كانوا في المرتبة الثالثة عشرة فقط من أخفض معدل للدخل عند مقارنتهم بالناس الفقراء نسبياً في الإقتصادات المتقدمة الأخرى. فقد احتل كثير من الأوروبيين مرتبة أعلى. كما أن تفوق الأداء الأميركي في خلق فرص العمل لا يكفي وحده لجعل اقتصاد أميركا أكثر جاذبية من الاقتصاد الأوروبي[19]. وعلى سبيل المثال، ففي استطلاع عام 1991 المشار إليه آنفاً قالت الأغلبيات في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبلغاريا، إن الديمقراطية الاجتماعية على غرار نظام السويد هي الأكثر ملاءمة لبلدانها[20].

وبالإضافة إلى ثقافة أوروبا وسياساتها المحلية الجذابة، فإنها تستمد قوة ناعمة أيضاً من سياساتها الخارجية التي كثيراً ما تسهم في المصالح العامة العالمية. وبالطبع، ليست كل سياسات أوروبا الخارجية بعيدة النظر - كما تشهد على ذلك السياسة الحمائية في مجال الزراعة المشتركة، التي تضر بمزارعي البلدان الفقيرة - أي أكثر من أربعة إضعاف ما تقدمه الولايات المتحدة. كما أن لأوروبا عشرة إضعاف ما لأميركا من القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تشرف عليها المنظمات متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي[21]. وقد اتخذت فرنسا مؤخراً موقفاً قيادياً فبادرت بإرسال

بعثة إلى الكونغو. وفي عام 2003، كان لألمانيا وفرنسا ضعف ما لأميركا من القوات في كوسوفو. أما في أفغانستان، فإن الأوربيين العاملين عن طريق حلف شمال الأطلسي تولوا مسؤولية قوة الأمن الدولية.

وكان احتمال الأحجام عن المهمات الصعبة في بناء الأمم أقل لدى الأوروبيين، وهي مهمات تجنبتها أميركا أول الأمر تحت حكم إدارة بوش. والأوربيون بطرق عديدة أكثر خبرة وراحة من الأميركيين في نشر مواردهم المدنية التي تعزز القوة الناعمة. وقد جادل وزير خارجية بريطانيا جاك سترو بأن "خبرة أوروبا في ممارسة الفن الحاذق المحنك للقوة الناعمة قد تثبت أنها شيء لا يمكن الاستغناء عنه في إعادة إعمار العراق. إن الاتحاد الأوروبي يميل إلى ممارسة نفوذه في الخارج عن طريق تشجيع الديمقراطية والتنمية من خلال التجارة والمساعدات. وكانت النتائج مثيرة للإعجاب في أوروبا الوسطى والشرقية"[22].

وفي السنوات الأخيرة كان الأوروبيون أكثر راحة وخبرة من الأميركيين في استخدام المؤسسات متعددة الأطراف. وهذا يعكس في جزء منه خبراتهم في تطوير الاتحاد الأوروبي، وفي الجزء الآخر مصلحتهم الذاتية في البحث عن قيود متعددة الأطراف على القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولكن مهما يكن السبب، ففي عالم يتعرض فيه التفرد الأحادي الجانب للنقد القاسي، فإن النزوع الأوروبي إلى تعدد الأطراف يجعل سياسات البلدان الأوروبية جذابة لكثير من البلدان الأخرى. فقد استخدم الأوروبيون قوتهم الناعمة في مؤسسات متعددة الأطراف لحرمان الولايات المتحدة من تأثيرات مثل هذا الدعم في اكتساب الشرعية. وكما رأينا في الفصل الأول، فقد تمكنت فرنسا من إيجاد تحالف جابهَ القوة الأميركية الناعمة بمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار ثانٍ من قبل الحرب على العراق. وكما أشار المحلل



السياسي أندرو مورافيتش، فإنه "في بلد بعد بلد أظهرت الاستطلاعات انه لو اتخذ مجلس الأمن قراراً ثانياً لأدى ذلك إلى جعل الرأي العام يميل بنسبة 30 - 40 بالمائة نحو تأييد العمل العسكري[23]. وبدلا من ذلك، اضطرت الولايات المتحدة إلى دفع ثمن أعلى مما هو ضروري للحرب، سواء من قوتها الناعمة أم بالتكاليف اللاحقة لحفظ الأمن البوليسي في العراق وإعادة إعماره.

إن تفضيل الأوربيين للتعاون المتعدد الأطراف قد ولّد بعض الحالات من النجاح زادت قوة أوروبا الناعمة، وقوتها الاقتصادية كذلك. فبعد بداية متعثرة، فإن الاتحاد المالي لشركات أوروبية لبناء "الباص الجوي" تفوق على شركات بويينغ الأميركية ليصبح أكبر مصنّع للطائرات التجارية الضخمة البعيدة المدى في العالم. وفي صناعة الهاتف المتنقل، اتفقت الحكومات الأوروبية على مقياس تنظيمي وحيد، وهو GSM منذ عام 1987، بينما استخدم الأميركيون نهجاً تحركه السوق كي تتيح ظهور مقياسٍ مّا وسيادته. فكانت النتيجة أن طورت أوروبا بنيةً تحتيةً أقوى مما لدى الولايات المتحدة واستطاعت أن تسيطر على سوق الاتصالات اللاسلكية في تسعينيات القرن العشرين[24]. وسيكون هناك اختبار للنهج الأوروبي في المستقبل، هو نظام غاليلو للملاحة العالمية بواسطة الأقمار الصناعية، وهو الرد الأوروبي على نظام تحديد المواقع العالمي المبني في الولايات المتحدة. بالرغم من أن البيروقراطية المفرطة قد تعيق النهج الأوروبي، فإن القدرة على العمل التعاوني في مشاريع كبيرة للبنية التحتية للمعلومات تعمل كمصالحة عالمية عامة يمكنها أن تزيد قوة أوروبا الناعمة، وقوتها الاقتصادية كذلك.

كما أن الأوروبيين يستثمرون أكثر في دبلوماسيتهم العامة، كما سنرى في الفصل التالي. فلديهم تقليد أقدم، وهم ينفقون أكثر، ولا

سيما في مجال العلاقات الثقافية الدولية، وهو مجال تنفق فيه فرنسا مبلغاً أعلى عن كل رأس، أي أكثر من 17 دولاراً، أي أكثر من أربعة إضعاف ما تنفقه كندا التي تليها رتبة؛ وتحتل بريطانيا والسويد المرتبتين الثالثة والرابعة. وبالمقارنة، فإن المبلغ الذي تنفقه وزارة الخارجية الأميركية على تمويل البرامج الثقافية الدولية لا يزيد على 65 سنتاً فقط لكل رأس[25]. وبالإضافة إلى ذلك، راحت البلدان الأوروبية تزيد جهودها للحصول على طلبة لمدارسها وجامعاتها من باقي أنحاء العالم.

والقوة الأوروبية الناعمة يمكن أن لا يقتصر استخدامها على مجابهة القوة الأميركية الناعمة ورفع كلفة الأعمال أحادية الجانب فحسب، بل يمكن أن تكون أيضاً مصدر مساعدة وتعزيز للقوة الأميركية الناعمة، وزيادة احتمال تحقيق الولايات المتحدة لأغراضها. فالقوة الناعمة يمكن اقتسامها واستعمالها بطريقة تعاونية. فالتشجيع الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان يساعد على تقديم القيم المشتركة التمشية مع الأهداف الأميركية. فالمتطرفون الإسلاميون في القاعدة يقاتلون ضد القيم الغربية، لا ضد القيم الأميركية فقط، والدبلوماسية العامة الأوروبية التي تجابه جاذبيتهم مفيدة للولايات المتحدة.

وكثيراً ما كان الزعماء السياسيون الفرنسيون يتحدثون عن خلق ميزان للقوى متعدد الأطراف، ولكن كثيراً من الأوروبيين يرون أن مثل هذه الأحلام غير واقعية في الوضع العالمي الراهن. ويدرك معظم الأوروبيين أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ممكنة حتى دون توازن عسكري متعدد الأطراف، وسيكونون سعداء لاقتسام قوتهم الناعمة مع الولايات المتحدة إذا كنا أكثر ميلاً للمشاورة في نهجنا. وكما أوضح مراقب بريطاني متعاطف في أثناء الحرب على العراق: كانت هناك تناقضات تسبب الجنون طيلة الوقت في قلب عملية التدمير المقصودة

لنظام الأمن الدولي في أثناء الشهور القليلة الماضية فالسعي الأميركي لتفوق لا يقيده شيء محكوم عليه بالفشل المحتوم؛ إذ إن أمن أميركا وازدهارها يعتمدان على تأثيرها السياسي بقدر اعتمادها على جبروتها العسكري. فقد كانت الولايات المتحدة قوية لأنها كانت محط إعجاب"[26]. وبكلمات أخرى، فإن مدى كون نمو القوة الأوروبية الناعمة رصيداً للولايات المتحدة أو عبئاً عليها يعتمد على السياسات الأميركية، ويرتكز كثيراً جداً على خيارات أميركا نفسها. فالقوة الأوروبية الناعمة يمكن استخدامها لمساعدة الولايات المتحدة أو للإضرار بها، وذلك يعتمد على طريقة سلوك أميركا.

## آسـيا

وتملك البلدان الآسيوية أيضاً مصادر محتملة مثيرة للإعجاب في مجال القوة الناعمة. ذلك أن فنون ثقافات آسيا القديمة وأزياءها، ومطابخها كان لها من قبلُ تأثير قوي على أجزاء العالم الآخر طيلة قرون. ولكن آسيا مرت أيضاً بفترة انحطاط نسبيّ وتخلفت وراء الأمم الأوروبية التي مرت بعصر الثورة الصناعية فأدى ذلك إلى تقليص تأثير آسيا وقد قدّر بنك التنمية الآسيوي أنه بداية العصر الصناعي عام 1820 كانت آسيا تمثل ثلاثة أخماس الإنتاج العالمي. وبحلول عام 1940 كن هذا القدر قد هبط إلى الخمس، بالرغم من أن آسيا كانت موطناً لثلاثة أخماس سكان العالم. غير أن النمو الاقتصادي السريع في آسيا قد أعاد المقدار إلى الخُمسين اليوم. ويتكهن المصرف المذكور بأن آسيا تستطيع العودة إلى مستوياتها التاريخية عند حلول العام 2025 [27]. ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان لدى الصين، أكبر بلد آسيوي، معدلات نمو سنوي عالية من 7٪ إلى 9٪، مما



أدى إلى مضاعفة إجمالي ناتجها الوطني إلى ثلاثة إضعاف، بطريقة لافتة للنظر، وتعزيز سمعتها وقوتها الناعمة. ومع ذلك فحتى الصين لا يزال أمامها شوط طويل. وهي تواجه عقبات كثيرة تعرقل تنميتها. وعند بداية القرن الحادي والعشرين، كان الاقتصاد الأميركي أكثر من ضعف حجم الصين، وكما لاحظ كاتب عمود صحفي في سنغافورة، فإنه "عندما يأتي الأمر إلى القوة الناعمة، فسوف تستغرق الصين وقتاً أطول بكثير قبل أن يصبح لها تأثير قريب مما تتمتع به الولايات المتحدة الآن"[28].

وفي خمسينيات القرن العشرين، كان ذكر آسيا يستدعي صوراً من الفقر والمجاعة. ومرت فترة قصيرة نسبياً من العشق السياسي لدى بعضهم في الغرب لجاكيتات نهرو وثورة ماو وكما قال جون لينون في إحدى أغانيه في أوج أيام الحركة المعادية للحرب: "إنك إذا حملت صوراً للزعيم ماو، فإنك لن تنجح في إقناع أحد على أية حال"[29]. وقد بدأ صعود آسيا الحقيقي مع النجاح الاقتصادي لليابان. وكثيراً ما يشير الآسيويون إلى صورة طيور الوز وهي تحلق في تشكيل لوصف الطريقة التي تقوم بها بلدان آسيوية صغيرة مثل سنغافورة وكورية الجنوبية، وماليزيا، وغيرها باتباع استراتيجية اليابان بشكل وثيق لاستهداف الصناعات الاستراتيجية لتحقيق التنمية، وتمويل مشاريع كبرى، والتصدير بقوة هجومية، وحماية صناعاتها الناشئة. وكان أحد مخططي ماليزيا الاقتصاديين قد لاحظ أن "تجربة اليابان في إعادة البناء بعد الحرب، والطريقة التي جعلت بها العمال والإداريين يتعاونون، وجعلت الاقتصاد ينمو بقفزات متسارعة، تبدو لنا آسيوية جدا. فلها صلة بمجتمعنا أكثر بكثير من تجربة الغرب"[30]. وقد ازداد دخل الفرد الشخصي في اليابان من 20٪ من المستوى الأميركي في



خمسينيات القرن العشرين إلى 75 ٪ عند نهاية القرن. وهذا أداء رائع لافت للنظر لم يقتصر على جعل اليابانيين أغنياء فحسب، بل عزّز أيضاً قوةَ بلدهم الناعمة.

وساعدت المعجزة الاقتصادية الآسيوية على دعم آيديولوجية آسيوية للقيم كثيراً ما كانت ذريعة ملائمة للزعماء المستبدين للحفاظ على الاستقرار السياسي. وعلى سبيل المثال فإن ماليزيا، وسنغافورة، وأندونيسيا قاومت الضغط الهادف إلى مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان بحجة أن الغرب يحاول فرض قيم غريبة تنحاز إلى الحقوق الفردية على حضارة قديمة تعطي القيمة العليا لرفاهية المجتمع ككل. وصارت القيم الآسيوية توكيداً لهوية إقليمية للأمم بدأت في نشر عضلاتها الاقتصادية وتطوير أنظمتها السياسية الخاصة بها[31]. ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 وما تبعها من تباطؤ النمو في كثير من بلدان المنطقة، راحت ترتفع أصوات مسموعة أخرى. فذكرت **النيويورك تايمز** أن "هناك صراعاً بطيئاً ويومياً بين التقليديين من الحرس القديم - جماعة القيم الآسيوية السابقين - والمتمردين الداعين إلى مجتمع منفتح، الآخذين بتطوير نسخة محلية من القيم الغربية"[32]. فنماذج الشركات الآسيوية كانت ترتكز بشكل ثقيل على علاقات عائلية وارتباطات مع الحكومة كتيمة غير مكشوفة للآخرين الذين هم خارجها. ولكن كما لاحظت **الإيكونوميست**، فإن "انعدام الشفافية يكلف أموالاً، لأن المستثمرين الأجانب الذين ليس لديهم ثقة يطالبون بعوائد أعلى. وكل البلدان الآسيوية تتلهف على عباءة الاحترام الدولي، من عضوية نادي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مجد استضافة الألعاب الاولمبية أو كأس العالم"[33]. وقد كانت المعجزة الاقتصادية الآسيوية حقيقية وظلت زمناً تولد قوة ناعمة للبلدان الناجحة، ولكن عندما وقعت في المتاعب في

تسعينيات القرن العشرين، فقدت القدرة على إدامة الأسطورة التي دعمتها أو التي نجمت عن القيم الآسيوية.

واليابان لديها مصادر محتملة للقوة الناعمة أكثر من أي بد آسيوي آخر. فهي أول بلد غير غربي استطاع أن يقوم بالتحديث الكامل إلى درجة التساوي مع الغرب في الدخل والتكنولوجيا مع إثبات إمكانية الحفاظ على ثقافة فريدة من نوعها. فاليابان اليوم تحتل

- ... المرتبة الأولى في العالم في براءة الاختراع.
- ... المرتبة الثالثة في النسبة المئوية من إجمالي الإنتاج المحلي التي تنفقها على البحث والتطوير والتنمية.
- ... الثالثة في الأسفار الجوية الدولية.
- ... المرتبة الثانية في مبيعات الكتب والموسيقى.
- ... المرتبة الثانية في عدد مضيفي شبكة الانترنت.
- ... المرتبة الثانية في صادرات التقانة العليا.
- ... المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنمائية.
- ... المرتبة الأولى في طول حياة الإنسان المتوقعة[34].

واليابان موطن لثلاث من أهم 25 ماركة تجارية متعددة الجنسيات، هي تويوتا، وهوندا، وسوني[35]. وفي ثمانينيات القرن العشرين استمدت اليابان قوة ناعمة لا يستهان بها من براعتها التصنيعية. ولاحظ الكاتب دوغلاس ماكفري أن " كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات الأميركية، في بحثهم عن معلومات إرشادية عن كل شيء في اليابان، من "الدوائر النوعية" إلى إدارة عمليات الجرد "في الوقت المناسب تماماً"، راحوا يشترون أكداساً من الكتب حول الأساليب الفنية للإدارة في اليابان"[36].

غير أن سمعة اليابان في البراعة الاقتصادية الفائقة فقدت بريقها بسبب بطء حركة اقتصادها لمدة عشر سنوات في تسعينيات القرن العشرين، ولكن ذلك لم يؤدِّ إلى محو مصادر قوتها الناعمة. وقد كتب ماكفري: "بدلاً من الانهيار تحت وطأة المحن السياسية والاقتصادية، فإن تأثير اليابان الثقافي العالمي راح يتنامى. والواقع أن اليابان لديها الآن تأثير ثقافي يمتد من الموسيقى الشعبية إلى المنتجات الاستهلاكية الإليكترونية، ومن الهندسة المعمارية إلى الأزياء، ومن الأطعمة إلى الفنون أكبر مما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين، عندما كانت قوة اقتصادية عظمى"[37].

فالمصنعون اليابانيون يتحكمون بالموقع في ألعاب الفيديو المنزلية. وقد ظلت الصور اليابانية تسيطر على أحلام الأطفال بشكل جاهز تماماً على مدى الأعوام الخمسة الماضية بخليط من الجاذبية والقوة. فمسلسلات بوكيمون الكرتونية تذاع في 65 بلداً. والصور المتحركة اليابانية لها شعبية كبرى عند صانعي الأفلام وعند المراهقين الأميركيين. كما أن أسلوبها قد فاض ليشمل اتجاهات فن التصميم الأميركي كذلك[38]. وقد ظلت ثقافة اليابان الشعبية تنتج مصادر محتملة للقوة الناعمة حتى بعد أن تباطأت حركة اقتصادها.

وليست جاذبية الثقافة اليابانية قاصرة على موسيقاها الشعبية. إذ إن فنون اليابان التقليدية، وتصميمها، ومطبخها تجد أتباعاً خارج بلادها منذ زمن طويل. فالمؤلفون من أمثال كينزابورو أوي الفائز بجائزة نوبل لديهم جمهور دولي واسع. وفي مجال الأفلام يعتبر آكيرا كوروساوا واحداً من المخرجين العظام في كل الأزمنة، كما أن سيجي أوزاوا، المدير السابق لفرقة بوسطن السيمفونية، يحظى بشهرة واسعة في مجال الموسيقى الكلاسيكية. وتستفيد اليابان أيضاً من الجاذبية الثقافية لطرقها الروحية التقليدية كالمذهب البوذي والفنون العسكرية.

ولكن هناك حدود لقوة اليابان الناعمة أيضاً. فعلى عكس ألمانيا، التي تبرأت من عدوانها الماضي وتصالحت مع جيرانها في إطار الاتحاد الأوروبي، فإن اليابان لم تتصالح بشكل كامل مع سجلها في العدوان الخارجي في ثلاثينيات القرن العشرين. فرواسب الشك الباقي المتخلفة في البلدان كالصين وكوريا تضع حدوداً لقوة اليابان الناعمة. وتتمتع اليابان الآن بإعجاب كامل من جيرانها الآسيويين. فقد جرى استطلاع في عام 1996 بطرح سؤال حول الملامح الجذابة في الثقافة اليابانية، فأظهر 72 بالمئة من الصينيين أنهم مهتمون بالأدوات المنزلية اليابانية، و61 بالمئة تركز اهتمامهم على أسلوبها في إدارة الأعمال، وأن المهتمين بالتلفزيون الياباني كانوا 11 بالمئة فقط، بينما اهتم 5 بالمئة بالموسيقى اليابانية و 7 بالمئة بطراز الحياة اليابانية[39]. وبالمثل فقد أظهر استطلاع أجرته مجلة نيوزويك الأسبوعية الأميركية عام 2001 أن 65 بالمئة من الأميركيين يجدون اليابان "مثيرة للإعجاب" بينما كان هناك 27 بالمئة فقط يعتقدون أن اليابانيين "متغطرسون". ولم يكن هناك سوى 34 بالمئة من الكوريين الجنوبيين يجدون أن اليابان مثيرة للإعجاب، بينما اعتبر 59 بالمئة منهم اليابانيين متغطرسين[40].

ومثل أوروبا تواجه اليابان تحديات سكانية خطيرة. فعند حلول منتصف القرن الحادي والعشرين قد يتقلص عدد سكان اليابان بنسبة 30 بالمئة، إلاّ إذا اجتذبت 17 مليون مهاجر، وهذه مهمة صعبة في بلد ظل تاريخياً يقاوم الهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن التكلم باللغة اليابانية ليس واسع الانتشار، والمهارات اليابانية باللغة الإنكليزية تحتل واحدة "من أسوأ المراتب في آسيا، مما يجعل اجتذاب مواهب دولية إلى جامعاتها عملية صعبة"[41]. كما أن اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء الياباني مؤخراً للبحث في تحديد أهداف اليابان في القرن الحادي

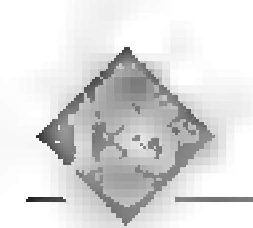
والعشرين قد دعت إلى إعادة اختراع اليابان[42]. ومع ضعف العملية السياسية، والحاجة إلى مزيد من إلغاء القيود والتنظيمات، وشيخوخة السكان، ومقاومة الهجرة، فإن إجراء مثل هذا التغيير لن يكون سهلاً، وقد يستغرق استكماله أكثر من عقد من الزمن[43]. ولكن مع سجل اليابان لإعادة اختراع نفسها في الماضي مرتين - بعد ثورة الميجي في القرن التاسع عشر، وبعد الحرب العالمية الثانية - إضافة إلى مهارات الشعب الياباني غير المتناقصة، واستقرار المجتمع، ومجالات القيادة التكنولوجية (مثل تطبيقات الإنترنت المتنقلة)، والمهارات التصنيعية، فإن ذلك التغيير ليس مستحيلاً.

وقبل عقد من الزمن، كان بعض المراقبين يعتقدون أن التعاون الوثيق بين الحكومة والصناعة في اليابان سيعطيها مكانة قيادية للقوة الناعمة في عصر المعلومات. فاليابان تستطيع أن تطور قدرة على التلاعب بالتصورات الإدراكية بشكل فوري في جميع أنحاء العالم و"تدمير التصورات التي تعيق الازدهار الاقتصادي الياباني وقبولها ثقافياً"[44]. فعندما قامت مؤسسة ماتسوشيما بشراء شركة الأفلام الأميركية MCA، قال رئيسها إنه لن يتم إنتاج أفلام تنتقد اليابان[45]. وحاولت أجهزة الإعلام اليابانية أن تجد طريقها لدخول الأسواق العالمية، وبدأت شبكة تلفزيون NHK التي تملكها الحكومة بإذاعة برامج بالإنكليزية عن طريق الأقمار الصناعية. غير أن هذا المشروع قد فشل، حيث كانت تقارير NHK تبدو متخلفة وراء المنظمات الإخبارية التجارية، فاضطرت الشبكة إلى الاعتماد في محتوياتها على الـ CNN والـ ABC الأميركيتين[46]. ولا يعني هذا أن اليابان تنقصها مصادر القوة الناعمة[47]. ولكن ثقافة اليابان موجهة إلى الداخل أكثر بكثير من الثقافة الأميركية، وعدم استعادة حكومتها للتعامل بصراحة مع

تاريخ ثلاثينيات القرن العشرين يستمر في الحدّ من قدرتها على تحويل تلك المصادر إلى قوة ناعمة، بمعنى الحصول على نتائج السياسة التي ترغب فيها.

وفي مجال أبعد في المستقبل، تلوح كل من الصين والهند كائنين من عمالقة آسيا. وهناك علامات على التوسع في مصادر قوتهما الناعمة. ففي عام 2000، فاز القاص الصيني غاو كسينغجيان على أول جائزة نوبل في الأدب، وبعد ذلك بعام تبعه الكاتب الهندي في المهجر، ف. س. نيبول. وفي حزيران/ يونيو عام 1997، خصصت **النيويوركر** عدداً كاملاً لقصص من تأليف كتّاب هنود. وأصبح فلم **النمر الرابض، التنين المختبئ**، أعلى الأفلام غير الناطقة بالإنكليزية دخلاً. وكانت أفلام هندية مثل **الزواج الموسمي** ناجحة في شباك التذاكر في الولايات المتحدة[48]. كما أن ياو مينغ، النجم الصيني لفريق صواريخ هيوستن لرابطة كرة السلة الوطنية، يمكن أن يصبح مايكل جوردان آخر، والصين مستعدة لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام 2008. ثم إن استثمار الصين في الرحلات الفضائية المأهولة بالبشر يساعد أيضاً على زيادة نفوذها وجاذبيتها. أما مجموعات المهاجرين الكبيرة في الولايات المتحدة - وهي مكونة من 4.2 مليون صيني و 7.1 مليون هندي - فقد زادت من اهتمام الأميركيين بوطنَيْها الأصليَّيْن. وعلاوة على ذلك، فإن الاتصالات وثيقة في صناعة المعلومات، إذ إن شركات التقانة العليا الأميركية تستخدم المنتسبين إلى بنغالور أو تشيناي بشكل متزايد لتقديم خدمات حقيقية هنا.

ولكن الوعد الحقيقي للصين والهند ينتظرهما في المستقبل. فالنمو الاقتصادي السريع يحتمل أن يزيد قوة البلدين الصلبة والناعمة على حد سواء. أما الآن، فليس أي من هذين البلدين في مرتبة عالية



على قائمة مختلف مؤشرات المصادر المحتملة للقوة الناعمة التي تملكها كل من الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان. وبينما تعطي الثقافةُ شيئاً من القوة الناعمة، فإن السياسات والقيم المحلية تضع حدوداً، ولاسيما في الصين حيث يخشى الحزب الشيوعية الصيني من السماح بحرية فكرية أكثر من اللازم، ويقاوم التأثيرات الخارجية. وللبلدين كليهما سمعة بوجود فساد كبير في حكومتيهما. صحيح أن الهند تستفيد من السياسة الديمقراطية، ولكنها مع ذلك تعاني من حكومة مفرطة البيروقراطية. كما أن إحياء التطرف الهندوسي وقتل مسلمين في كوجرات قد لوث سمعتها الديمقراطية. وفي السياسة الخارجية أيضاً، تعاني سمعة البلدين من مشاكل صراعات مزمنة، حول تايوان وكشمير على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جاذبية الصين المستبدة يحدّ منها في أميركا القلق من أنها قد تصبح تهديداً في وقتٍ مّا في المستقبل. فالقوة الناعمة للبلدان الآسيوية يحتمل أن تزيد في المستقبل، ولكنها في هذه المرحلة متخلفة في مصادر القوة الناعمة وراء الولايات المتحدة وأوروبا.

وبالطبع فإن هناك بلداناً أصغر في آسيا ومناطق أخرى تتمتع بقوة ناعمة كذلك. فكوريا الجنوبية وتايلاند تجتذبان الآخرين عن طريق تقدمهما الاقتصادي والديمقراطي. بل لقد اكتشفت تايلاند أن الأجانب يحبون الأطعمة التايلاندية، فوضعت حكومتها نصب عينيها هدف تعزيز المطاعم التايلاندية في الخارج كطريقة "ذكية ضمنية تساعد على تعميق العلاقات مع البلدان الأخرى"[49]. فالقوة الناعمة متاحة لكل البلدان. وكثير من البلدان تستثمر في طرق استخدام مصادر القوة الناعمة كي "تضرب بأكثر من وزنها" في السياسة الدولية. وكما رأينا في الفصل الأول. فقد وسعت النرويج جاذبيتها

بسياسات بارعة حتى في أثناء قيامها خارج الاتحاد الأوروبي. وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت أكثر البلدان الأوروبية تمتعاً بثقة الآخرين هي البلدان الصغيرة كسويسرا واسكندنافيا ومجموعة البنيلوكس[50]. وبالنسبة لبلدان كثيرة فإن أفكار كندا الدستورية "كانت مؤثرة بشكل غير متناسب، بل ربما أكثر تأثيراً من الأفكار الدستورية الأميركية"[51]. ثم إن جنوب إفريقيا محط إعجاب بسبب تقدمها في التغلب على الفصل العنصري بطريقة سلمية. والبرازيل تُبْرِزُ جاذبية معنية من ثقافتها الناضجة ووعدها في المستقبل. فالبلدان الأصغر والأضعف، حتى رغم أنها لا تملك مصادر قوة شاملة تضاهي أكبر البلدان، تستطيع أن تشكل تحديات أكبر مما قد يوحي به حجمها العسكري. وليست الدول وحدها هي القادرة على تشكيل مثل ذلك التحدي.

## الفاعلون من غير الدول

لقد تميز عصر المعلومات لدور ذي أهمية آخذة بالتزايد للفاعلين من غير الدول على المسرح الدولي. فالمنظمات الخاصة تعبر الحدود الوطنية بصورة متزايدة. وليس هذا جديداً بأكمله، ولكن ثورة المعلومات أدت إلى زيادة كبيرة ومفاجئة في حجمها ونطاقها في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية من ستة آلاف إلى ما يقرب من ستة وعشرين ألفاً أثناء تسعينيات القرن العشرين وحدها. بل إن الأرقام لا تخبرنا بالقصة كلها، لأنها تمثل المنظمات والمؤسسات بشكل رسمي فقط[52].

وتدعي منظمات غير حكومية كثيرة أنها تعمل باعتبارها "ضميراً عالمياً" تمثل مصلحة عامة واسعة تتجاوز نطاق فرادى الدول. فهي تطور معايير جديدة بصورة مباشرة بالضغط على الحكومات ورجال

الأعمال القياديّين لتغيير السياسات، وبصورة غير مباشرة بتغيير التصورات العامة لما ينبغي على الحكومات والمؤسسات أن تفعله. أما من حيث مصدر القوة، فإن هذه المجموعات الجديدة نادراً ما تملك الكثير من القوة الصلبة (مع أن من الجدير بالملاحظة أن ميزانية مجموعة السلام الأخضر في عام 2001 كانت 175 مليون دولار، بالمقارنة مع ميزانية منظمة التجارة العالمية المتعددة الحكومات في عضويتها، والتي لم تزد على 90 مليوناً). وعلى أي حال، فإن ثورة المعلومات قد وسعت كثيراً القوة الناعمة للمنظمات غير الحكومية[53]. بما أن المنظمات غير الحكومية قادرة على اجتذاب الأتباع، يتعين على الحكومات أن تأخذها في الحسبان سواء كحلفاء أم كخصوم ومن وجهة النظر الأميركية، فإنه من الجدير بالملاحظة أن بروكسل، ولندن، وباريس تتقدم على واشنطن ونيويورك كمدن مضيفة للمنظمات الدولية غير الحكومية[54].

ثم إن الزيادة لم تقتصر على الاتصالات العابرة للقومية، بل شملت أيضاً عدد أنواع هذه المنظمات. فقبل بضعة عقود، كانت المنظمات البيروقراطية الكبيرة ذات الميزانيات الضخمة الثقيلة كالشركات متعددة الجنسيات والكنيسة الرومانية الكاثوليكية هي أكثر نمط نموذجي معروف للمنظمة عابرة القومية. فالقوة الناعمة لأسماء علامات الشركات التجارية ظلت معروفةً طيلة عقود من الزمن. ومثل هذه المنظمات تبقى مهمة، ولكن الكلفة المخفضة في عصر الإنترنت قد فتحت المجال لشبكات المنظمات الفضفاضة ذات الموظفين القليلين في مقر قياداتها، بل وللأفراد. وهذا جزء من دمقرطة التكنولوجيا التي ناقشناها في الفصل الأول. إن هذه المنظمات غير الحكومية والشبكات المرنة فعالة بشكل خاص في افتراق الدول دون مراعاة

الحدود. وبما أن مثل هذه الشبكات كثيراً ما تضم مواطنين ذوي مكانة مرموقة في السياسة المحلية لدول عديدة، فإنها قادرة على تركيز انتباه أجهزة الإعلام والحكومات على قضاياها. فهي تخلق نمطاً جديداً من الائتلافات السياسية عابرة القومية. وعلى سبيل المثال، فإن الائتلاف بحظر الألغام الأرضية قد جمع معاً منظمات غير حكومية، ومشاهير، وسياسة في بلدان كثيرة.

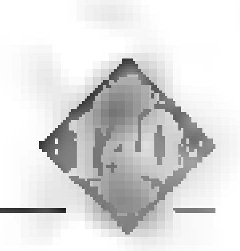
وثورة المعلومات تجعل الدول أكثر مساميّة. فإن الحكومات مضطرة الآن إلى اقتسام المسرح مع ممثلين قادرين على استخدام المعلومات لتعزيز قوتهم الناعمة، والضغط على الحكومات بصورة مباشرة، أو غير مباشرة لحشد جمهورها وتعبئته. ونظراً لقوة كتاب الافتتاحيات ذوي المصداقية والملقنين القادرين على تلمس طريقهم وسط شلال من المعلومات المتاحة في عصر الإنترنت، فإن الطريقة التقريبية لقياس الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية هي النظرة إلى عدد مرات ورود ذكر هذه المنظمات في مطبوعات الاتجاه الرئيس السائد في وسائل الإعلام. فحسب هذه المقاييس، أصبحت المنظمات غير الحكومية لاعبة راسخة الأدوار في معركة كسب اهتمام المحررين ذوي النفوذ المباشر. وعلى سبيل المثال، فبعد قيام منظمة مراقبة حقوق الإنسان بإصدار **تقريرها العالمي لعام** 2003، الذي تضمن نقداً قومياً للحكومة الأميركية على طريقة إدارتها للحرب على الإرهاب، ظهرت مقالات في 228 صحيفة ومجلة على امتداد الأيام العشرة التالية تذكر تلك المنظمة[55].

وعلى مدى العقد الماضي، كانت التغطية الإخبارية تعكس نمو هذا القطاع العام، زاد استخدام اصطلاح "المنظمات غير الحكومية" سبعة عشر ضعفاً منذ عام 1992. وهذه الزيادات المضاعفة لورود الذكر

لأجهزة إعلام المجرى الرئيس السائد لم تقتصر على منظمة مراقبة حقوق الإنسان، بل تعرضت لها أيضاً منظمات غير حكومية أخرى مثل منظمة العفو الدولية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والسلام الأخضر، وأطباء بلا حدود، ومنظمة الشفاء الدولية.

ففي عصر المعلومات، فإن الحكومات التي تريد أن ترى نمواً اقتصادياً سريعاً تجد أنها لم تعد قادرة على إبقاء الحواجز قائمة في وجه تدفق المعلومات، وهي الحواجز التي كانت تاريخياً تحمي المسؤولين من النظرات الخارجية الفاحصة. فحتى البلدان الكبيرة ذات القوة الصلبة، كالولايات المتحدة، تقع تحت هذا التأثير. وعلى سبيل المثال فإن حملة قامت بها المنظمات غير الحكومية قد ساعدت على إسقاط اتفاقية مقترحة لاستثمار متعدد الأطراف في أواخر تسعينيات القرن العشرين. واستخدمت تلك المنتظماتُ الإنترنت للتخطيط لتعطيل مؤتمر قمة منظمة التجارة العالمية عام 1999 الذي صار يُعْرَفُ باسم "معركة سياتل". وقد عارض البنتاغون معاهدة لتحريم الألغام الأرضية، ولكن ائتلافاً مختلطاً من منظمات قائمة على أساس الإنترنت، تعمل مع حكومات متوسطة القوى مثل كندا، وسياسيين فرديين ومشاهير مرموقين مثل الأميرة ديانا، استطاع أن يخرج المعاهدة إلى حيز الوجود في عام 1997. وهناك مثال آخر هو مصادقة أعضاء منظمة الصحة العالمية المئة واثنين وتسعين اتفاقية إطار السيطرة على تجارة التبغ في أيار/ مايو عام 2003. فقد كانت لدى الولايات المتحدة في بادئ الأمر اعتراضات قوية على المعاهدة، ولكنها أسقطتها في مواجهة موجة من الانتقاد الدولي(56).

ومن الاستعمالات الآسرة في الإنترنت في التلويح الناجح للقوة الناعمة حالة سياسة المجتمعات المهاجرة في بلدان الاغتراب، ويلاحظ ديفيد بوليبه، الخبير في تأثير التقنيات الرقمية، "أن الإنترنت كانت



هدية من السماء لمثل هؤلاء السكان لأنها تمكن أعداداً كبيرة من الناس المنعزلين جغرافياً والذين لهم تاريخ مشترك أن ينظموا أنفسهم في مجتمعات افتراضية كبيرة"[57]. فالإنترنيت مكنهم من تقديم أفكار جذابة بديلة لتلك الموجودة في وطنهم الأصلي. كما أن ارتباطات الإنترنيت بين الرعايا الأجانب والمواطنين المحللين قد ساعدت على إشعال احتجاجات في بكين ضد المشاغبات المعادية للصين التي كانت تحدث في إندونيسيا في عام 1998. فالشعور بالإحباط لدى الصينيين الذين يعيشون في إندونيسيا تم نقله إلى بكين بسرعة لافتة للنظر. وبالمثل، كانت الانترنيت حساسة الأهمية في نشر أخبار عن أفعال الحكومة أثناء انتخابات كانت مثار نزاع ومطاعن.

ومن بين الأمثلة على مجموعة مغتربين استخدمت الانترنت وغيرها من مصادر الإعلام بطريقة فعالة للتأثير على النتائج السياسية في موطنها الأصلي مجموعة المغتربين الغانيّين. ففي انتخابات عام 2000، وهي أول فرصة حقيقية للغانيين كي يغيروا حكومتهم من خلال وسائل ديمقراطية، كانت شبكة المغتربين حساسة الأهمية في حشد الدعم والأموال لمرشح المعارضة. فقامت الشبكات المجتمعية الجاهزة على الخط (Online) مثل مجموعة غانا للضبط الرقمي، المؤسسة في نيويورك عام 1999 بتعبئة الغانيين المغتربين في الولايات المتحدة في حملة هجومية لتغيير النظام في غانا. ففي عام 2000 تم تشجيع أعضاء هذه المجموعة على "إيجاد كل وسيلة (كالبريد الإلكتروني، والهواتف... إلخ) للاتصال مع أسرهم في الوطن كي يخرجوا من بيوتهم للتصويت في الانتخابات الوطنية. وقد أعادت هذه المجموعة تركيز مهمتها الآن على اجتذاب معونات إنمائية لغانا، وهي منشغلة حالياً في عملية إقامة شبكة بين المغتربين الغانيين الذين يبلغ

تعـدادهم مليـونين ونصف مليـون كي يزيـدوا تدفق رؤوس الأمـوال إلى وطنهم الأم[58].

وكثيـراً ما تكون الشـركات عابرة القوميـة هدفاً لأنشطة المنظمات غير الحكومية، كالحملات ضد الشركات التي تدفع أجوراً منخفضة للعمال في البلدان الفقيرة، "لفضحها بأسمائها ووصمها بالعار". وهي حملات تنجح أحياناً لأنها تستطيع أن تشكل تهديداً ذا مصداقية بحرمان الشركات من القوة الناعمة لأسماء علاماتها التجارية العالمية النفيسة. فعندما اعتزمت شركة شلّ أن تتخلص من منصة برنت سبار للحفر في أعماق المحيط التي قيل بأنها ستلوث مياهه، نظمت منظمة السلام الأخضر حملة مقاطعة أرغمت شل على اختيار تفكيك تلك المنصة على الشاطئ، وهو اختيار أبهظ كلفة. وكان من العجيب أنه عندما تكشف للناس فيما بعد أن نية شل الأصلية كانت أفضل للبيئة، تضررت سمعة السلام الأخضر وقتها الناعمة. وعلى أية حال، فقد قررت شل أن عليها أن تزيد انتباهها للمنظمات غير الحكومية: كما أعلنت الشركة مؤخراً أنها لن تحفر في أية بقع تعتبرها اليونسكو مواقع تراث عالمي. وجاء هذا القرار بعد عامين من خضوع شل لضغط المختصين بالبيئة وشطب خططها للحفر في موقع تراث عالمي في بنغلاديش[59]. وقد اضطرت شركات الأدوية عابرة القومية، تحت ضغط العار الذي وصمتها به المنظمات غير الحكومية، إلى التخلي عن دعاواها القضائية في جنوب إفريقيا حول الاعتداءات على براءات اختراعها المسجلة لأدوية مرض الإيدز في عام 2002، لأن **الفاينتشال تايمز** ذكرت أن "مطالبة الشركات التجارية الكبرى بتحمل مسؤولية اجتماعية أكبر صارت مطالبة ارتفع صوتها أكثر، وأصبحت أفضل تنظيماً وأكثر شعبية وأدت حملات مماثلة لفضح الأسماء والوصم

بالعار إلى التأثير على أنماط الاستثمار والتوظيف في ماتيل، ونايق وشركات كثيرة أخرى.

وتختلف المنظمات غير الحكومية اختلافاً هائلاً في تنظيمها، وميزانياتها، وخضوع أعضائها للمساءلة، وشعورها بالمسؤولية عن دقة مزاعمها. وبحسب ذلك تتفاوت قوتها الناعمة. فبعض المنظمات غير الحكومية أكثر مصداقية وتمتعاً بالثقة من الحكومات، وبعضها ليس كذلك. وعلى وجه العموم، فقد أظهر استطلاع حديث في أوروبا أن 42 بالمئة من الأوروبيين يميلون إلى الثقة بالمنظمات غير الحكومية، بينما أعرب 36 بالمئة عن عدم ثقتهم بها. غير أن عدد غير الواثقين بها قد زاد على عدد الواثقين في بريطانيا وألمانيا"(60). وهكذا فإن هناك مبالغة مفرطة في تسمية بعض النشطاء لهذه المنظمات "القوة العالمية العظمى الأخرى". ولكن الحكومات تعرّض نفسها للخطر إذا تجاهلتها في الوقت ذاته. ذلك أن لبعضها سمعة ومصداقية تعطيانها نفوذاً سياسياً مثيراً للإعجاب على الصعيدين المحلي والعالمي. وهناك منظمات غير حكومية أخرى قد تفتقر إلى المصداقية في صفوف المواطنين المعتدلين، ولكن لديها مهارات في التنظيم والاتصالات تتيح لها أن تحشد مظاهرات لا تستطيع الحكومات أن تتجاهلها. فليس هناك اجتماعات دولية يمكن التخطيط لها اليوم دون أخذ احتمال المظاهرات في الحسبان، إلاّ فيما ندر. وسواء كان ذلك جيداً أم سيئاً، فإن المنظمات غير الحكومية ومنظمات شبكة الإنترنت تملك مصادر قوة ناعمة، ولا تتردد في استخدامها.

وعلى مدى قرون، ظلت الحركات الدينية المنظمة تمتلك قوة ناعمة. فالكنيسة الرومانية الكاثوليكية منظمة على نطاق عالمي، ويتمسك كثير من الكاثوليك بتعاليمها حول قضايا مثل ضبط عدد

الولادات، والإجهاض، تمسكاً ناجماً عن الجاذبية، لا عن الإرغام. وهناك منظمات دينية أخرى - من بينها بروتستانتية، وإسلامية، وبوذية - لها جهود تبشيرية مستفيضة اجتذبت ملايين الناس للتمسك بتعاليمها، ولا سيما في أميركا اللاتينية وإفريقيا في العقود الأخيرة من الزمن. ولكن كما رأينا في الفصل السابق، فإن المنظمات الدينية غير المتسامحة يمكن أن تنفّر، وأن تجذب كذلك. وفي بعض الظروف، فإن التبشير الهجومي يمكن أن يدمر القوة الناعمة بدلاً من أن يخلقها.

إن المنظمات الحكومية الدولية، مثل هيئة الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية، تستطيع أيضاً أن تطور قوةً ناعمة. وعلى وجه الدقة، فإنها من صنع الدول التي شكلتها، ولكن الدبلوماسية ضمن المنظمات المختلفة تكتسب مميزات تعكس الإجراءات والثقافة الفريدة من نوعها لكل منظمة. وهكذا فإن سمعة الأمم المتحدة مثلاً دون مقارنة التناقض بين أدوار الجمعية العامة (بخطبها البليغة الطنانة) ومجلس الأمن (بحقوق الفيتو)، وكذلك الإذعان لمراعاة التجمعات الإقليمية، مما ينتج انحرافات ضارة مثل ترؤس ليبيا للجنة حقوق الإنسان. كما أن شخصية الأمين العام وبراعته يمكن أن تؤثر على سمعة المنظمة. فكوفي عنان، مثل البابا، ليس تحت إمرته قوات، ولكن شعبيته ومكانته تضمنان انتباه الناس لتصريحاته. وليست الأمم المتحدة مصدر الشرعية الوحيد في السياسة العالمية. ولكن طابعها العالمي الشامل، وإطارها القانوني، وجاذبيتها النسبية تضفي على تصويتاتها وإعلاناتها درجةً كبيرة من الشرعية. وإن سمعة الأمم المتحدة، وبالتالي قوتها الناعمة، عرضة للتأثر بالأحداث السياسية المتغيرة. وعلى سبيل المثال، فإن قرار أميركا بدخول الحرب على العراق دون قرار ثانٍ من مجلس الأمن قد أضر بسمعة الأمم المتحدة وسمعة أميركا كذلك، وجعل

أغلبيات في 19 بلداً استطلعت الآراء فيها تقول إن الأمم المتحدة لم تعد لها أهميتها السابقة في معالجة الصراعات الدولية[61]. ومن جهة أخرى، فإن أكثر من ثلثي سكان الولايات المتحدة وأوروبا ظلوا يعطون الأمم المتحدة مكانة مفضلة بعد تلك الحرب[62]. وظلت السمعة العامة للأمم المتحدة تتذبذب متقلبةً على مدى السنين. فالثقة بالأمم المتحدة في أوروبا بعد الحرب على العراق هي دون مستوى الثقة بها عام 2002، ولكنها تظل مضاهية لما كانت عليه في تسعينيات القرن العشرين. أما في الولايات المتحدة، فإن معدلات التقدير الشامل للأمم قد قفزت عائدة إلى مستويات ما كانت عليه قبل الحرب، بعد فترة هبوط قصيرة. بل إن معدلات تحبيذ عمل الأمم المتحدة عند الأميركيين كانت في الواقع أقل في الثمانينيات من معدلات ما قبل الحرب على العراق (28 بالمائة عام 1985؛ و38 بالمائة في آذار/ مارس عام 2003) ووصلت إلى أخفض نقطة تاريخية لها في أثناء الحرب الكورية (23 بالمائة في أيار/ مايو عام 1951)[63]. ومع مرور الزمن فإن جاذبية الأمم المتحدة ومصادر قوتها الناعمة تختلف وتتفاوت، ولها حدودها، ولكن الحكومات لا تستطيع تجاهلها دون دفع ثمن لذلك التجاهل.

ثم إن القوة الناعمة قد تلتصق بمنظمات وشبكات ذات حقد وضغينة. فالقوة الناعمة تعتمد على جمهور مستعد للتلقي حتى ولو كانت عين الناظر شريرة. فالمنظمات الإرهابية عابرة القومية مثل القاعدة قد تكون منفرة لغالبية العالم، ولكن من الواضح أنها جذابة لبعض المتطرفين. وإذا كان الاتحاد السوفييتي والشيوعية قد قدما أخطر التحديات للولايات المتحدة في مجال القوة الناعمة في أثناء الحرب الباردة، فإن أخطر التحديات اليوم تأتي من المنظمات والعقيدة



الآيديولوجية الإسلامية المتشددة. ومن سخرية القدر أن سيد قطب، الشخصية الفكرية المهمة للإسلاميين المتشددين، كان أخاً مسلماً عاش فترة قصيرة في الولايات المتحدة فأثار اشمئزازه ما اعتبره انعدام المعنى في الحياة الأميركية[64]. وكما لوحظ آنفاً، فإن الثقافة الجذابة لكثيرين قد تكون منفرة للبعض.

وقد حظي نشوء التشدد الإسلامي بمساعدة كبيرة من الدولة في المملكة العربية السعودية، حيث وافقت العائلة المالكة على نشر المذهب الوهابي كوسيلة لاسترضاء رجال الدين، وبذلك اشترت "شرعيتها السياسية على حساب الاستقرار في أماكن أخرى"[65]. وبما أن تمويل المؤسسات يأتي من وزارات الحكومة ومن الصداقات الخاصة كذلك، فإن تقدير النفقات الكلية مستحيل عملياً. وقد شهد أحد الخبراء أمام الكونغرس بأن ... قد أنفقوا ما يقرب من 70 مليار دولار على مشاريع المساعدات منذ سبعينيات القرن العشرين. وذكر آخرون أن رعايتهم تشمل 1500 مسجد و2000 مدرسة في جميع أنحاء العالم، من إندونيسيا إلى فرنسا[66]. وهذه المؤسسات كثيراً ما تزيح مؤسسات أكثر منها اعتدالاً وأضعف تمويلاً تنشر تفسيرات للإسلام أكثر اعتدالاً[67]. وحتى لو كانت هذه الأرقام غير صحيحة، فإن جزءاً من هذه الدولارات يتضاءل أمامه ما أنفقته الولايات المتحدة على دبلوماسيتها العامة في العالم الإسلامي.

ومن سخرية القدر أن القوة الناعمة لم تثبت أنها مصدر تستطيع الحكومة السعودية أن تسيطر عليه أو تستخدمه للحصول على نتائج

مؤاتية. وبدلاً من ذلك فقد كانت مثل تلميذ الساحر الذي عاد ليعذّب مدربه الأصلي ويفسد عمله.

وقد تم الإمساك بلقطة من هذا الوضع عن طريق استطلاع أجري في بلدان غالبيتها الساحقة من المسلمين بعد فترة قصيرة من الحرب على العراق. فقالت مجموعات من الناس في إندونيسيا، والأردن، وباكستان، والمغرب، والسلطة الفلسطينية إن لديهم كثيراً من الثقة أو شيئاً من الثقة في أن أسامة بن لادن يعمل الشيء الصحيح فيما يتعلق بالشؤون الدولية. وفي تلك البلدان نفسها، كان للأغلبيات الساحقة ثقة بابن لادن أكثر من ثقتهم بجورج ووكر بوش وطوني بلير. وبالرغم من أنه ليس عجيباً أن تكون لدى كثير من المسلمين مشاعر عن بوش و بلير في أعقاب الحرب على بلد مسلم، فإن حقيقة كون ابن لادن يوحي بالثقة قد بعثت برسالة واضحة إلى الأميركيين عن القوة الناعمة لعدوهم اللدود. وقد كثرت الأدلة والحكايات في خريف عام 2001، في أعقاب 9/11 عندما جاءت تقارير من إفريقيا بأن "أسامة" صار اسماً للأولاد الذكور له شعبية، وتقارير من باكستان بأن القمصان القطنية التي تخمل عبارات تمجد ابن لادن قد راجت مبيعاتها جيداً. ولعل ذلك كان في جزء منه تنويعاً على الأساطير التقليدية عن روبن هود بين الفقراء والمحرومين، ولكنه يمثل أيضاً اتجاهات أعمق في الرأي العام الإسلامي. وبما أن الحرب على الإرهاب تنطوي على حرب أهلية بين المعتدلين والمتشددين ضمن الحضارة الإسلامية، فإن قوة الإسلاميين الناعمة هي ظاهرة مقلقة وإنذار للأميركيين وغيرهم بأن يجدوا طرقاً أفضل لعرض قوة ناعمة لتقوية المعتدلين. وتستطيع المعابد النصرانية

واليهودية المعتدلة أن تؤدي دوراً مع المسلمين المعتدلين. فإبراهيم شخصية تبجّلها الديانات الثلاثة كلها، وهكذا فإن حواراً إبراهيمياً بين المسلمين، والنصارى، واليهود قد يكون مثالاً للطرق التي يستطيع الفاعلون غير الحكوميين أن يمارسوا بها قوتهم الناعمة ويخلقوا جسوراً من التفاهم.

إن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم. وهي تبقى أيضاً أقوى بلد في العالم من حيث القوة الاقتصادية والناعمة، ولكن أميركا ليست لها سيطرة في هذين الميدانيين تقرب ولو من بعيد من سيطرتها في المجال العسكري. فاتجاهات عصر المعلومات وانتشار الديمقراطية ينبغي أن تستفيد منهما القوة الأميركية الناعمة. ولكنها أيضاً ستفيد أوروبا وبلداناً أخرى قادرة على التكيف للأحوال الجديدة. غير أن ما يثير المشاكل بصورة أكبر هو أن اتجاهات عصر المعلومات سوف تزيد القوة الناعمة للفاعلين من غير الدول، الصالح منهم والطالح. ولكي تكون الولايات المتحدة على مستوى عالم تتزايد فيه قوة الآخرين الناعمة، فإنه يتعين عليها أن تستثمر أكثر في مصادر قوتها الناعمة، وأن تتعلم كيف تنجح في استخدام هذه القوة بصورة أكثر فاعلية.



# 4

## البراعة في استخدام القوة الناعمة

تستخدم الحكوماتُ القوةَ العسكريةَ كي تصدر التهديدات، وتقاتل، وكي تحقق - بمزيج من الحذق والحظ - النتائجَ المرغوبةَ في غضون زمن معقول. والقوة الاقتصادية كثيراً ما تكون قضيةً واضحةً صريحة بالمثل. فالحكومات تستطيع أن تجمد الحسابات المصرفية بين عشية وضحاها، وتستطيع أن توزع الرشاوى أو المساعدات على الفور (ولو أن العقوبات الاقتصادية كثيراً تستغرق وقتاً طويلاً في إعطاء النتائج المرغوبة، إن أعطتها على الإطلاق). والبراعة في استخدام القوة الناعمة أصعب، لأن كثيراً من مصادرها الحساسة الأهمية، كما رأينا في الفصل الأول، ليست تحت سيطرة الحكومات، وتعتمد تأثيراتها كثيراً على قبول الجمهور المتلقي لها. وعلاوة على ذلك، فإن مصادر القوة الناعمة كثيراً ما تعمل بصورة غير مباشرة، عن طريق تشكيل البيئة للسياسة، وتستغرق في بعض الأحيان أعواماً كي تعطي النتائج المرغوبة.

وبالطبع فإن هذه الفوارق هي مسألة درجات. فليست كل الحروب أو الإجراءات الاقتصادية تعطي النتائج المرغوبة على الفور - كما تشهد على ذلك الحرب الفيتنامية التي طالت ثم فشلت في آخر الأمر، أو حقيقة أن العقوبات الاقتصادية عبر التاريخ لم تعط نتائجها المقصودة إلاّ في حوالي ثلث الحالات التي جربت فيها[1]. ففي العراق،

صمد صدام حسين في وجه العقوبات أكثر من عشرة أعوام، وبالرغم من أن الحملة العسكرية الأميركية حطمت نظامه في أربعة أسابيع، فإنها لم تكن سوى الخطوة الأولى نحو تحقيق الأغراض الأميركية في العراق. وكما لاحظ ضابط عسكري سابق فإن دلالة عظمة حملة ما ليس فيما تدمره، بل فيما تخلقه. وللبتّ في هذه المسألة فإن المحلفين سيظلون يتداولون خارج قاعة المحكمة سنوات ذات عدد بخصوص الحرب على العراق[2]. وعلاوة على ذلك، فإن نشر المعلومات يمكن أحياناً أن يعطي نتيجةً مطلوبةً أو أن يمنعها. غير أن البراعة في إدارة موارد القوة الناعمة هي على وجه العموم أبطأ وأكثر تشتتاً وثقلاً من إدارة موارد القوة الصلبة.

## الجهود المبكرة

إن حقيقة كون إدارة موارد القوة الناعمة عملية صعبة المراس وتتطلب الحذر لم تمنع الحكومات من المحاولة. وخذ فرنسا كمثال. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر عززت فرنسا نشر ثقافتها في جميع أنحاء أوروبا. فلم تصبح الفرنسيةُ لغةَ الدبلوماسية فحسب، بل راحت تستخدم في أواسط البلاط في بعض البلدان الأجنبية، مثل بروسيا وروسيا. وفي أثناء الثورة الفرنسية، سعت فرنسا إلى القفز فوق رؤوس الحكومات الأجنبية لتوجيه ندائها مباشرة إلى شعوب بلدانها بتشجيع عقيدتها الإيديولوجية الثورية. وبعد اندحار فرنسا في حربها مع بروسيا [ عام 1870 ] راحت الحكومة الفرنسية تسعى لترميم نفوذ أمتها الممزق بتشجيع لغتها وأدبها عن طريق التحالف الفرنسي الذي تم تشكيله في عام 1883. وكما لاحظ المؤرخ ريتشارد بيلز، فإن "إبراز الثقافة الفرنسية في الخارج أصبح بذلك أحد المكونات المهمة

للدبلوماسية الفرنسية"[3]. وسرعان ما تبعتها إيطاليا وألمانيا وغيرها بإقامة مؤسسات لتشجيع نشر ثقافاتها في الخارج.

وشهد اندلاع الحرب العالمية الأولى تعجيلاً متسارعاً في جهود نشر القوة الناعمة، عندما أقامت معظم الحكومات مكاتب لبثّ الدعاية لقضيتها. فلم تقتصر الولايات المتحدة على إقامة مكتبها الخاص بها فحسب، بل إنها في السنوات المبكرة وقبل دخولها تلك الحرب صارت هدفاً مركزياً لجهود البلدان المتحاربة الأخرى، عندما راحت بريطانيا وألمانيا تتنافسان لخلق صور مواتية لهما لدى الرأي العام الأميركي. ولاحظت بريطانيا الآثار العكسية للدعاية الشعبية الألمانية، فنجحت أكثر عن طريق التركيز على أفراد النخبة الأميركيين، مستخدمة ترويجاً ناعماً مريحاً. وقد ذكرت إحدى الدراسات المبكرة عن الدعايات في زمن الحرب أن "الإشعاع البحت للتميز الأرستقراطي كان كافياً لبثّ الدفء في صميم قلوب كثيرٍ من الجمهوريين المتصلبين، وبعث الحماس للبلد القادر على إنتاج مثل هذا النبل، وهذه الأناقة، وهذه الدماثة العذبة"[4].

وكانت الولايات المتحدة قادماً متأخراً نسبياً لفكرة استعمال المعلومات والثقافة لأغراض الدبلوماسية ففي عام 1917، قام الرئيس وودرو ويلسون بتأسيس لجنة المعلومات العامة الذي أخذ يديرها صديقه الصحفي جورج كريل، الذي كانت مهمته، كما قال "مشروعاً هائلاً للترويج، أعظم مغامرة للإعلان الدعائي في العالم"[5] وأصرّ كريل على أن أنشطة مكتبه لا تشكل دعاية، بل هي تثقيفية وإعلامية. ولكن الحقائق كانت تكذب محاولاته للإنكار. فمن بين أشياء أخرى، كان كريل ينظم الجولات، وينتج على عجل كراسات حول "التبشير بالخلاص الأميركي"، وقد أسس خدمة إخبارية تديرها الحكومة، وتأكد

من استلام منتجي الأفلام على حصصهم من المواد النادرة المقننة زمن الحرب، واهتم بجعل الأفلام تصور أميركا تحت ضوء إيجابي[6]. فأثارت لجنة المعلومات العامة هذه شكوكاً لدى الكونغرس والشعب الأميركي كانت كافية لإلغائها بعد وقت قصير من عودة السلام.

وأدى مجيء المذياع في عشرينيات القرن العشرين إلى حلبة الإذاعة باللغات الأجنبية. وفي الثلاثينيات، راح الشيوعيون في الاتحاد السوفيتي والفاشست في ألمانيا وإيطاليا يتنافسون على ترويج صور مواتية لبلدانهم وعقائدهم الأيديولوجية في نظر الجماهير الأجنبية. وأتقنت ألمانيا صنع فلم الدعاية بالإضافة إلى بثها الإذاعي باللغات الأجنبية. وفي عام 1937، أدرك وزير خارجية بريطانيا أنطوني إيدن بالنسبة لوسائل الاتصال الجديدة "أنه من الصحيح تماماً بالطبع أن الدعاية الثقافية الجيدة لا تستطيع معالجة الضرر الناجم عن السياسة الخارجية السيئة، ولكن ليس من المبالغة القول إنه حتى أفضل السياسات الدبلوماسية قد تفشل إذا أهملت مهمة التفسير والإقناع التي تفرضها الظروف الحديثة"[7]. وبحلول نهاية ذلك العقد، كانت هيئة الإذاعة البريطانية، التي تأسست عام 1932 تبث بكل اللغات الأوروبية الكبرى، وبالعربية كذلك.

وفي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، اقتنعت إدارة روزفلت أن "الأمن الأميركي يعتمد على قدرتها على التكلم مع الناس في البلدان الأخرى وكسب تأييدهم"[8]. وكان الرئيس روزفلت قلقاً بشكل خاص من الدعاية الألمانية في أميركا اللاتينية. ففي عام 1938 أنشأت وزارة الخارجية قسم العلاقات الثقافية. وبعد ذلك بعامين ألحقت به مكتب شؤون العلاقات بين الدول الأميركية، برئاسة نيلسون روكفلر، ممّا عزز نشر المعلومات والثقافة الأميركية في أميركيا اللاتينية. وفي عام

1939، كانت ألمانيا تبث سبع ساعات من البرامج كل أسبوع إلى أميركا اللاتينية، واثنتي عشرة ساعة إلى الولايات المتحدة. وبحلول عام 1941، كانت الولايات المتحدة تبث إذاعيّاً على مدى الساعة بلا توقف[9].

وبعد أن دخلت أميركا الحرب، أصبح هجوم الحكومة الثقافي عالمي النطاق. وفي عام 1942 أوجد روزفلت مكتب المعلومات زمن الحرب كي يتعامل مع ما يفترض أنه معلومات دقيقة، بينما كانت منظمة مخابرات، هي مكتب الخدمات الاستراتيجية، تشمل وظائفها نشر المعلومات المضللة، بل إن هذا المكتب عمل على تشكيل منتجات هوليود لتصبح أدوات دعاية فاعلة، واقتراح إضافة أشياء أو حذف أشياء، وحرمان أفلام أخرى من الرخصة[10]. وكان موظفو هوليود التنفيذيون سعداء بالتعاون مع هذا المكتب، يحفزهم على ذلك مزيج من الوطنية والمصلحة الذاتية. وقبل مدة لا بأس بها من الحرب الباردة، حسب رواية ريتشارد بيلز "كان موظفو الشركات والعاملون في الإعلان لا يقتصرون على بيع منتجاتهم وحدها، بل يبيعون أيضاً ثقافة أميركا وقيمها، وأسرار نجاحها لباقي أنحاء العالم"[11]. لقد تم إيجاد جزء من مصادر القوة الناعمة وقت الحرب على يد الحكومة، والجزء الآخر بشكل مستقل.

ولعب المذياع دوراً مهماً. فالمحطة التي أصبحت تُعْرَفُ بصوت أميركا نمت بسرعة في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد صممت على نهج هيئة الإذاعة البريطانية، وبحلول عام 1943 كان لديها 23 مرسلة تذيع الأخبار بسبع وعشرين لغة. وبعد انتهاء الحرب، ومع بداية الحرب الباردة، وتنامي التهديد السوفيتي، استمرت محطة صوت أميركا بالتوسع، ولكن توسع معها الجدل حول دورها ومدى كونها خاضعة للحكومة في تقديم المعلومات، أم ممثلة للثقافة الأميركية. وأضيفت

إليها محطات إذاعة خاصة مثل راديو الحرية وراديو أوروبا الحرة، اللذين راحا يستخدمان المنفيين للإذاعة الموجهة إلى الكتلة الشرقية. وبصورة أكثر عمومية، ومع تطور الحرب الباردة، حدث انقسام بين الذين كانوا يفضلون وسائل الدبلوماسية الثقافية البطيئة - كالفن، والكتب، والمبادلات - ذات التأثير المنتقل بتقطير هزيل، والذين يفضلون وسائل المعلومات السريعة للإذاعة، والأفلام والتقارير الإخبارية التي تنتقل بشكل مباشر ظاهر للعيان "وبضجة عنيفة صاخبة"[12].

وطيلة فترة الحرب الباردة ظل الصراع دائراً بين مؤيدي كل من هذين المنهجين حول الطريقة التي ينبغي أن تستخدمها الحكومة للاستثمار في القوة الناعمة. فذوو "العقلية العنيدة المتصلبة" لم يكونوا يحجمون عن الدعاية المباشرة، بينما كان ذوو "العقلية الطرية الرقيقة" يجادلون بأن تغيير مواقف الأجانب عملية تدريجية ينبغي قياسها بالسنوات[13]. وكانت هناك أيضاً صراعات حول مدى تحرر البرامج التي تدعمها الحكومة من سيطرة الحكومة. وفي آخر الأمر، حسب رواية رينهولد واغنليتز، فإن البرامج الثقافية الأميركية الموجهة إلى الخارج "تم امتصاصها في دوامة سياسة خارجية هجومية معادية للشيوعية". وعلى سبيل المثال، فقد صدر توجيه في ذلك الوقت يقول بأن "مكتباتنا في الخارج يجب أن تكون موضوعية، ولكن تعريف هذه المكتبات من جهة أخرى هو أنها مكتبات لغرض خاص محدد. وأن أفضل ما نأمل في تحقيقه هو الحفاظ على الإيهام بالموضوعية"[14]. وكان هناك خط رفيع دقيق بين المعلومات والدعاية. وقد لاحظ هنري جيمس الأصغر، المسؤول في وزارة الخارجية، أن احتواء المكتبات على مجلات تنتقد إدارة الرئيس ترومان وكتب حول المسألة العنصرية من شأنه إقناع القراء في الخارج "بمصداقية المادة". وقد أنتجت هجمات

السناتور جوزيف مكارثي فترة قصيرة من الهوس الهستيري والرقابة، ولكن توجهات جديدة أعادت توازناً أكثر في عام 1953 [15].

وقد استمرت هذه الصراعات بالرغم من مختلف عمليات إعادة تنظيم المؤسسات الأميركية للدبلوماسية العامة على مدى السنين. فالجدل حول مدى درجة سيطرة الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أدوات قوتها الناعمة هو قضية لا يمكن حسمها بصورة تامة، لأن كلا الطرفين يقدم نقاطاً صحيحة. فعلى مدى 46 عاماً بعد عام 1953 ظلت المؤسسة المركزية للدبلوماسية العامة هي وكالة الاستعلامات الأميركية. وقد ضمت إليها محطة صوت أميركا عام 1978. وفي ثمانينيات القرن العشرين، حاولت إدارة ريغان أن تجعل المؤسستين معاً تستجيبان بصورة لأغراض الحكومة الفورية[16]. وفي عام 1999 تم إلغاء وكالة الاستعلامات الأميركية وقامت وزارة الخارجية باستيعاب وظائفها، حيث صارت قريبة من مراكز السياسة، بينما وضعت محطة صوت أميركا والمحطات المتخصصة الأخرى تحت إشراف هيئة مكونة من الحزبين هي مجلس حكام الإذاعة. وفي الوقت الراهن، تذيع محطة صوت أميركا بثلاث وخمسين لغة لجمهور يقدر تعداده بواحد وتسعين مليوناً[17].

والأهم من تقلبات إعادة التنظيم هي الأفضلية المنخفضة التي أعطيت للقوة الناعمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. صحيح أن الرئيس آيزنهاور قال في تقاعده إنه كان عليه أن يأخذ أموالاً من الميزانية العسكرية ليقوي بها وكالة الاستعلامات الأميركية، ولكن ذلك لم يكن نموذجياً. وقد لاحظ أحد المراقبين بأنه "لم يكن هناك أي رئيس، باستثناء دوايت آيزنهاور، يعتبر مدير وكالة الاستعلامات الأميركية مهماً. وفي أزمة صواريخ كوبا، لم يكن هناك أي دور [ لمدير

وكالة إدوارد ر. مورو ]. وقد صاغ عبارة أنه كان يريد المشاركة في الإقلاع، وليس في الهبوط الاضطراري"[18]. وحتى في وسط معمعة الحرب الباردة في سبعينيات القرن العشرين، كانت فرنسا وألمانيا تنفقان على المعلومات السياسية ووظائف الاتصالات الثقافية أكثر مما تنفق الولايات المتحدة - بالأرقام المجردة - وكانت بريطانيا واليابان تنفقان من ميزانيتيهما نسبة مئوية أعلى مما تنفقه أميركا من ميزانيتها (فقد كانتا تنفقان 23٪ و14٪ على التوالي، بينما كانت أميركا تنفق 11 ٪ من ميزانيتها). ففي عام 1975، كانت "زعيمة العالم الحر" تحتل المرتبة الخامسة بين الحلفاء الغربيين الرئيسين في الاستثمار الحكومي في مصادر القوة الناعمة[19].

ومع انتهاء الحرب الباردة، صار الأميركيون يهتمون بتوفيرات الميزانية أكثر من اهتمامهم بالاستثمار في القوة الناعمة. فمن عام 1963 إلى عام 1993 تنامت الميزانية الاتحادية بخمسة عشر ضعفاً. ولكن ميزانية وكالة الاستعلامات الأميركية تضاعفت ست مرات ونصف مرة فقط. وكان لدى الوكالة 12000 موظف في فترة ذروتها في منتصف ستينيات القرن العشرين، ولكن هذا العدد تقلص إلى 9000 موظف عام 1994، وإلى 6715 موظفاً عشية ضمها إلى وزارة الخارجية[20] وبَدَا أن القوة الناعمة يمكن التصرف بها. وفيما بين عامي 1989 و1999 تناقصت ميزانية وكالة الاستعلامات الأميركية بنسبة عشرة بالمئة بعد تعديلها حسب معدل التضخم. وبينما كانت إذاعات البث التي تنفق عليها الحكومة تصل إلى نصف السكان السوفيت وما يتراوح بين سبعين بالمئة وثمانين بالمئة من سكان أوروبا الشرقية في أثناء الحرب الباردة، لم يكن هناك سوى اثنين بالمئة من العرب يستمعون إلى صوت أميركا عند بداية القرن الحادي والعشرين[21]. فالموارد المخصصة

لبعثة الوكالة في أندونيسيا، أكبر أمة إسلامية، ثم تقليصها إلى النصف. ومن عام 1995 إلى عام 2001 انخفضت التبادلات الثقافية والجامعية والأكاديمية من 45000 إلى 29000 تبادل كل عام، كما تم إغلاق كثير من المراكز الثقافية والمكتبات التي كانت متاحة لوصول الناس[22]. وفي عام 2003 كان لدى الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية نحو 150 مليون مستمع أسبوعياً حول العالم بينما كان مستمعو صوت أميركا أقل من مئة مليون[23]. ولم يلاحظ أكثر الأميركيين على ما يبدو أنه مع حدوث ثورة المعلومات تزايدت أهمية القوة الناعمة ولم تتناقص. ولم يعد الأميركيون اكتشاف أهمية الاستثمار في أدوات القوة الناعمة إلاّ بعد أيلول/ سبتمبر عام 2001، بل إن إعادة الاكتشاف هذه حتى في ذلك الحين كانت غير كافية؛ ففي عام 2003 خفضت محطة صوت أميركا إذاعاتها باللغة الإنكليزية بنسبة 25 بالمئة[24].

## الدبلوماسية العامة في عصر المعلومات

إن تشجيع المرء نشر صورة إيجابية عن بلده ليس شيئاً جديداً، ولكن شروط إبراز القوة الناعمة قد تحولت بشكل كبير ومفاجئ في السنوات الأخيرة. فمن جهة فإن ما يقرب من نصف بلدان العالم صارت الآن أنظمة ديمقراطية[25]. ثم إن نموذج الحرب الباردة للمنافسة بين نظامين سياسيين واجتماعيين لم يعد ذا صلة كبيرة كدليل للدبلوماسية العامة. وبينما لا تزال هناك حاجة لتقديم معلومات دقيقة للسكان في بلدان مثل بورما وسوريا، حيث تسيطر الحكومة على المعلومات، فإن هنالك أيضاً حاجة لخلق صورة مؤاتية لدى الرأي العام

في بلدان مثل المكسيك، وتركيا، حيث تستطيع البرلمانات الآن أن تؤثر على صنع القرار، وعندما كانت الولايات المتحدة تبحث عن تأييد لحربها على العراق في مثل هذه البلدان، فإن تبديد الإدارة لقوتنا الناعمة خلق لسياساتنا بيئة معيقة بدلاً من بيئة للتمكين. إن تشكيل الرأي العام يكتسب أهمية أكبر حيث حلت ديمقراطيات جديدة محل الحكومات المستبدة. وحتى عندما يكون الزعماء الأجانب من الأصدقاء، فإن التفاوت المسموح به لهم قد يكون محدوداً إذا كانت لدى جماهيرهم وبرلماناتهم صورة سلبية للولايات المتحدة وسياساتها. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تصبح الدبلوماسية الموجهة إلى الرأي العام ذات الأهمية (للحصول على نتائج) تعادل أهمية الاتصالات الدبلوماسية التقليدية السرية بين الزعماء.

إن المعلومات قوة، وهناك قسم أكبر من ذي قبل من بين سكان العالم لديه وصول إلى تلك القوة. فقد ولّت منذ زمن طويل الأيام التي كانت فيها "فرق صغيرة من ضباط الخدمة الخارجية الأميركية تقود سيارات الجيب إلى البرّ الداخلي في أميركا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم النائية الأخرى لتعرض بَكَرَةً بعد أخرى من الأفلام على جمهور منعزلٍ من المتفرجين"[26]. فحالات التقدم التكنولوجي أدت إلى تخفيض كبير ومفاجئ في كلفة معالجة المعلومات وبثّها. والنتيجة هي انفجار في المعلومات نجمت عنه "مفارقة الكثرة الغزيرة"[27] ووفرة المعلومات تؤدي إلى ندرة الانتباه. فعندما يغرق الناس في حجم المعلومات التي تواجههم، يجدون صعوبة في تمييز ما يركزون عليه. وبذلك يصبح الانتباه هو الشيء النادر، وليس المعلومات؛ فالذين يستطيعون تمييز المعلومات القيمة من فوضى الخلفيات المتراكمة يكتسبون قوة. ويزداد الطلب على المحررين والملقنين. وهذا مصدر قوة للقادرين على إخبارنا أين نركز انتباهنا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماهير صارت أكثر وعياً وتحسساً بالدعاية. وبين المحررين وقادة الرأي، فإن المصداقية هي المصدر الحساس الأهمية، ومصدر مهم للقوة الناعمة وتصبح السمعة أهم حتى مما كانت عليه في الماضي، وتحدث الصراعات السياسية حول خلق المصداقية وتدميرها؛ فالحكومات تتنافس على المصداقية، ليس مع الحكومات الأخرى فحسب، بل أيضاً مع سلسلة واسعة من البدائل التي تشمل وسائل إخبارية، وشركات، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات حكومية دولية، وشبكات أُسَرٍ علمية.

ولقد أصبحت السياسة نزاعاً على المصداقية المقارنة. إن عالم سياسة القوة التقليدية له علاقة بشكل نموذجي بمن سيفوز عسكريوه أو اقتصاده. أما السياسة في عصر المعلومات "فقد تكون في آخر الأمر حول قصة مَنْ تفوز"، كما يقول خبيران في السياسة والمعلومات من شركة راند[28]. فالحكومات تتنافس مع بعضها بعضاً، ومع منظمات أخرى لتعزيز مصداقيتها وإضعاف مصداقية خصومها. ويشهد على ذلك الصراع بين صربيا وحلف شمال الأطلسي لتأطير تفسير الأحداث في كوسوفو عام 1999 والأحداث في صربيا بعد ذلك بعام. فقبل المظاهرات التي أدت إلى إسقاط سلوبودان ميلوسوفيتش في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000، كان 45 بالمئة من الصربيين البالغين قد تحولوا إلى راديو أوروبا الحرة وصوت أميركا، بينما لم يكن يستمع إلى المحطة الإذاعية التي تسيطر عليها الدولة (راديو بلغراد) سوى 31 بالمئة[29]. وعلاوة على ذلك فإن محطة إذاعة صربيا المحلية البديلة (ب 92) كانت تقدم وصولاً إلى الأخبار الغربية وعندما حاولت الحكومة إغلاقها فإنها استمرت تقدم مثل تلك الأخبار على شبكة الإنترنت[30].

ولقد كانت للسمعة أهميتها في السياسة العالمية دائماً. ولكن دور المصداقية هو مصدر أهم للقوة الناعمة بسبب "مفارقة الكثرة الغزيرة". فالمعلومات التي يبدو أنها دعاية يثبت أنها ذات نتيجة عكسية إذا قوضت سمعة مصداقية البلد. فالمزاعم المبالغ فيها عن وشك حصول صدام حسين على أسلحة دمار شامل، وعن قوة علاقته مع القاعدة ربما تكون قد ساعدت على حشد الدعم المحلي للحرب على العراق، ولكن فضح المبالغات في وقت لاحق قد سدد ضربة فادحة للمصداقية البريطانية والأميركية. وفي ظل هذه الظروف الجديدة لعصر المعلومات ومصادر الأخبار البديلة، فقد يثبت بصورة متزايدة أن الإقناع بصورة ناعمة أكثر فاعلية من الإقناع بصورة صلبة.

## شكل الدبلوماسية العامة

في عام 1963، قام إدوارد ر. مورو، المذيع المرموق الذي كان مدير وكالة الاستعلامات الأميركية في إدارة كينيدي، بتعريف الدبلوماسية العامة بأنها تفاعلات لا تستهدف الحكومات الأجنبية فحسب، بل هي أيضاً تفاعلات بالدرجة الأولى مع أفراد ومنظمات غير حكومية، وكثيراً ما تقدم على أنها آراء خاصة متنوعة، بالإضافة إلى وجهات النظر الحكومية[31]. وكما لاحظ مارك ليونارد، الخبير البريطاني بالدبلوماسية العامة، فإن المتشككين الذين يعاملون مصطلح "الدبلوماسية العامة" على أنه مجرد وصف ملطف للدعاية هم على خطأ. فالدعاية البسيطة كثيراً ما تنقصها المصداقية، وبذلك فإنها (كدبلوماسية عامة) تعطي نتائج عكسية. كما أن الدبلوماسية العامة ليست مجرد علاقات عامة. فنقل المعلومات وإقناع الناس بصورة إيجابية هو جزء منها. ولكن الدبلوماسية العامة تشمل كذلك بناء علاقات على المدى البعيد تخلق بيئة تمكن الحكومة من تنفيذ سياساتها.

والدبلوماسية العامة لها ثلاثة أبعاد، وهي كلها أبعادٌ مهمة وتتطلب حصصاً نسبية مختلفة من المعلومات الحكومية المباشرة وعلاقات ثقافية على المدى البعيد[32]. فالبعد الأول والأكثر مباشرة هو الاتصالات اليومية، وهو ينطوي على توضيح سياق قرارات السياسة المحلية والخارجية. فبعد اتخاذ القرارات، فإن المسؤولين الحكوميين يعطون في العادة اهتماماً كبيراً لما سيقولونه للصحافة وكيف سيفعلون ذلك. ولكنهم يركزون بصورة عامة على الصحف المحلية - ومع ذلك فإن السلك الصحفي الأجنبي ينبغي أن يكون أهم هدف للبعد الأول من إبعاد الدبلوماسية العامة. ويحذّر ليونارد من أن حكومات كثيرة ترتكب خطأ توضيح القرارات المحلية لمستمعيها الداخليين فقط وتعجز عن إدراك آثار إجراءاتها وتوضيحات تلك الإجراءات على الصورة الدولية لبلدها. وعلى سبيل المثال، فبعد سلسلة من حوادث القطارات وسكك الحديد، وصفت الصحافة البريطانية بريطانيا بازدراء بأنها "إحدى بلدان العالم الثالث" وبدون شرح السياق، كررت بعض الصحف الأجنبية مثل هذه العبارات في تقاريرها، فأسهم ذلك في إعطاء صورة عن بريطانيا بأنها أمة آخذة بالانحطاط.

ويجب أن ينطوي البعد اليومي أيضاً على التهيؤ للتعامل مع أزمة وعلى مجابهة الهجمات. فقابلية الاستجابة السريعة تعني أن الاتهامات الزائفة والمعلومات المضللة يمكن الرد عليها فوراً. وعلى سبيل المثال، فعندما أذاعت الجزيرة أول شريط فيديو لأسامة بن لادن يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، سعى المسؤولون الأميركيون في أول الأمر إلى منع الجزيرة ومعها الشبكات الأميركية من إذاعة الرسائل من ابن لادن.

ولكن في عصر المعلومات الحديث فإن ذلك لا فائدة منه، تماماً كمحاولة إيقاف المدّ، ولكنه أيضاً يسير في عكس اتجاه قيمة معنى الانفتاح الذي تريد أميركا أن تكون رمزاً له. وقد كانت الاستجابة الأفضل هي الاستعداد لإغراق الجزيرة والشبكات الأخرى بأصوات أميركية لمجابهة خطاب ابن لادن الداعي إلى الكراهية. ومع أن محطة الجزيرة التي تبث من قطر، وكذلك الشبكات الأجنبية الأخرى، ليست بريئة من الانحياز، فإنها محتاجة إلى المحتوى أيضاً. بل إن رئيس مكتبها في واشنطن دعا الأميركيين: "من فضلكم تعالوا وتحدثوا إلينا، واستغلّونا"[33].

أما البعد الثاني فهو الاتصال الاستراتيجي، الذي يتم فيه تطوير مجموعة من المواضيع البسيطة. وهذا كثير الشبه بما يحدث في حملة سياسية وإعلانية. فالحملة تخطط أحداثاً رمزية واتصالات على مدى سنة كي تبرز المواضيع المركزية، أو تدفع إلى الأمام سياسة حكومية معينة. وهذا في بعض الأحيان يكون تخطيطه أسهل من تنفيذه. وعلى سبيل المثال، ففي تسعينيات القرن العشرين، وبينما كان المجلس الثقافي البريطاني يروّج لبريطانيا ترويجاً ثقيلاً باعتبارها جزيرة حديثة، متعددة الأعراق وخلّاقة، كانت وكالة حكومية أخرى، هي سلطة السياحة البريطانية مشغولة بالإعلان عن التقاليد، والاحتفالات، والتاريخ في بريطانيا. وعلاوة على ذلك فإن الأحداث يمكن أن تفشل عملية الإبراز هذه. فمثلاً تم تقويض تأثير عدة أعوام من التركيز على بريطانيا كعضو مخلص في الاتحاد الأوروبي عندما افترقت بريطانيا عن فرنسا وألمانيا عام 2003 بتأييدها للحرب الأميركية على العراق. وهذا عزّز صورة بريطاني غير المرغوب فيها في أعين عامة الناس في بلدان كثيرة باعتبارها خادمة لأميركا.



وتركز المواضيع الخاصة على مبادرات سياسية معينة. فعلى سبيل المثال، عندما قررت إدارة ريغان تنفيذ قرار حلف شمال الأطلسي باتباع سياسة ذات مسارين لنشر قذائف في أثناء التفاوض على إزالة القذائف السوفيتية متوسطة المدى الموجودة. فردّ الاتحاد السوفيتي بحملة منسقة للتأثير على الرأي العام الأوروبي وجعل عملية النشر مستحيلة. كانت مواضيع الولايات المتحدة تؤكد الطبيعة المتعددة الأطراف لقرار حلف شمال الأطلسي، وتشجيع الحكومات الأوروبية على أداء دور قيادي كلما كان ذلك ممكناً، وتستخدم مشاركين أميركيين غير حكوميين، مثل المتحدثين الجامعيين الأكاديميين، بطريقة فعالة لمجابهة الحجج الجدلية السوفيتية. ورغم استطلاعات الرأي في ألمانيا أظهرت بقايا قلق مترسبة من هذه السياسة، فإنها أظهرت أيضاً أن ثلثي الجماهير الألمانية كانت مؤيدة لأميركا. واستنتج وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز فيما بعد: "لا أعتقد أننا كنا سننجح في هذه السياسة لولا برنامج الدبلوماسية العامة شديدة الفعالية. فقد كان السوفيت فعالين جداً طيلة عام 1983 ... مع حركات سلام، وجهود من كل نوع لإقناع أصدقائنا في أوروبا بعدم نشر القذائف"[34].

أما البعد الثالث من أبعاد الدبلوماسية العامة، فهو تطوير علاقات دائمة مع أشخاص أساسيين على مدى سنوات كثيرة عن طريق منح الزمالات الدراسية، والمبادلات، والتدريب، والندوات، والمؤتمرات، والوصول إلى قنوات أجهزة الإعلام. فعلى مدى عشرات السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، اشترك سبع مئة ألف شخص في المبادلات الثقافية والأكاديمية الأميركية، وهي مبادلات ساعدت على تثقيف قادة عالميين مثل أنور السادات، وهيلموت شميدت، ومارغريت ثاتشر[35]. ولقد أشارت شارلوت بيرز، المساعدة السابقة لوزير

الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة إلى أن مثل تلك المبادلات شارك فيها أكثر من مائتين من رؤساء الدول الحاليين أو السابقين، وأن نصف زعماء الائتلاف ضد الإرهاب كانوا ذات مرة زوّاجاً في تلك المبادلات، وقالت: "ولا بد أن ذلك كان أفضل صفقة استفادت منها الحكومة"[36]. وهناك بلدان أخرى لديها برامج مشابهة. فقد طورت اليابان برنامجاً لجلب ستة آلاف أجنبيّ كل عام من أربعين بلداً كي يقوموا بتدريس اللغات في المدارس اليابانية، مع رابطة للخريجين الجامعيين للحفاظ على روابط الصداقة التي تتنامى.

ويؤدي كل واحد من هذه الأبعاد الثلاثة للدبلوماسية العامة دوراً مهماً في المساعدة على خلق صورة جذابة للبلد، وهذا مما يحسن فرص حصوله على النتائج المرغوبة. ولكن حتى أفضل إعلانات الدعاية لا يمكنها ترويج نتاج غير مرغوب فيه شعبياً. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن السياسات التي يبدو أنها تخدم مصلحة ذاتية ضيقة أو تقدم بطريقة متغطرسة يحتمل أن تستهلك القوة الناعمة بدلاً من أن تنتجها. وفي أفضل الحالات، فإن علاقات الصداقة الطويلة الأمد قد تجعل التسامح في استجابات الآخرين يكتسب زيادة طفيفة. ففي بعض الأحيان يبرئك أصدقاؤك لعدم توفر الأدلة على إدانتك، فيكونون أكثر استعداداً لمسامحتك.

ولا تستطيع استراتيجية الاتصالات أن تنجح إذا كانت غير متمشية مع طبيعة السياسة؛ فالأفعال تتحدث بصوت أعلى من صوت الكلمات. فليس من المحتمل أن تنجح الدبلوماسية العامة التي تظهر كمجرد واجهة لإبراز القوة الصلبة. وقد أوضح السير مايكل بتلر، الدبلوماسي البريطاني المعجب بالولايات المتحدة: "إذا تصور الناس أن حكومتكم تبحث عن مصالحها الذاتية، وأنها رجعية، وغير مساعدة

للآخرين، فإن ذلك سيشكل عقبة خطيرة تعرقل حصولكم على ما تريدون – وهذا ما تجده الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة"[37]. وفي عام 2003، تعرضت وزارة الخارجية الأميركية لهجوم من نيوت غينغريتش، بسياسة أميركا إزاء العراق[38]. ولكن الإقناع يتطلب اهتماماً بأسواقك. وبالنسبة لهذا البعد لم يكن الخطأ خطأ وزارة الخارجية. كما تذمر غينغريتش من إبعاد أميركا عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2001. ولكن ذلك الإبعاد كان عقاباً على رفض أميركا دفع مستحقاتها للأمم المتحدة (وتلك سياسة نبعت في الكونغرس) وعلى سياسات التفرد الأحادي الجانب لإدارة بوش الجديدة (التي كثيراً ما كانت تنبع في الوزارات التنفيذية الأخرى، رغم تحذيرات وزارة الخارجية). وقد لاحظ السناتور تشارلس هانمل، الجمهوري من ولاية نبراسكا، أن كثيراً من الناس راحوا بعد 2001/9/11 يتحدثون عن الحاجة إلى دبلوماسية عامة متجددة "كي نوصل رسالتنا إلى الخارج"... ولكن طريقة التغليف على طراز ماديسون آفنيو (مقر شركات الإعلانات بنيويورك) لا يمكنها تسويق رسالة متناقضة أو ملتبسة محيرة. إننا بحاجة إلى إعادة تقييم الجوانب الأساسية في نهجنا الدبلوماسي.... فالسياسة والدبلوماسية يجب أن تتطابقا، وإلا فسيصبح التسويق مضطرباً مشوشاً كرشقة شفافة من الرسائل المختلطة على نحو فوضوي"[39].

فالدبلوماسية في قوات حفظ السلام ذات اتجاهين، ينطوي على الاستماع كما على التحدث. والقوة الناعمة ترتكز على بعض القيم المشتركة، وهذا هو السبب الذي كثيراً ما يجعل المبادلات أكثر تأثيراً من مجرد الإذاعة. فالقوة الناعمة بحسب تعريفها هي جعل الآخرين يريدون ما تريد. وهذا يتطلب منك أن تفهم كيف يسمعون رسائلك،

بحيث تضبط تناغمها وفق المقتضى؛ ذلك أن فهم الجمهور المستهدَف له أهمية حساسة. ومع ذلك فإن البحث في الرأي العام الخارجي قليل التمويل بشكل رهيب ينحصر في خمسة ملايين دولار سنوياً وقد راح يتضاءل على مدى العقد الأخير من الزمن(40).

إن إطلاق المواعظ على الأجانب ليس أفضل طريقة لإقناعهم. فكثيراً ما يظن الزعماء السياسيون أن المشكلة ببساطة هي أن الآخرين تنقصهم المعلومات، وأنهم إذا عرفوا ما نعرفه ببساطة سوف يرون الأشياء بطريقتنا. ولكن كل المعلومات تنفذ من خلال المصافي الثقافية، والبيانات الخطابية الحماسية نادراً ما يسمعها الخاطبون كما هو مقصود. ذلك أن إخبارهم بشيءٍ مّا يؤثر فيهم أقل بكثير مما تؤثر الأعمال والرموز التي تريهم الأشياء عياناً وتخبرهم بها كذلك. ولهذا السبب فإن مبادرات مثل ضغط إدارة بوش لزيادة المساعدات الإنمائية أو لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المسبب لمرض الإيدز لها أهمية كبرى، فالإذاعة مهمة، ولكنها بحاجة إلى أن تكملها عملية "بث ضيقة" - تستهدف إيصال الرسائل إلى مجموعات معنية - عن طريق الإنترنت. وبالرغم من أن الإنترنت لا تصل إلاّ إلى الفئات النخبوية في كثيرٍ من أجزاء العالم ذات السكان الفقراء الذين لا يملكون أجهزة هاتف، دع عنك الحاسوب، فإن مرونتها وكلفتها المنخفضة تتيح لها دقة التصويب. كما أنها تقدم طريقة لنقل المعلومات إلى بلدان تسدّ حكوماتها طريق وسائل الإعلام التقليدية. كما أن الإنترنت يمكن استخدامها بطريقة تفاعلية، ومشفوعة بالمبادلات. فالاتصالات وجهاً لوجه تظل هي الأكثر فاعلية ولكن يمكن تكميلها وتعزيزها بالإنترنت. وعلى سبيل المثال، فإن مزيجاً من الزيارات مع الإنترنت يمكنه من أن يخلق شبكات افتراضية وحقيقية معاً فيما بين شباب يرغب كل منهم

أن يتعلم عن بلاد الآخرين. أو لعل أميركا تتعلم درساً من اليابان فتدفع أموالاً لشبان أجانب لقضاء سنة في تعليم لغاتهم وثقافاتهم في المدارس الأميركية. ثم يستطيع خريجو هذه البرامج أن يشكلوا روابط تبقى على اتصال ببعضها عن طريق الإنترنت.

وهناك بلدان تحقق كل دبلوماسيتها العامة تقريباً عن طريق الأعمال وليس عن طريق الإذاعة. والنرويج مثال جديد. فسكانها خمسة ملايين فقط، وهي تفتقر إلى لغة عالمية أو ثقافة عابرة للقومية، وليس موقعها مركزياً أو محوراً لمنظمات أو علامات تجارية لشركات متعددة الجنسيات، وليست عضواً في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، كما لاحظنا في الفصل الأول، فقد أوجدت لنفسها صوتاً وحضوراً كبيرين لا يتناسبان مع حجمها المتواضع ومواردها المحدودة عن طريق التشدد في إعطاء الأولوية للجماهير تستهدفها وتركيزها على رسالة وحيدة - هي أن النرويج قوة للسلام في العالم"[41]. فأنشطتها ذات الصلة في هذا المجال تشمل التوسط في الصراعات في الشرق الأوسط، وسريلانكا، وكولومبيا؛ وتخصيص أموال كثيرة للمساعدات الخارجية؛ ومشاركتها الكثيرة التكرار في قوات حفظ السلام. وبالطبع فليست كل الإجراءات النرويجية متمشية مع هذه الرسالة فسياستها المحلية في صيد الحيتان تطلق في بعض الأحيان نغمة ناشزة في صفوف المهتمين بالبيئة. ولكن النرويج بشكل عام توضح كيف يستطيع بلد صغير أن يستغل كوّةً دبلوماسية لائقة تعزز صورته ودوره.

ولا يقتصر الأمر على الحاجة إلى أفعال تعزز الأقوال، بل إن من المهم أن يتذكر المرء أيضاً أن الكلمات والصور الأكثر نجاحاً في الاتصال بالجمهور المحلي قد تكون لها آثار سلبية على جمهور أجنبيّ. فعندما استخدم الرئيس بوش عبارة "محور الشر" للإشارة إلى العراق،

وإيران، وكوريا الشمالية في خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2002 لقيت عبارته هذه قبولاً طيباً في الميدان المحلي، ولكن الأجانب كان لهم رد فعل ضد وضعه معاً أوضاعاً دبلوماسية متباينة تحت يافطة أخلاقية. وبالمثل فبالرغم من أن إعلان "الحرب على الإرهاب" قد ساعد في حشد الدعم في صفوف الجماهير والكونغرس بعد 9/11، فإن كثيراً من الجماهير الأجنبية اعتقدت بأن الولايات المتحدة كانت تجعل التعاون ضد الإرهاب أكثر صعوبة، لاسيما مع إمكانية استخدام فكرة حرب مستمرة إلى أجل غير مسمى لحبس سجناء أجانب.

وحتى عندما تتناغم السياسة والاتصالات "بشكل متواقت" فإن من الصعب استخدام موارد القوة الناعمة ببراعة ونجاح في عصر المعلومات. فكما ذكر آنفاً فإن الاتصالات الحكومية ليست سوى جزء صغير من مجموع الاتصالات فيما بين المجتمعات في عصر غارق في فيض من المعلومات. فأفلام هوليود التي تجرح مشاعر الأصوليين الدينيين في البلدان الأخرى، أو أنشطة المبشرين الأميركيين التي يبدو أنها تنتقص من قيمة الإسلام ستظل دائماً خارج سلطة الحكومة. وقد استنتج بعض المتشككين بأن الأميركيين ينبغي أن يقبلوا ما هو محتوم، وأن يَدَعُوا قوى السوق تهتم بتقديم ثقافتهم وصورتهم إلى الأجانب. فلماذا تصب الأموال على محطة صوت أميركا بينما تستطيع شبكات CNN والـ MSNBC وفوكس أن تقوم بالعمل مجاناً؟ ولكن مثل هذا الاستنتاج سطحي أكثر من اللازم.إذ إن قوى السوق لا تصور سوى الإبعاد الجماهيرية الكبيرة المربحة من الثقافة الأميركية، وبذلك تعزز الصور الأجنبية عن الولايات المتحدة بأنها بلد ذو بعد واحد.

فالدعم الحكومي للمبادلات الثقافية العالية المستوى كثيراً ما كانت له آثار مهمة على شخصيات النخب الأجنبية المرموقة، كما رأينا

في الفصل الثاني. إذ إن تطوير علاقات طويلة الأمد ليس مربحاً دائماً على المدى القصير، وبذلك فإن تركه لقوى السوق قد يؤدي إلى نقص الاستثمار في هذا المجال. فالتعليم العادي قد يعطي مردوده بذاته، والمنظمات غير الهادفة للربح يمكن أن تساعد، ولكن كثيراً من برامج التبادل سوف تتقلص دون الدعم الحكومي. فالشركات الخاصة يجب أن تستجيب لقوى السوق كي تبقى في المجال التجاري. فإذا لم تكن هناك سوق للإذاعة باللغات الصربية - الكرواتية أو البوشتو، فإن الشركات لن تذيع بهذه اللغات. وفي بعض الأحيان، تخضع الشركات الخاصة للضغط السياسي من الحكومات الأجنبية إذا كان هذا الخضوع يعزز أرباحها - وتشهد على ذلك الطريقة التي تخلى بها روبرت مردوخ عن هيئة الإذاعة البريطانية، التي كانت تذيع مواد تنتقد الصين، فأسقطتها من إذاعاته المتلفزة بالأقمار الصناعية الموجهة إلى الصين في تسعينيات القرن العشرين.

وفي الوقت نفسه، فإن جماهير ما بعد الحداثة المعاصرة تتشكك بالسلطة عموماً، ولا تثق بالحكومات في الغالب الأعم من الحالات. وهكذا فإن كثيراً ما يتعين على الحكومات أن تظل في الخلفية وأن تعمل مع الممثلين أو الفاعلين الخاصين. فبعض المنظمات غير الحكومية تتمتع بها الحكومات. وبالرغم من أنه من الصعب السيطرة عليها، فإنها يمكن أن تكون قنوات اتصال مفيدة. فالمؤسسات الأميركية، مثل مؤسسة فورد، ومؤسسة سوروس، ومنح كارنيجي، ومنظمات غير حكومية متنوعة شتى، لعبت دورا مهماً في تعزيز الديمقراطية في أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة. كما أن مؤسسة بيل وميلندا غيتس قد عملت أكثر من حكومات كثيرة في مكافحة الأمراض المعدية في إفريقيا. وبالنسبة لبلدان مثل الولايات

المتحدة وبريطانيا، التي تتمتع بأعداد كبيرة من السكان المهاجرين، فإن المهاجرين إليها يمكنهم أن يزودوها بعلاقات ثقافية حساسة ومهارات لغوية. وقد كانت ألمانيا رائدة في ميدان بناء العلاقات بين الأحزاب السياسية في البلدان المختلفة. فالأحزاب الكبرى لها أسس تتلقى دعماً جزئياً من أموال حكومية. وفي أثناء حكم إدارة ريغان، تبعتها الولايات المتحدة عندما أقامت المنح الوطنية للديمقراطية، التي راحت تقدم الأموال للمؤسسة الوطنية الديمقراطية والمؤسسة الدولية الجمهورية، وكذلك للاتحادات النقابية وغرف التجارة من أجل تعزيز نشر الديمقراطية والمجتمع المدني في الخارج.

وتستطيع الشركات الأميركية الخاصة أن تلعب دوراً مهماً هي الأخرى. إذ إن ممثليها وعلاماتها التجارية علاقات مباشرة تمس حياة أناس أكثر ممن يتصل بهم الممثلون الحكوميون. وقد اقترح بعض رجال الأعمال ذوي الدوافع الحماسية العامة أن تطور الشركات وتقدم دورات تدريب في الحساسية و التواصل لممثليها قبل إرسالهم إلى الخارج. وتستطيع الشركات كذلك أن تؤدي دوراً قيادياً في رعاية مشاريع محددة للدبلوماسية العامة" مثل شركة تكنولوجية تعمل مع ورشات عمل "افتح يا سمسم" وإذاعة لبنانية في إنتاج مشترك لبرنامج أطفال باللغة الإنكليزية يركز على التكنولوجيا، وهي مجال تحظى فيه المنجزات الأميركية بالإعجاب على الصعيد العالمي"(42).

ومن الفوائد الأخرى للدبلوماسية العامة غير المباشرة أنها كثيراً ما تكون أقدر على تحمل مزيد من المخاطر في مجال المبادلات الثقافية. فمن الصعب على الحكومة في الساحة المحلية أحياناً أن تدعم فنّاً من الفنون المؤثرة التي تحظى بإعجاب النخب الأجنبية ولكنها تؤذي الأذواق الشعبية للناس في الداخل. وعلى سبيل المثال

فعندما أقامت وزارة الخارجية معرضاً للفن الحديث عام 1947، تعرضت لسخرية الصحافة على تبديدها لدولارات دافع الضرائب، وحتى الرئيس ترومان انتقدها لعرضها "تبجحات أناس مجانين نصف ناضجين"[43]. وبينما تمتنع الحكومات عن إرخاء قبضة سيطرتها باستخدام الدبلوماسية العامة، فإن ما تفقده بسبب أحكام السيطرة تعوض عنه بأكثر منه في كسب المصداقية عن طريق الشراكة مع منظمات خاصة.

وإن إحدى الطرق التي تتبعها حكومةٌ مّا للحفاظ على السيطرة مع الإيهام بعكس ذلك هي التمويل السري عن طريق وكالات المخابرات. ففي المراحل الأولى من الحرب الباردة مثلاً، قدمت وكالة المخابرات المركزية سرّاً دعماً لميزانيات منظمات ثقافية كمنظمة الكونغرس في سبيل الحرية الثقافية. وحتى في ذلك الحين فقد كانت هناك هواجس "ففي أوضح الحيثيات المكشوفة، كانت المشكلة هي كيفية استخدام الحرية الثقافية كدعاية دون تحويلها إلى دعاية في أثناء العملية.... كان المنطق السياسي لهذا الوضع الجديد يستتبع التلاعب الخفي بالمثاليات الليبرالية وبالمدافعين عنها"[44]. ولكن السّرّية تنجح ما دام السر محفوظاً فقط. وهذا أمر صعب في عصر المعلومات، ولاسيما في ديمقراطية كالولايات المتحدة بصحافتها القوية، وكونغرسها، وانعدام وجود قانون للأسرار الرسمية كالذي تملكه بريطانيا. وعندما ينكشف السر في آخر الأمر (كما انكشف خبر مشاركة وكالة المخابرات المركزية في المبادلات الثقافية عن طريق التقارير الصحفية وجلسات التحقيق في الكونغرس في سبعينيات القرن العشرين)، فإن الثمن من حيث فقدان المصداقية قد يكون باهظاً جداً. وعلى وجه العموم، فإنه من الأفضل أن تكون أمور التمويل مفتوحة، مع إقامة علاقة متحفظة.

وليس معنى ذلك أن وكالة المخابرات المركزية لا تلعب دوراً في توليد القوة الناعمة. بل على العكس، فإن تنمية الثقة والعلاقات

البعيدة الأمد مع وكالات المخابرات الأجنبية الصديقة واقتسام المعلومات السرية معها يمكن أن يكون لها تأثير قوي على تصورات البلدان الأخرى عن الولايات المتحدة وعن أحداث العالم على حد سواء. وإذا كانت القوة الناعمة تشمل تشكيل تصورات الآخرين، فإن اقتسام معلومات المخابرات مصدر مهم من مصادر القوة الناعمة. وفي مثل هذه السياقات فإن تقاسم المعلومات السرية قد يكون له تأثير مباشر وقوي على السياسة. بل إن المعلومات وحدها إذا كانت ذات دلالة ومصداقية، يمكنها في بعض الأحيان أن تغير سياسة حكومةٍ مّا. ولهذا السبب فإن حالات فشل المخابرات، والمبالغة في تقاريرها لغايات سياسية في أثناء التمهيد للحرب على العراق، أحدثت ضرراً بالغاً بالقوة الأميركية الناعمة. فلم يقتصر الضرر على المصداقية العامة للحكومة فقط، بل لقد تم إضعاف قناة عالية الفعالية. وسيقل احتمال تمتع تقارير المخابرات الأميركية بالثقة أو التصديق في الدول الأخرى في المستقبل.

ويستطيع العسكريون أيضاً أن يلعبوا دوراً مهماً في إيجاد القوة الناعمة. فالسلطة العسكرية، إضافة إلى هالة القوة التي تولدها قدرات طاقاتها الصلبة، لديها سلسلة واسعة النطاق من تبادل الضباط، والتدريبات المشتركة، وبرامج المساعدات مع البلدان الأخرى في زمن السلم؛ فبرامج البنتاغون [وزارة الدفاع الأميركية ] التدريبية العسكرية والتعليمية الدولية تشمل جلسات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب التدريب العسكري. ومثل هذه الاتصالات العسكرية، كما وصفها وزير الدفاع الأسبق وليام بيري، يمكن أن تشكل جانباً من "الدفاع الوقائي" بتنمية العلاقات، والمساعدة على تشكيل النظرة العامة للضباط الأجانب بحيث تكون أميل إلى التمشي مع النُّهُج الأميركية. وفي أوقات مختلفة كانت مثل هذه الاتصالات تقدم قنوات تأثير غير

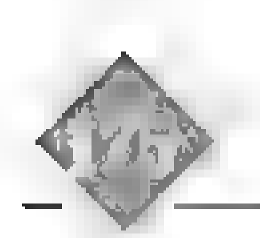
متاحة عن طريق الوسائل الدبلوماسية العادية. والحق أن بعض المراقبين يقلقهم أحياناً كون قادة أميركا العسكريين الإقليميين الخمسة لديهم موارد أكثر وطرق وصول إلى مناطقهم أفضل مما لدى السفراء الأميركيين في تلك البلدان نفسها[45].

وفي زمن الحرب، فإن العمليات العسكرية النفسية طريقة مهمة للتأثير على سلوك الأجانب، وحتى لتفادي الوسائل العسكرية دفعة واحدة. وعلى سبيل المثال، فإن مخفراً أمامياً للعدو يمكن تدميره بقذيفة جوالة من بعيد، أو الاستيلاء عليه بقوات برية - أو يمكن إقناع جنود العدو بهجر الموقع وتركه بلا حماية. وكثيراً ما تنطوي العمليات العسكرية النفسية على الخداع، والمعلومات المضللة المؤثرة في الحرب ولكنها ذات مفعول عكسي في السلم. ومما يعادل ذلك أهميةً في تكتيكات الحرب إدارة الأخبار لتقليل التصورات غير المواتية. فالرقابة المتصلبة ليست هي الجواب دائماً. فمن بين جوانب القوة الناعمة التي استخدمها البنتاغون بشكل صحيح في حرب الخليج الثانية جانب سُمِّيَ "تسليح المراسلين". فالمراسلون المزروعون داخل الوحدات العسكرية المتقدمة حدّوا من قدرة صدام حسين على خلق غضب دولي بالزعم بأن الأميركيين يقتلون المدنيين عمداً. فعلى عكس حرب الخليج الأولى عندما كانت شبكة الـ CNN هي التي تتولى صياغة المواضيع، فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات، ونشوء منافذ جديدة كمحطة الجزيرة في العقد الفاصل بين حربي الخليج قد تطلب استراتيجية جديدة لتجنب الإضرار بالقوة الأميركية الناعمة في سياق الحرب، ومهما كانت القضايا الأخرى التي أثارها زرع المراسلين في وحدات الخطوط الأمامية، فإنه كان تكتيكاً ناجحاً تحت ظروف زمن الحرب في عصر المعلومات.



إن مشاكل الدور العسكري في براعة استخدام القوة الناعمة تنشأ عندما يحاول تطبيق تكتيكات زمن الحرب في أوضاع غامضة. وهذا شيء له إغراء خاص في الحرب الحالية على الإرهاب المحددة بصورة سيئة وضعيفة تمحو التمييز بين الأنشطة المدنية العادية والحرب. ففي عام 2002 شعر البنتاغون بالإحباط من الدبلوماسية الأميركية العامة، فطور خططاً لمكتب التأثير الاستراتيجي من شأنها أن تقدم بنوداً إخبارية، قد تشمل أخباراً مزورة إلى منظمات إعلامية أجنبية، في محاولة للتأثير على البلدان الصديقة وغير الصديقة على حد سواء[46]. وبعد كشف هذه الخطط في الصحافة، اضطر وزير الدفاع رمسفيلد إلى التبرؤ من هذا المشروع بسرعة. ولكن الضرر كان قد لحق بمصداقية أميركا وقوتها الناعمة.

وأخيراً، فإن من الخطأ رؤية الدبلوماسية العامة ببساطة من حيث الجوانب المعادية. فهناك أحياناً تنافس بين "معلوماتي في مقابل معلوماتك"، ولكن كثيراً ما يكون هنالك مكسب للطرفين معاً. والدبلوماسية العامة الألمانية في أثناء الحرب الباردة مثال جيد. فعلى عكس الدبلوماسية العامة الفرنسية، التي كانت تسعى إلى إظهار استقلالها عن الولايات المتحدة، كان من المواضيع العامة في الدبلوماسية العامة الألمانية تصوير نفسها في عيون الأميركيين كحليف يعتمد عليه. فكانت أهداف سياسة المعلومات الأميركية والألمانية تعزز يبعضها بعضاً بصورة متبادلة[47] وقد يتقاسم الزعماء السياسيون أهدافاً متبادلة ومتماثلة - كتشجيع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلاً -. وفي مثل هذه الظروف يمكن أن تكون هناك مكاسب مشتركة من تنسيق برامج الدبلوماسية العامة. كما أن الدبلوماسية العامة التعاونية يمكن أن تساعد في تقليل حدة الشكوك بوجود دوافع وطنية ضيقة[48].



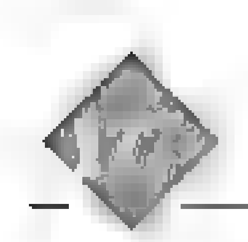
وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك أوقاتاً يكون فيها التعاون، بما في ذلك توسيع الصورة العامة للمؤسسات متعددة الأطراف كحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، قادراً على أن يسهّل للحكومات استخدام مثل هذه الأدوات لمعالجة مهمات صعبة، مثل حفظ السلام، وتشجيع الديمقراطية، ومجابهة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإن الدبلوماسية الأميركية العامة في تشيكوسلوفاكيا في أثناء الحرب الباردة عززها ارتباط الولايات المتحدة بالمواثيق الدولية التي ترعى حقوق الإنسان[49]. وفي عام 1975، قام مؤتمر هلسنكي المتعدد الأطراف حول الأمن والتعاون في أوروبا بإضفاء الشرعية على مناقشة حقوق الإنسان وراء الستار الحديدي، فكانت له عواقب لم يكن يتصورها الموقعون على الاتفاقية التي نتجت عن المؤتمر، والتي أطلق عليها اسم القانون الأخير. وكما استنتج المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركية روبرت غيتس، رغم الممانعة التي أبدتها أميركا أول الأمر، فإن السوفيت "كانوا شديدي الرغبة في المؤتمر المذكور، فحصلوا عليه، وأرسى أساس نهاية إمبراطوريتهم"[50].

## الحالة الخاصة للشرق الأوسط

يقدم الشرق الأوسط تحدياً خاصاً لقوة أميركا الناعمة ودبلوماسيتها العامة. فهو ليس فقط موطن الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بل إن المنطقة لم تتأقلم جيداً مع التحديث. إن نصف بلدان العالم ديمقراطيات، ولكن ليس أي واحد من البلدان العربية الاثنين والعشرين ديمقراطياً وكان النمو الاقتصادي فيها بطيئاً، ونصف النساء تقريباً أميات. والمنطقة ليست مندمجة جيداً مع الاقتصاد العالمي. وفي عام 2003 ذكر البنك الدولي في تقريره أن معدل نمو دخل الفرد في المنطقة لم يزد على نصف في

المئة من عام 1985 إلى عام 2000، بينما الإنفاق العسكري هو الأعلى في العالم، إذ يبلغ 6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي[51] ومع سكان يزيد تعدادهم على ثلاث مئة مليون نسمة، فإن البلدان العربية تصدر للعالم - باستثناء النفط والغاز - أقل مما تصدره فنلندا[52]. ومعدل العلماء الذين يشتغلون في البلدان العربية هو ثلث المعدل السائد في باقي بلدان العالم[53]. "وهناك انتفاخ هائل للشباب" في الجداول السكانية، ومع ذلك فإن المنطقة فيها فرص غير كافية للشباب للعثور على عمل ذي معنى. وإن خمسة وأربعين بالمئة من سكان العالم العربي الآن هم تحت سن الرابعة عشرة وسيتضاعف عدد هؤلاء السكان ككل على مدى ربع القرن الحالي. وتراوح البطالة حول نسبة العشرين بالمئة[54]. وفي الوقت نفسه، فإن الشرق الأوسط يفيض بالاتصالات الحديثة، وكثير منها فيه مَيْلٌ إلى معاداة أميركا. وكما رأينا من الأرقام في الفصل الثاني، فإن هذه المنطقة تقدم تحدياً خاصاً للدبلوماسية العامة.

في أثناء الحرب الباردة، كان نهج الولايات المتحدة إزاء المنطقة هو رعاية الاستقرار، الذي من شأنه منع انتشار النفوذ السوفيتي، وضمان إمدادات النفط للاقتصاد العالمي، وتقديم الأمن لإسرائيل، التي هي إحدى الديمقراطيات النادرة [وهل اغتصاب فلسطين ديمقراطية؟! (المعرب)] وكانت الاستراتيجية الأميركية هي إدارة الأمور عن طريق زعماء مستبدين وتحت شعار: "لا تهز القارب". بل إن الإدارة الأميركية تحت حكم ريغان أيدت صدام حسين كوزن مضاد للنظام الإسلامي الذي أطاح بحليف أميركا، شاه إيران. وحسبما يروي إدوارد ووكر، رئيس معهد الشرق الأوسط الذي عمل كسفير في عدة بلدان في المنطقة: "بينما كنا نتحدث عن حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية، وحكم القانون، لم تكن سياساتنا ولا توزيعنا لمواردنا



تتمشى مع خطبنا الرنانة. فلم نقم بتحدي الحكومات في المنطقة من أجل التغيير، ولا قدمنا حوافز للمساعدة على تحريك التغيير"[55].

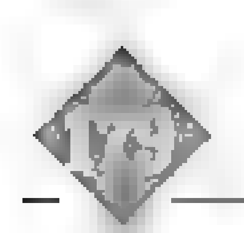
وبعد 9/11 دشنت إدارة بوش نهجاً طموحاً جديداً. فقد اعتمدت على ما يشبه نموذج الحرب الباردة، والدور الأميركي في تحويل أوروبا، فقررت أن الولايات المتحدة ينبغي أن تلتزم بإجراء تحول بعيد الأمد في الشرق الأوسط. وكانت إزاحة صدام حسين هي الخطوة الأولى فقط. وقد جادلت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس بأنه "مثلما أصبحت ألمانيا الديمقراطية مسمار الدولاب ونقطة الارتكاز لأوروبا جديدة هي اليوم كلٌّ واحد، وحرة، ومسالمة، فهكذا يمكن للعراق المتحول أن يصبح عنصراً مهماً في شرق أوسط مختلف لا تزدهر فيه آيديولوجيات الكراهية"[56]. ولكن ممارسة القوة الصلبة في حملة الأسابيع الأربعة التي أسقطت صدام حسين كانت هي الجزء السهل. وقد كانت ألمانيا (واليابان) قصتين للنجاح بعد الحرب، ولكنهما كانتا مجتمعين متجانسين نسبياً، ولديهما طبقات وسطى مهمة، ولم تكن فيهما مقاومة منظمة للاحتلال الأميركي. وعلاوة على ذلك، فإن امتلاك العراق للنفط نعمة مخلوطة ببعض المنغّصات، إذ لم يثبت أن الاقتصادات النفطية مضيافة للديمقراطية الليبرالية. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن عملية الدمقرطة بعد الحرب العالمية الثانية استغرقت سنوات ولقيت مساعدة عظيمة من القوة الأميركية الناعمة. فالاستراتيجية البعيدة الأمد لتحويل العراق والشرق الأوسط لن تنجح دون دور مماثل للقوة الناعمة لأميركا (والآخرين).

إن نموذج الحرب الباردة المشابه مفيد في إيحائه بالحاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد، ولكنه قد يكون مضللاً كذلك. فالقوة الناعمة تعتمد على متلقين مستعدين والفوارق الثقافية بين الولايات المتحدة

وأوروبا لم تكن كبيرة مثل الفوارق بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وهكذا كانت أوروبا أكثر عرضة للتأثر بموارد القوة الناعمة الأميركية، ومن جهة أخرى، فإن الفوارق الثقافية لم تمنع الديمقراطية من الانغراس ومدّ جذورها في اليابان وكوريا الجنوبية، بالرغم من تأخرها أربعين عاماً في حالة هذه الأخيرة. والديمقراطية تعمل بنجاح في بلدان مسلمة أخرى مثل: تركيا وبنغلاديش. فالحواجز الثقافية ليست مستعصية على التجاوز.

والديمقراطية أكثر من مجرد التصويت، الذي قد يؤدي إلى إعطاء "صوت واحد لكل رجل واحد، ومرة واحدة" إذا تم تطبيقه بتسرع أكثر من اللازم. وبما أن الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط قد دمرت معارضتها الليبرالية، فإن الإسلاميين الأصوليين كثيراً ما يمثلون البديل المعارض الوحيد في بلدان كثيرة. والإسلاميون المتطرفون يتغذون على مقاومة أنظمة فاسدة، ومعارضة السياسات الأميركية، والخشية الشعبية من التحديث، فهم يصورون الديمقراطية الليبرالية على أنها تتمثل في الفساد، والجنس، والعنف، وهذه صورة تعززها الأفلام والبرامج التلفزيونية الأميركية في بعض الأحيان. وفي الوقت نفسه، فإن التحديث ينتج تثقيفاً وتعليماً ووظائف وفرصاً أكثر ورعاية صحية أفضل. ولحسن الحظ فإن الاستطلاعات تظهر أن غالبية السكان في المنطقة ترغب في فوائد التجارة، والاتصالات، والعولمة. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن التكنولوجيا الأميركية تحظى بإعجاب واسع النطاق. فإذا أخذنا في الحسبان الازدواجية في صفوف المعتدلين في الثقافات العربية، فإنه لا تزال هناك فرصة باقية لعزل المتطرفين.

والديمقراطية لا يمكن فرضها بالقوة. فمفتاح النجاح يكمن في سياسات تفتح الاقتصادات الإقليمية، وتقلص قيود السيطرة



البيروقراطية، وتعجل بالنمو الاقتصادي، وتحسن الأنظمة التعليمية، وتشجع أنماط التغيير السياسي التدريجي الآخذ في الحدوث في بلدان صغيرة مثل: البحرين، وعُمان، والكويت، والمغرب. ثم إن تطوير المثقفين، والمجموعات الاجتماعية، وأخيراً البلدان التي تظهر أن الديمقراطية يمكنها أن تتمشى مع الثقافات المحلية قد تكون له آثار مفيدة تشبه الطرق التي أظهرت فيها اليابان وكوريا أن الديمقراطية يمكن أن تكون مشفوعة بالقيم المحلية الأصلية في آسيا. ولكن هذا يتطلب وقتاً وتطبيقاً ماهراً حاذقاً لمصادر القوة الأميركية الناعمة.

وبعد فترة قصيرة جداً من 9/11، شلّ حركة الأميركيين سؤال تحجر في أذهانهم: "لماذا يكرهوننا؟" ولكن الجواب كان هو أن كثيراً من العرب يخشون سياسات أميركا، ويسيئون فهمها ويعارضونها، ولكنهم بالرغم من ذلك كله معجبون ببعض جوانب الثقافة الأميركية. وعلاوة على ذلك فهم يشاركونها في قيم كثيرة، مثل: العائلة، والإيمان الديني، والرغبة في الديمقراطية. فأرضية الأساس للقوة الناعمة موجودة، ولكن البلد القيادي العالمي في مجال الاتصالات أثبت بشكل مدهش أنه أخرق وتنقصه البراعة في استغلال تلك الفرص. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك أي تأثير يذكر لجهد كبير تم بذله لإنتاج إعلانات تلفزيونية، تظهر المسلمين الأميركيين وهم يتلقون معاملة طيبة في وطنهم الأميركي. وحسب رأي النقاد، فإن الأرضية لم تتم تهيئتها بالاستطلاعات ومجموعات التركيز. وكان كثير من الناس في المنطقة يركزون اهتماماتهم على ما يعتبرونه نواقص السياسات الأميركية وعيوبها بدلاً من الاهتمام بأحوال أميركا الداخلية والمحلية. وكانت النتيجة المعضلة "دبلوماسية عامة تبرز الصورة وتؤكد عليها أكثر من المادة"[57]. وكما قالت دانيل بلتيكا الموظفة في معهد المشروع

الأميركي: "إننا نظهر للعيان باعتبارنا ندعم هذه الحكومات الحقيرة الخسيسة. فليست هناك أية كمية من تألق بريتني سبيرز يمكنها صد التعاليم المعادية للغرب التي نشأ عليها كثير من الشباب في مجتمعات مغلقة"(58).

وفي عام 2003، وجدت مجموعة استشارية من كلا الحزبين حول شؤون الدبلوماسية العامة الموجهة إلى العالم العربي والإسلامي أن الولايات المتحدة تنفق 150 مليون دولار على الدبلوماسية العامة في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية. وهذا يشمل 25 مليون دولار تنفق على برامج اليد الممدودة. فاستنتجت هذه المجموعة الاستشارية: "إن القول بأن الموارد المالية المخصصة لهذه المهمة غير كافية هو تعبير ملطف جداً عن حقيقة كئيبة"(59). فبالإضافة إلى ضرورة تعيين مدير جديد للدبلوماسية العامة في البيت الأبيض، أوصت المجموعة المذكورة بإنشاء مكتبات، ومراكز معلومات، وبترجمة المزيد من الكتب الغربية إلى اللغة العربية، وبزيادة المنح الدراسية، والزمالات والزيارات، ورفع مستوى الحضور الأميركي على الإنترنت، وتدريب المزيد من الناطقين بالعربية والمتخصصين بالعلاقات العامة.

ومثل كل دبلوماسية عامة، فإن الدبلوماسية العامة في المنطقة ستكون لها ثلاثة إبعاد. وسوف يتعين على الولايات المتحدة أن تكون ذكية ورشيقة الحركة في البعد الأول، بحيث تستجيب بسرعة وتقدم توضيحاً للأحداث الجارية. فالوحدات الإذاعية الجديدة، مثل راديو سوا، الذي يذيع بالعربية ويمزج بين الأخبار والموسيقى الشعبية، هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن على الأميركيين أيضاً أن يعملوا بصورة أكثر فاعلية مع وسائل الإعلام المحلية مثل محطتي الجزيرة والعربية. أما البعد الثاني، وهو تطوير بضعة مواضيع استراتيجية،

فيجب أن يشمل توضيحات أفضل للسياسات الأميركية بالإضافة إلى تمييز أميركا باعتبارها أمة ديمقراطية. وعلى سبيل المثال، فإن اتهام أميركا بعدم المبالاة بتدمير حياة المسلمين يمكن الرد عليه مواجهةً بالإشارة إلى تدخلات أميركا التي أنقذت حياة المسلمين في البوسنة وكوسوفو، وكذلك المساعدات إلى البلدان المسلمة لرعاية التنمية ومكافحة الإيدز. وكما أشار وليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، فإن التغيير الديمقراطي يجب زرعه في ثنايا "جدول أعمال إيجابي أوسع في المنطقة، إلى جانب إعادة إعمار العراق، وتحقيق رؤية الرئيس لدولتين للإسرائيليين والفلسطينيين؛ وتحديث الاقتصادات العربية"[60].

غير أن أهم شيء هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعاً مدنيّاً أغنى وأخصب وأكثر انفتاحاً في بلدان الشرق الأوسط. إن أكثر الناطقين باسم أميركا فاعلية وتأثيراً ليسوا هم الأميركيين، بل وكلاؤهم المحليون من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أميركا وعيوبها كذلك. وهناك مثال آسر على ذلك يحدث الآن بالضبط بين لوس آنجيلوس وطهران، حيث يذيع المهاجرون الإيرانيون برنامجاً تلفزيونياً برعاية خاصة، موجهاً إلى إيران لتشجيع الإصلاح فيها[61].

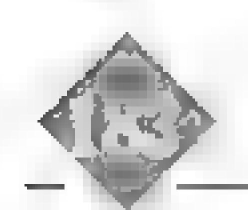
وإن جزءاً كبيراً من العمل على تطوير مجتمع مدني منفتح يمكن أن تعززه الشركات، والمؤسسات، والجامعات، وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح، وكذلك الحكومات. فتستطيع الشركات والمؤسسات أن تقدم التكنولوجيا للمساعدة على تحديث أنظمة التعليم العربية ونقلها إلى أبعد من التعلم بالحفظ والاستظهار. وتستطيع الجامعات الأميركية أن تقيم المزيد من برامج تبادل الطلبة والأساتذة. وتستطيع المؤسسات

أن تدعم تنمية مؤسسات الدراسات الأميركية في البلدان العربية أو برامج تعزيز الاحتراف المعني للصحفيين. وتستطيع الحكومات أن تدعم تدريس اللغة الإنكليزية وأن تمول تبادل الطلاب. وباختصار، فإن هناك بدائل كثيرة لاستراتيجية فعالة بعيدة الأمد لخلق موارد قوة ناعمة وتحسين وتعزيز شروط تطوير الديمقراطية. ولكن، كما جادلتُ في البداية آنفاً فلن يكون أي من هذه الأشياء مؤثراً إلاّ إذا كان أسلوب السياسات الأميركية ومادتها يتمشيان بصورة متجانسة مع الرسالة الديمقراطية الأوسع.

## مستقبل الدبلوماسية العامة الأميركية

أعاد الأميركيون اكتشاف الحاجة إلى الدبلوماسية العامة بعد 11 أيلول/ سبتمبر، ولكننا لم نتكيف بعد لتعقيدات البراعة في استخدام القوة الناعمة في عصر المعلومات العالمي. فبعض الناس يعتقدون الآن أن إغلاق وكالة الاستعلامات الأميركية كان خطأ، ولكن ليس هناك توافق في الآراء حول إعادة خلقها، في مقابل إعادة تنظيم مهماتها، التي تم توزيعها ضمن دوائر وزارة الخارجية(62). فمجلس إدارة حكام الإذاعة يشرف على محطة صوت أميركا، وكذلك على عدد من المحطات المتخصصة التي تركز على بلدان معينة. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات المفيدة، مثل إقامة راديو سوا وراديو فاردا، الذي يذيع لإيران. كما تم إيجاد مكتب للاتصالات العالمية في البيت الأبيض. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى أشياء أكثر من ذلك بكثير.

ولعل أعجب الأشياء المدهشة اللافتة للنظر هو هبوط الأولوية المعطاة لإنتاج القوة الناعمة وندرة الموارد المخصصة لذلك. ذلك أن كلفة برامج وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة، مجموعة مع تكاليف



الإذاعات الأميركية الدولية، تصل إلى ما يزيد قليلاً على مليار دولار، أي حوالي 4 بالمئة من ميزانية الأمة للشؤون الدولية، وحوالي 3 بالمئة من ميزانية المخابرات، 29.0 من الميزانية العسكرية. فلو أننا أنفقنا 1 بالمئة من الميزانية العسكرية - أو، كما يقول نيوتن ميناو، الرئيس السابق للجنة الاتصالات الاتحادية، "دولاراً واحداً لإطلاق الأفكار في مقابل كل مئة دولار نستثمرها لإطلاق القنابل" - فإن ذلك سوف يعني مضاعفة الميزانية الموجودة الآن أربع مرات تقريباً[63]. فالولايات المتحدة تستثمر في مصادر القوة الناعمة أقل بكثير مما تفعل البلدان الكبرى الأخرى كما هو مبين في **الجدول** 4 - 1

الجدول 1- 4: الاستثمارات المقارنة في القوتين الصلبة والناعمة

| | الدبلوماسية العامة | الدفاع | السنة |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 1.12 مليار دولار | 347.9 مليار | 2002 |
| فرنسا | 1.05 مليار دولار | 33.6 مليار | 2001 |
| بريطانيا | 1 مليار دولار | 38.4 مليار | 2002 |
| ألمانيا | 218 مليار دولار | 27.5 مليار | 2001 |
| اليابان | 210 مليار دولار | 40.3 مليار | 2001 |

ومما يعادل ذلك في الأهمية ترسيخ تماسك أكثر في السياسات بين أبعاد الدبلوماسية العامة وربطها بقضايا أخرى فمثلاً، بالرغم من هبوط حصة أميركا من سوق الطلبة الدوليين، فإن "حكومة الولايات المتحدة تفتقر كما يبدو إلى حس استراتيجي شامل بسبب أهمية التبادلات.... وفي هذا الفراغ الاستراتيجي، تصعب مجابهة العقبات اليومية التي يواجهها الطلبة في محاولتهم المجيء إلى هنا"[64]. فليس هناك تنسيق لسياسة التبادل مع سياسة تأشيرات الدخول. فبعد 9/11 صار الأميركيون أكثر خشية. وكما. وكما لاحظ أحد المراقبين: "بالرغم

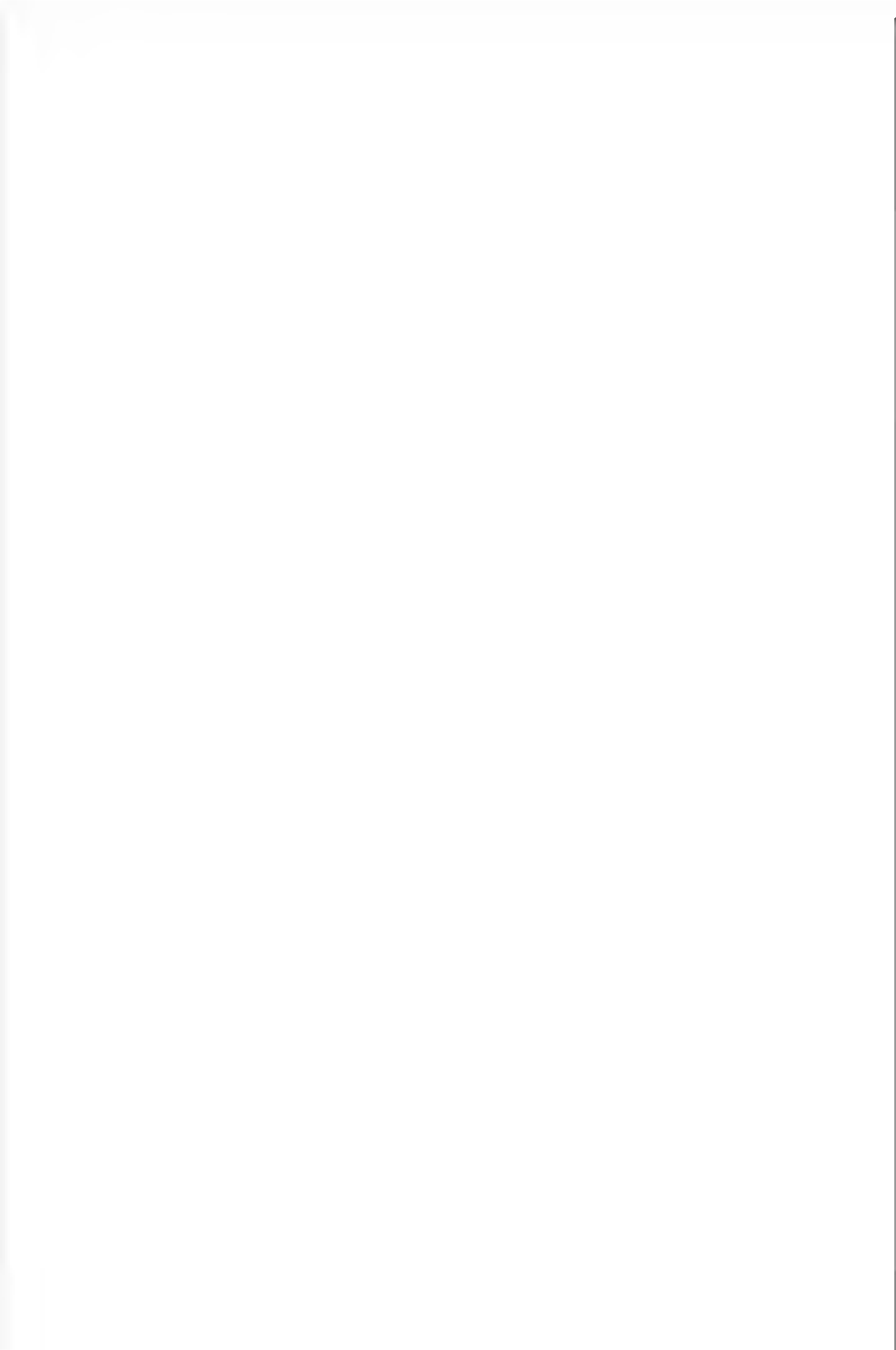
من وجود حاجة إلى مزيد من اليقظة بالتأكيد، فإن هذه الشبكة العريضة تمسك بكل أنواع الناس الذين لا يشكلون أي خطر من أي نوع على الإطلاق"[65]. إن تثبيط الناس عن القدوم إلى الولايات المتحدة تثبيطاً لا داعي له بالرغم من أن هؤلاء الناس يمكن أن يقدموا إسهاماً نفسياً في التفاهم الدولي، إنما هي سياسات تنتقص من مصادر قوتنا الناعمة.

وتحتاج الدبلوماسية العامة إلى دعم أكثر في البيت الأبيض. فقد أوصى فريق عامل متخصص بالدبلوماسية العامة تابع لمجلس العلاقات الخارجية بضرورة إيجاد مكتب يسمى هيكل تنسيق الدبلوماسية العامة في البيت الأبيض، ويقوده شخص يعينه الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إقامة مؤسسات جديدة للمساعدة على تعبئة القطاع الخاص. ويمكن أن يترافق ذلك مع إيجاد كيان غير هادف للربح يسمى التعاون من أجل الدبلوماسية العامة، لتنظيم جهود القطاع الخاص[66]. فالاستراتيجية الناجحة ستحتاج إلى التركيز، لا على مجرد إذاعة رسائل أميركية فحسب، بل على اتصالات ذات اتجاهين تشرك معها وتشغل مزيداً من الأبعاد غير الحكومية للمجتمع.

غير أن أميركا سوف يتعين عليها قبل كل شيء أن تصبح أكثر وعياً بالفوارق الثقافية. فلكي نكون مؤثرين، يجب علينا أقل أن نكون أقل انغلاقاً وضيق أفق، وأكثر تحسساً للتصورات الأجنبية. فتعليقات الرئيس بوش في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض في 11 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001 توضح طبيعة مشكلتنا "إنني مذهول لوجود مثل سوء الفهم الكبير هذا لطبيعة بلدنا إلى درجة أن الناس يكرهوننا.... ومثل معظم الأميركيين، فإنني لا أصدق ذلك أبداً. لأنني أعرف مدى طيبتنا، فعلينا أن نوضح قضيتنا وموقفنا بشكل أفضل". ولكن أول خطوة

لتحقيق ذلك هي فهم أكبر للطريقة التي تبدو بها سياساتنا للآخرين، وللمصافي الثقافية التي تؤثر على كيفية سماعهم لرسائلنا.

إن التغطية الإعلامية الأميركية لباقي أنحاء العالم راحت تتضاءل بشكل كبير ومفاجئ بعد انتهاء الحرب الباردة. والتدرب على إتقان الغات الأجنبية بطيء. فعندما ننزعج من السياسة الفرنسية حول العراق، يعيد رجال الكونغرس تسمية "البطاطس" فيطلقون عليها اسم "مقليات الحرية". ويتناقص عدد الباحثين الذين يأتون إلينا كمحاضرين زائرين بموجب منحة فولبرايت. فقد لاحظ أحد المؤرخين "إلى أي حد شططنا بعيداً عن الزمن الذي كان فيه المؤرخون الأميركيون - بدافع من إحساسهم بالفضول حول العالم الكائن وراء مجالهم الأكاديمي ووراء الولايات المتحدة - قادرين على الاتصال بالجمهور وعامة الناس حول القضايا الوطنية والدولية التي تستمر في التأثير علينا جميعاً"[(67)]. فلكي نكون أكثر تأثيراً في الدبلوماسية العامة في عصر المعلومات العالمي، فنحن بحاجة إلى تغيير مواقفنا في الداخل كما في الخارج. وبعبارة صريحة، فإن الأميركيين محتاجون إلى الاستماع، كي نتصل مع الناس بصورة أكثر فاعلية. أن البراعة في استخدام القوة الناعمة بنجاح هي أقل تفرداً بكثير من استخدام القوة الصلبة، أي إنه يجب الابتعاد عن التصرف بشكل أحادي. وهذا درس لا يزال علينا أن نتعلمه.



# 5

## القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأميركية

تزايدت نزعة معاداة أميركا في السنوات القليلة الماضية. وقد اعتبر الدبلوماسي المحنك توماس بيكرينغ عام 2003 "أعلى قمة من العداء لأميركا شهدناه منذ زمن طويل"[1]. وتظهر الاستطلاعات أن خسائرنا من القوة الناعمة يمكن إرجاع سببها إلى سياستنا الخارجية". إن الرأي المعتاد والسائد على نطاق واسع هو أن الولايات المتحدة قوة استعمارية تقليدية كلاسيكية... وهذا مزاج عبر عنه أناس مختلفون بطرق مختلفة، من مشجعي فريق لعبة الهوكي في مونتريال إلى طلاب المدارس الثانوية السويسرية الذين لا يريدون الذهاب إلى الولايات المتحدة كجزء من برنامج تبادل الطلبة"[2]. وقد استنتج مراقب أسترالي "أن درس العراق هو أن قوة أميركا الناعمة آخذة بالانحطاط. فقد ذهب بوش إلى الحرب بعد أن فشل في الحصول على ائتلاف عسكري أوسع، أو على تفويض من الأمم المتحدة. فكانت لذلك عاقبتان مباشرتان، هما: ازدياد العاطفة المعادية لأميركا، وزيادة المشاركة في الإرهاب، وتكبيد أميركا كلفة أعلى للحرب ولجهد إعادة الإعمار"[3]. وقالت تجمعات أغلبية في 15 بلداً من 24 في إجاباتها على استطلاع لمنظمة غالوب الدولية: إن سياسات أميركا الخارجية لها تأثير سلبي على مواقفهم من الولايات المتحدة.

وأظهر استطلاع لقياس المواقف في أوروبا أن الأوروبيين يعتقدون أن أميركا تميل إلى لعب دور سلبي في مكافحة الفقر العالمي، وحماية البيئة، والحفاظ على السلام في العالم[4]. وعندما سئل الناس في استطلاع لمنظمة بيو إلى أي حد يعتقدون أن الولايات المتحدة "تأخذ مصالحكم في الحسبان"، أجابت الأغلبية في 20 بلداً من 42 جرى استطلاعها بقولهم "ليس كثيراً" أو "لا تفعل على الإطلاق". وفي كثير من البلدان كان التقييم السلبي غير المؤاتي لأميركا هو الأعلى في صفوف الشباب. فقد يكون الشباب معجبين على نطاق واسع بثقافة الموسيقى الشعبية، ولكن عدم شعبية سياساتنا الخارجية تجعل الجيل الثاني من الشباب يتشكك في القوة الأميركية[6].

إن الموسيقى والأفلام الأميركية ذات شعبية في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وألمانيا أكبر مما كانت عليه قبل عشرين عاماً. وهي فترة أخرى انعدمت فيها شعبية السياسات الأميركية في أوروبا، ولكن جاذبية سياساتنا هي أقل حتى مما كانت عليه آنئذ[7] وهناك أيضاً تلميحات بأن السياسات الخارجية المكروهة ربما تكون آخذة بالفيضان والانتقاص من جاذبية بعض الجوانب الأخرى من الثقافة الشعبية الأميركية. وقد أظهرت دراسة لمنظمة روبر عام 2003 أنه " لأول مرة منذ عام 1989، أشار الزبائن في ثلاثين بلداً إلى نفورهم من أميركا بعدم احتمال شرائهم لمنتجات نايق، وبرفضهم الأكل في مطاعم ماكدونالد... وفي الوقت نفسه، فإن تسعاً من أهم اثنتي عشرة مؤسسة أوروبية وآسيوية قد شهدت ارتفاعاً في سجلات شعبيتها، ومنها سوني، وBMW وباناسونيك"[8].

## تكاليف تجاهل القوة الناعمة

يقول لنا المتشككون بالقوة الناعمة: إن لا نقلق. فالشعبية شيء مؤقت زائل ويجب أن لا تكون دليلاً للسياسة الخارجية بأي حال. والولايات المتحدة تستطيع العمل دون تصفيق العالم. فنحن أقوياء إلى درجة نستطيع معها أن نفعل ما نشاء. فنحن القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولا بد حتماً أن تولد هذه الحقيقةُ حسداً وغيظاً. وقد قال فؤاد عجمي مؤخراً: "لا تحتاج الولايات المتحدة إلى القلق حول القلوب والعقول في أراضٍ أجنبية"[(9)]. ويشير كاتب العمود الصحفي كال توماس إلى "التوهم بأن أعداءنا يمكن جعلهم أقل تهديداً لنا بواسطة ما تقوله أو تفعله أميركا"[(10)]. وعلاوة على ذلك فقد كانت أميركا عديمة الشعبية في الماضي، ومع ذلك استطاعت أن تتعافى. فنحن لسنا بحاجة إلى حلفاء ولا مؤسسات بصورة دائمة. فباستطاعتنا دائماً أن ننتقي ائتلافاً من المستعدين لمعاونتنا عندما نحتاج إلى ذلك. ومن عادة دونالد رمسفيلد أن يقول: إن القضايا هي التي ينبغي أن تقرر الائتلافات وتبتّ بها، وليس العكس.

ولكن من الخطأ أن نهمل الهبوط في جاذبيتنا مؤخراً بمثل هذا الاستخفاف. صحيح أن الولايات المتحدة قد تعافت من السياسات غير الشعبية في الماضي، ولكن ذلك كان خلفية الحرب الباردة عندما كانت بلدان أخرى تخشى الاتحاد السوفيتي باعتباره الشر الأكبر. وعلاوة على ذلك، كما رأينا في الفصل الثاني، فإنه بالرغم من كون حجم أميركا وارتباطها بالحداثة المثيرة للارتباك حقيقة لا مفر منها، فإن السياسات الذكية يمكنها أن تخفف حدة تلك الحقيقة وتخفض حالات السخط التي تولدها. فذلك هو ما فعلته أميركا بعد الحرب العالمية

الثانية. فقد استخدمنا مصادر قوتنا الناعمة وانتقينا آخرين لإشراكهم في مجموعة تحالفات ومؤسسات ظلت قائمة ستين عاماً. وكسبنا الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي باستراتيجية احتواء استخدمت قوتنا الناعمة، وقوتنا الصلبة كذلك.

صحيح أن التهديد الجديد المتمثل في الإرهاب الدولي قد زاد انكشاف أميركا وتعرضها للأذى. فكانت بعض إجراءاتنا المتفردة الأحادية الجانب بعد 11 أيلول/ سبتمبر قد اتخذت بدافع الخوف. ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع مجابهة التحدي الجديد المحدد في استراتيجية الأمن القومي دون تعاون البلدان الأخرى. وهي ستتعاون إلى حدٍ ما بدافع من مصلحتها الذاتية المجردة، ولكن درجة تعاونها تتأثر أيضاً بجاذبية الولايات المتحدة. وخذ باكستان مثلاً. فالرئيس أبرويز مشرف يواجه لعبة معقدة من التعاون مع أميركا في الحرب على الإرهاب، بينما هو يتعامل مع جمهور واسع معادٍ لأميركا في الداخل. وهكذا ينتهي به الأمر إلى موازنة الامتيازات مع التنازلات والتراجعات. ولو كانت أميركا أكثر جاذبية لسكان باكستان لرأينا المزيد من الامتيازات في هذا المزيج.

فليس من الذكاء الانتقاص من القوة الناعمة باعتبارها مجرد مسألة صورة، وعلاقات عامة وشعبية مؤقتة زائلة. فكما جادلنا آنفاً، فإنها شكل من أشكال القوة - ووسيلة للحصول على نتائج مرغوبة. وعندما ننتقص من أهمية جاذبيتنا للبلدان الأخرى، فإننا ندفع ثمناً لذلك. والأهم هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة مكروهة في بلدٍ ما إلى درجة أن يصبح الولاء لها قُبْلَةَ الموت في السياسة المحلية لذلك البلد، فليس من المحتمل أن يقدم زعماؤه السياسيون تنازلات وامتيازات لمساعدتنا. ولقد كانت تركيا، والمكسيك، وشيلي أمثلة أولية في الفترة

التي سبقت الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003. فعندما تفقد السياسات الأميركية شرعيتها ومصداقيتها في عيون الآخرين، فإن مواقف عدم الثقة تميل إلى التقيح والالتهاب وتزيد في تخفيض نفوذنا. وعلى سبيل المثال، كان هناك تدفق من تعاطف الألمان مع الولايات المتحدة بعد 9/11، واشتركت ألمانيا في حملة عسكرية ضد شبكة القاعدة. ولكن عندما راحت أميركا تستعد لحربها المكروهة على العراق، عبر الألمان عن تكذيب واسع النطاق للأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة لشن تلك الحرب، مثل علاقة العراق المزعومة بـ 9/11، والتهديد الوشيك بأسلحة الدمار الشامل. وتعززت الشكوك الألمانية بما اعتبره الألمان تغطية إعلامية منحازة في أثناء الحرب، وبعدم العثور على أسلحة دمار شامل، أو إثبات علاقة العراق بـ 9/11 في أعقاب الحرب عليه. فأدى هذا المزيج إلى تغذية مناخ ازدهرت فيه نظريات المؤامرة وحسب استطلاع لرويتر، فإنه عند حلول تموز/ يوليو عام 2003، كان ثلث الألمان الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً يقولون إنهم يعتقدون أن الحكومة الأميركية ربما تكون هي التي دبرت هجمات 9/11 الأصلية(11).

والآراء المنافية للعقل يتغذى بعضها من بعض، وجنون الارتياب في الآخرين يمكن أن يكون معدياً. فتتصلب المواقف الأميركية تجاه الأجانب، ونبدأ في الاعتقاد بأن باقي العالم يكرهنا فعلاً. ويبدأ بعض الأميركيين في اختزان الحقد، وعدم الثقة بالمسلمين جميعاً ومقاطعة المشروبات الفرنسية، وإعطاء أسماء أخرى للمقليات الفرنسية، ونشر الإشاعات الزائفة وتصديقها(12) ويبدأ الأجانب بدورهم في رؤية الأميركيين وكأنهم على شاكلة واحدة، ولا يتحسسون بمصلحة أي أحد آخر سوى مصلحتهم الذاتية. فيرون أجهزة إعلامنا ملفوفة بالعَلَم

الأميركي. ويبدأ بعض الأميركيين بدورهم في الخضوع لأنواع من رواسب النزعة الانعزالية، والقول بأنه إذا كان الآخرون يختارون أن يرونا بهذه الطريقة "فليذهبوا إلى الجحيم". وإذا كان الأجانب سيصبحون هكذا، فمن الذي يهتم إذا كانت لنا شعبية أم لم تكن؟. ولكن بمقدار ما نرتضي لأنفسنا نحن الأميركيين أن نصير انعزاليين، فإننا نشجع أعداءنا، مثل القاعدة. وبردود أفعال كهذه ننتقص من قوتنا الناعمة، ونهزم أنفسنا بعدم الحصول على النتائج التي نتوخّاها.

ولعل بعض المتشككين المتشددين يقولون إنه مهما كانت فضائل القوة الناعمة، فليس لها دور تؤديه في الحرب الحالية على الإرهاب. فأسامة بن لادن وأتباعه تنفّرهم، ولا تجتذبهم الثقافة، والقيم، والسياسات الأميركية. وكانت القوة الصلبة جوهرية في دحر حكومة طالبان في أفغانستان، والقوة الناعمة لن تقمع المتعصبين أبداً. وعلى سبيل المثال فإن تشارلس كروتامر قد جادل بعد نصرنا الكاسح السريع في أفغانستان قد أثبتت نجاح "النزعة الأحادية الجديدة". وذلك صحيح إلى حدٍ مّا، ولكن المتشككين يخطئون في إجابة الحل الكلي.

وانظروا ثانيةً إلى أفغانستان. فالقصف الدقيق والقوات الخاصة دحرت حكومة طالبان. ولكن القوات الأميركية اعتقلت أقل من ربع القاعدة، التي هي شبكة عابرة للقوميات لها خلايا في ستين بلداً. فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تقصف بقنابلها خلايا القاعدة في هامبورغ، أو كوالالمبور، أو ديترويت. ذلك أن النجاح ضدها يعتمد على تعاون وثيق مع المدنيين، سواء بتقاسم المعلومات السرية، أم بتنسيق عمل الشرطة عبر الحدود، أم بتتبع تدفقات الأموال العالمية. وشركاء أميركا يعملون معنا جزئياً بدافع من مصلحتهم الذاتية، ولكن الجاذبية المتأصلة في السياسات الأميركية، يمكن أن تؤثر، بل هي تؤثر فعلاً، في درجة تعاونهم.

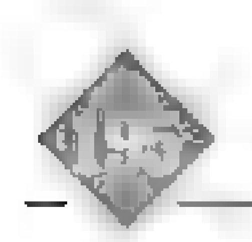
ومما يعادل ذلك في الأهمية أن الصراع الحالي ضد الإرهاب الإسلامي ليس صداماً للحضارات، بل نزاعاً ترتبط نتيجته ارتباطاً وثيقاً بحرب أهلية بين المعتدلين والمتطرفين ضمن الحضارة الإسلامية. ولن تكتسب الولايات المتحدة والديمقراطيات المتقدمة الأخرى إلا إذا فاز المسلمون المعتدلون، وإن القدرة على اجتذاب المعتدلين لها أهمية حساسة في إحراز النصر. فنحن بحاجة إلى اعتماد سياسات تعجب المعتدلين، وإلى استخدام الدبلوماسية العامة بطريقة أكثر فاعلية لتوضيح مصالحنا المشتركة. ونحن بحاجة إلى استراتيجية أفضل لاستخدام قوتنا الناعمة بنجاح. وسيتعين علينا أن نتعلم كيف نجمع بين قوتينا الناعمة والصلبة بطريقة أفضل إذا كنا نرغب في مواجهة التحديات الجديدة.

وكما رأينا في الفصل الأول، فإنه تحت البنية السطحية الظاهرة، تغير العالم بطريقة عميقة في أثناء العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد كان 11 أيلول/ سبتمبر كوميض برق في أمسية صيفية أظهرت مشهداً متغيراً، ثم بقينا نتحسس في الظلام ونتساءل كيف نج طريقنا خلاله. فقد وصل جورج ووكر بوش إلى الحكم وهو ملتزم بسياسة خارجية تقليدية واقعية من شأنها التركيز على قوى كبرى مثل الصين وروسيا، وتجنب بناء الأمم في دول فاشلة في العالم الأقل تطوراً. ولكن إدارته أعلنت في أيلول/ سبتمبر عام 2002 استراتيجية جديدة للأمن القومي تقوم - كما قال بوش - على الاعتراف "بأن تهديد الجيوش والأساطيل لنا أقل من تهديد التقنيات الكارثية عند وقوعها في أيدي القلة الملأى بمشاعر المرارة". وأعلن بوش أنه بدلاً من الانغماس في تنافس استراتيجي فإن "القوى العظمة في العالم اليوم تجد نفسها تقف على الجانب نفسه، توحّدها الأخطار المشتركة من العنف

الإرهابي والفوضى". فزادت أميركا مساعدتها الإنمائية وجهودها لمكافحة الإيدز؛ لأن "الدول الضعيفة، مثل أفغانستان، يمكن أن تشكل خطراً على مصلحتنا الوطنية يعادل خطر الدول القوية"[13]. وقارن المؤرخ جون لويس غاديس الاستراتيجية الجديدة بالأيام ذات الإرهاصات المستقبلية التي أعيد فيها تحديد سياسة أميركا الخارجية في أربعينيات القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية[14].

وقد اجتذبت الاستراتيجية الجديدة نقداً في الداخل والخارج بسبب إفراطها في الخطب الطنانة عن الضربات العسكرية الاستباقية وتعزيز التفوق الأميركي، فأشار النقاد إلى أن ممارسة الاستباق ليست شيئاً جديداً، ولكن تحويلها إلى مذهب يضعف الأعراف الدولية ويشجع بلداناً أخرى على الانهماك في أعمال وإجراءات خطرة. وبالمثل فإن التفوق الأميركي حقيقة، ولكن لا حاجة إلى الخطب الرنانة لفرك أنوف الناس الآخرين بها. وبالرغم من هذه العيوب والنواقص، كانت الاستراتيجية الجديدة رداً على الاتجاهات العميقة في السياسة الخارجية التي ألقت الضوء عليها أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ذلك أن "خصخصة الحرب" - على أيدي مجموعات عابرة للقومية كالقاعدة مثلاً - تشكل تغييراً تاريخياً كبيراً يجب مواجهته في السياسة العالمية. وهذا هو الشيء الذي تفعله استراتيجية بوش الجديدة بشكل صحيح. وما لم تصنفه أميركا حتى الآن هو كيفية القيام بتنفيذ النهج الجديد. فقد حددنا الغاية بشكل أفضل كثيراً من تحديد الوسيلة. وحول هذا البعد، انقسمت الإدارة والكونغرس انقساماً عميقاً.

فحسب استراتيجية الأمن القومي، فإن أعظم التهديدات التي يواجهها الشعب الأميركي هي الإرهاب العابر للقومية وأسلحة الدمار الشامل، والمزج بينهما على وجه الخصوص. ومع ذلك فإن مجابهة

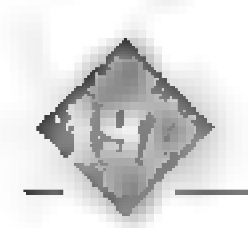


التحدي الذي تشكله منظمات عسكرية عابرة للقومية قد تتمكن من الحصول على أسلحة دمار شامل تتطلب تعاون بلدان أخرى - والتعاون تقويه القوة الناعمة. وبالمثل فإن جهود تشجيع الديمقراطية في العراق وأماكن أخرى تتطلب مساعدة الآخرين. فإعادة الإعمار في العراق وحفظ السلام في الدول الفاشلة يصبح احتمال نجاحها وانخفاض كلفتها أكثر بكثير إذا تم التشارك فيها مع الآخرين بدلاً من أن تظهر كاحتلال استعماري أميركي. فتبديد أميركا لقوتها الناعمة بالطريقة التي شنت بها الحرب كان معناه أن عواقب الحرب صارت أبهظ كلفة بكثير مما كان يجب أن تصير عليه.

وحتى بعد الحرب، وفي غمرة التبجح وسط وهج النصر في أيار/ مايو عام 2003، قاومت أميركا إعطاء أي دور دولي مهم للأمم المتحدة وللآخرين في العراق. ولكن مع تزايد الإصابات والتكاليف على مدى صيف ذلك العام، وجدت الولايات المتحدة أن الدول الأخرى تحجم عن مشاطرتها العبء دون مباركة من هيئة الأمم المتحدة. وكما قال القائد الأميركي الأعلى في العراق، جون أبي زيد، فإنه "لا يمكن التقليل من شأن التصور العام، سواء داخل العراق أم ضمن العالم العربي حول كون النسبة المئوية من القوة أميركية بشكل كبير إلى هذا الحد". وتابع يقول ولكن الدول الأخرى "بحاجة إلى إقناع جماهيرها بأنها تلعب دوراً كأداة للمجتمع الدولي وليس كبيدق تابع للولايات المتحدة". وقبل مؤتمر مدريد للمانحين المحتملين للعراق في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 ذكرت **النيويورك تايمز** أن ل. بول بريمر، الموظف الإداري الرئيس للاحتلال في بغداد قال: "إنني بحاجة إلى المال بصورة ماسة إلى درجة أن علينا أن نزيل اعتراضنا المبدئي على تسليم الأمور لسيطرة المجتمع الدولي"[15]. أما المعلقون من المحافظين الجدد، مثل

ماكس بوت، فقد حثّوا المحافظين على عدم اعتبار تهميش الأمم المتحدة مبدءاً جوهرياً. وأما تشارلس كروتامر، المتبجح بابتكار اصطلاح "النزعة الجديدة الأحادية الجانب" فقد دعا إلى استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة، قائلاً إن روسيا، والهند، وغيرهما من الدول " تقول بأنها لن تقدم أي مساهمة إلا بموجب قرار كهذا.... إن الولايات المتحدة ليست متمددة بشكل مفرط، ولكننا من الناحية النفسية قريبون من مواجهة محدودية طاقتنا؛ فالشعب الأميركي ليس مستعداً ببساطة للاضطلاع ببناء الأمم على صعيد العالم كله"[16].

وفي عصر المعلومات العالمي، فإن جاذبية الولايات المتحدة ستكون حساسة الأهمية لقدرتنا على تحقيق النتائج التي نريدها. وبدلاً من الاضطرار إلى تجميع ائتلافات منتقاة من الراغبين لكل لعبة جديدة، فإننا سوف نستفيد إذا استطعنا أن نجتذب الآخرين إلى تحالفات مؤسساتية، وان نتجنب إضعاف التحالفات التي أوجدناها بالفعل. فحلف شمال الأطلسي مثلاً لا يقتصر على تجميع قدرات الأمم المتقدمة، ولكن لجانه، وإجراءاته، وممارساته التي لا تنتهي تتيح لهذه الأمم أيضاً أن تتدرب معاً لتصبح بسرعة قادرة على العمل المشترك معاً عند حدوث أزمة مّا. وبالنسبة للتحالفات فإنه إذا كانت الولايات المتحدة مصدراً جذاباً للأمن والطمأنينة فإن الدول الأخرى ستضع توقعاتها في الاتجاهات المؤدية إلى تحقيق مصالحنا. وعلى سبيل المثال: فإن معاهدة الأمن الأميركية - اليابانية الموقعة في عام 1951 لم تكن لها في بادئ الأمر شعبية كبيرة في اليابان، ولكن مع مرور عشرات السنين، أظهرت الاستطلاعات أنها صارت ذات جاذبية أكبر لدى عامة الناس في اليابان. وعندما حدث ذلك، شرع السياسيون اليابانيون في إدخالها في نهج سياستهم الخارجية. فالولايات المتحدة تستفيد عندما



يُنْظَرُ إليها باعتبارها مصدر جاذبية موثوق به، بحيث لا تضطر البلدان الأخرى إلى إعادة فحص خياراتها باستمرار في جوّ من التحالفات المقلقة وغير المؤكدة الثبات. وفي حالة اليابان، فإن قبول عامة الناس لأميركا على نطاق واسع "أسهم في الحفاظ على الهيمنة الأميركية" وعمل "كقيود سياسية أرغمت النخب الحاكمة على الاستمرار في التعاون مع الولايات المتحدة"(17). فالشعبية يمكن أن تسهم في الاستقرار.

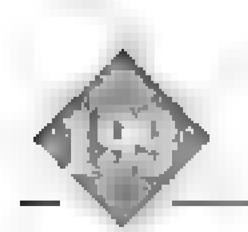
وأخيراً، وكما يجادل جون آركويلا وديفيد روندوفيلت، العاملان في شركة راند، فإن القوة في عصر المعلومات العالمي لا تأتي فقط في الدفاعات القوية، بل من المشاطرة القوية. إن تركيبة العقل التقليدي الواقعي تجعل من الصعب عليه التشاطر مع الآخرين. ولكن في عصر المعلومات فإن مثل هذا التشارك لا يقتصر على تعزيز قدرة الآخرين على التعاون معنا فقط، ولكنه يزيد ميلهم لذلك(18). وعندما نتقاسم المعلومات السرية والقدرات مع الآخرين، فإننا ننمي نظرتنا ونُهُجَنا المشتركة ونحسن قدرتنا على التعامل مع التحديات الجديدة. ومن هذه الجاذبية تتدفق القوة. إن نبذ أهمية الجاذبية باعتبارها مجرد شعبية مؤقتة زائلة يتجاهل جوانب التبصّر العميق المهم لنظريات القيادة الجديدة، وكذلك الحقائق الجديدة لعصر المعلومات. ونحن لا نستطيع أن نتحمل عواقب ذلك التجاهل.

## إمبراطورية أميركية؟

وليس الجميع متفقين مع هذه الصورة لتغيير طبيعة السياسة العالمية. وهكذا فإنهم يوصون بنهج مختلف للسياسة الخارجية الأميركية. ويجادل كثيرون بأن انكشافنا الجديد للخطر يتطلب درجةً من السيطرة بالقوة أعلى بكثير. وعلاوة على ذلك فإن قوتنا غير

المسبوقة الآن تجعل الأمر مستحيلاً. فقد جادل الكاتب روبرت كابلان بقوله: "لقد صار من الصيغ المبتذلة المكررة في هذه الأيام القول بأن الولايات المتحدة تملك الآن إمبراطورية الأميركية عالمية؛ والمسألة الآن هي كيف ستعمل الإمبراطورية الأميركية على المستوى التكتيكي لإدارة عالم جامح صعب المراس"[19]. ويقول وليام كريستول، رئيس تحرير مجلة **ذي ويكلي ستاندارد** للمحافظين الجدد: "إننا بحاجة إلى أن يكون خطؤنا على جانب الإفراط في القوة، وإذا أراد الناس أن يقولوا إننا قوة استعمارية، فليكن"[20]. وكان ماكس بوت قد كتب في الصحيفة نفسها في عام 2001 موافقاً على ذلك في مقالٍ ذي عنوان صريح هو: "دفاع عن قضية إمبراطورية أميركية"[21].

وقبل ثلاثين عاماً، كان اليسار المتطرف يستعمل اصطلاح "الإمبراطورية الأميركية" كصفة ذمٍّ انتقاصيّة. أما الآن فقد خرجت العبارة من الحجرة الصغيرة وصار يستعملها المحللون من اليسار واليمين معاً لشرح السياسة الأميركية وتوجيهها. فأندرو باسيفيتش، على سبيل المثال يعتقد بأن فكرة الإمبراطورية الأميركية توشك على اكتساب صفة الاحترام بين الأفكار الرئيسة السائدة، وينبغي أن لا نقلق حول تفاصيل دلالات الألفاظ - أي التداعيات السلبية المرافقة لكلمة "إمبراطورية"[22] ولكن الكلمات لها أهميتها المؤثرة. ففي قصة **أليس في أرض العجائب** تقول الملكة الحمراء لآليس إنها تستطيع أن تجعل الكلمات تعني ما تريده الملكة مهما كان. ولكن عالم القرن الحادي والعشرين ليس أرض العجائب. فإذا كنا نريد الاتصال مع الآخرين بوضوح، فإن علينا أن نحرص على ما نستعمل كلماتنا لتأديته. فإذا كانت أميركا لا تشبه أي إمبراطورية أخرى في التاريخ، كما يزعم باسيفيتش، فبأي معنى هي إمبراطوريةٌ إذن؟ إن استخدام المصطلح قد



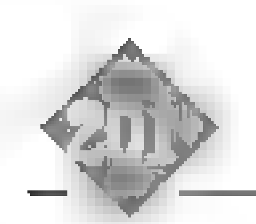
يشير إلى نظائر قياسية مفيدة، ولكنه أيضاً قد يضللنا والآخرين معنا بطمس فوارق مهمة.

واستخدام الإمبراطورية على سبيل المجاز والاستعارة قد يكون مغرياً بطرق عديدة. فالطاقة العسكرية الأميركية لها يد طويلة على نطاق عالمي بقواعدها الموجودة حول العالم بحيث يتصرف قادتها الإقليميون أحياناً كالقناصل الرومان الحاكمين ذوي الصلاحيات الواسعة، بل تطلق عليهم ألقاب مثل أولئك القناصل في الصحافة. والإنكليزية لغة مشتركة مثل اللاتينية. والاقتصاد الأميركي هو الأكبر في العالم، والثقافة الأميركية تعمل كمغناطيس جاذب. ولكن من الخطأ الخلط بين سياسة التفوق وسياسة الإمبراطورية. فعلى الرغم من وجود علاقات غير متكافئة بالتأكيد بين أميركا وقوى أضعف منها فإن وصفها "بالإمبراطورية" يمكن أن يكون مضللاً، والقبول بها قد يكون مؤدياً إلى كارثة في سياسة أميركا الخارجية، لأن هذه الصفة لا تأخذ في الحسبان كيف تغير العالم. فمن المؤكد أن الولايات المتحدة ليست إمبراطورية بالطريقة التي نفكر فيها بالإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار في القرنين التاسع عشر والعشرين لأن السمة الجوهرية لمثل هذا الاستعمار كانت هي السيطرة السياسية المباشرة[23]. فالولايات المتحدة تملك مصادر قوة أكثر مما كانت بريطانيا تملكه في أوج استعمارها. ومن جهة أخرى، فإن للولايات المتحدة سيطرة على السلوك الذي يحدث داخل البلدان الأخرى أقل من سيطرة بريطانيا عندما كانت تحكم ربع هذا الكوكب. وعلى سبيل المثال، فقد كان الموظفون البريطانيون يسيطرون على مدارس كينيا، وضرائبها، وقوانينها، وانتخاباتها - دون ذكر علاقاتها الخارجية. وحتى في الأماكن التي كانت فيها بريطانيا تستخدم الحكم غير المباشر عن

طريق الحكام المحليين، كما في أوغندا، فإنها كانت تمارس سيطرة أكبر بكثير مما تمارسه الولايات المتحدة اليوم. ويحاول بعضهم إنقاذ الاستعارة المجازية بالإشارة إلى الإمبراطورية غير الرسمية" أو إلى "استعمار التجارة الحرة"، ولكن هذا ببساطة يطمس الفوارق المهمة في درجات السيطرة التي توحي بها المقارنات مع الإمبراطوريات التاريخية الحقيقية. ونعم، صحيح أن للأميركيين نفوذاً واسع النطاق، ولكن في عام 2003، لم تستطع الولايات المتحدة حتى أن تجعل المكسيك وشيلي تصوتان لصالح قرار ثانٍ حول العراق في مجلس الأمن الدولي. أما الإمبراطورية البريطانية فلم تكن لديها مثل ذلك النوع من المشكلات مع كينيا أو مع الهند.

ويقول الموالون للاستعمار الجديد: "لا تكن حرفياً إلى هذا الحد"، فالإمبراطورية "ليست سوى مجرد استعارة" ولكن المشكلة مع الاستعارة هي أنها توحي ضمناً بسيطرة من واشنطن هي غير موجودة في الواقع. وتعزز الإغراءاتِ القويةَ السائدةَ للتفرد الأحادي الجانب في الكونغرس ولدى أقسام من الإدارة الأميركية. وكما رأينا في الفصل الأول، فإن تكاليف احتلال البلدان الأخرى صارت باهظة رهيبة في عالم متعدد القوميات، بينما شرعية الإمبراطورية عرضة لتحدٍّ واسع.

ولقد رأينا أيضاً أن القوة تعتمد على السياق، وأن توزيع القوة يختلف اختلافاً كبيراً في المجالات المختلفة. ورأينا أن القوة في عصر المعلومات العالمي موزعة بين البلدان على نمط يشبه لعبة شطرنج معقدة ثلاثية الإبعاد. فعلى الرقعة العليا للقضايا السياسية - العسكرية تكون القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ولكن على



الرقعة الاقتصادية في الوسط، ليست الولايات المتحدة مهيمناً ولا إمبراطورية، ويجب عليها أن تساوم كَندٍّ متكافئ عندما تتصرف أوروبا بطريقة متحدة. وفي الرقعة السفلى للعلاقات العابرة القومية فإن القوة مبعثرة بطريقة فوضوية بحيث لا يبقى معنى لاستخدام مصطلحات تقليدية مثل "أحادية القطب"، أو "الهيمنة" أو "الإمبراطورية الأميركية". أما الذين يوصون بسياسة خارجية أميركية إمبراطورية قائمة على أوصاف عسكرية تقليدية للقوة الأميركية فإنهم يعتمدون على تحليل غير مناسب إلى درجة يرثى لها. فإذا كنتَ في لعبة ثلاثية الأبعاد، فإنك سوف تخسر إذا ركزت على رقعة شطرنج واحدة فقط وفشلت في ملاحظة الرقعتين الأخريين والاتصال العمودي بين الرقعات الثلاث - وتشهد على ذلك الارتباطات في الحرب على الإرهاب بين الإجراءات العسكرية على الرقعة العليا، حيث أزحنا طاغية خطراً في العراق، ولكننا في الوقت ذاته زدنا قدرة شبكة القاعدة على الحصول على متطوعين على الرقعة السفلى عابرة القومية[24].

ولعل الولايات المتحدة، بفضل ميزتها القيادية في ثورة المعلومات، واستثمارها الماضي في القوة العسكرية ستبقى أقوى بلد بمفرده في العالم على امتداد فترة طويلة من القرن الحادي والعشرين. فليس من المحتمل أن تتحقق الأحلام الفرنسية بعالم يتعدد فيه الأقطاب العسكريون في أي وقت قريب، وقد تجنّب وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر مثل هذا الهدف تجنباً صريحاً[25]. ولكن أنواع القوة المهمة لا تأتي كلها من فوهة البندقية. فالقوة الصلبة ذات صلة بحصولنا على النتائج التي نريدها على رقاع الشطرنج الثلاث كلها، ولكن كثيراً من القضايا عابرة القومية، كتغير المناخ، وانتشار الأمراض المعدية، والجريمة الدولية، والإرهاب لا يمكن حلها بالقوة العسكرية

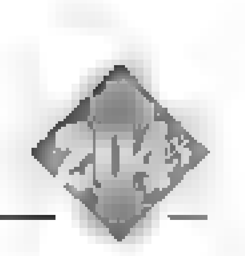
وحدها. فهذه القضايا، التي تمثل الجانب المظلم من العولمة، متعددة الأطراف بطبيعتها بحيث يتطلب حلها تعاوناً. والقوة الناعمة لها أهمية خاصة في معالجة القضايا التي تنشأ من رقعة الشطرنج السفلى، الخاصة بالعلاقات عابرة القومية. إن وصف مثل هذا العالم الثلاثي الإبعاد بأنه إمبراطورية أميركية يعجز عن استيعاب الطبيعة الحقيقية لمهام السياسة الخارجية التي نواجهها.

وهناك مشكلة للذين يحرضون على قبول فكرة إمبراطورية أميركية، وهي أنهم يسيئون فهم الطبيعة الكامنة تحت الرأي العام والمؤسسات في أميركا. وحتى لو كان صحيحاً أن الاحتلال الأحادي الجانب وتحويل الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط وغيره من الأماكن سيقللان بعض موارد الإرهاب العابر للقومية، فإن المسألة هي ما إذا كان الجمهور الأميركي سيتسامح مع دور إمبراطوري لحكومته. ويجادل كتّاب من المحافظين الجدد مثل ماكس بوت بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تزود البلدان المضطربة بنوع الإدارة المستنيرة الواثقة بالنفس التي كان يقدمها الإنكليز المرتدون لسراويل ركوب الخيل والخوذ المبطنة بالإسفنج، ولكن، كما يشير المؤرخ البريطاني نيل فيرغسون، فإن أميركا الحديثة تختلف عن بريطانيا القرن التاسع عشر في أن "إطارنا الزمني قصير بشكل مزمن"[26]. وبالرغم من أن فيرغسون مدافع عن الإمبراطورية، فإن ما يقلقه هو أن النظام السياسي الأميركي ليس على مستوى المهمة. وهو على حق في ذلك، سواء أكان خيراً أم شرّاً.

ولقد تدخلت أميركا، وحكمت بلداناً في أميركا الوسطى وحوض البحر الكاريبي، والفلبين، وتعرضت لإغراء ممارسة الاستعمار الحقيقي عندما برزت كقوة عظمى قبل قرن مضى، ولكن الفترة

الاستعمارية الرسمية لم تستمر[27]. وعلى عكس البريطانيين، فإن الاستعمار لم يكن تجربة مريحة للأميركيين أبداً، ولم تؤدِّ سوى حصة صغيرة من حالات الاحتلال العسكري الأميركي إلى إقامة ديمقراطيات. أما إقامة الديمقراطية في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان هو الاستثناء، لا القاعدة. وقد استغرق الأمر حوالي عشرة أعوام في هذين البلدين. فالإمبراطورية الأميركية ليست محدودة "بالتمدد الزائد" بمعنى كلفة تعادل نسبة مستحيلة من إجمالي ناتجنا المحلي. فقد خصصنا نسبة مئوية من إجمالي ناتجنا المحلي للميزانية العسكرية في أثناء الحرب الباردة كانت أكثر مما نخصصه الآن. أما التمدد الزائد فيأتي من البلدان المحيطة ذات السكان المقاومين وطنياً أكثر مما يتقبله الرأي العام الأجنبيّ أو الأميركيّ. فالاستطلاعات لا تظهر أي تذوق للإمبراطورية في صفوف الأميركيين. وبدلاً من ذلك، يستمر الجمهور الأميركي في القول بأنه يفضل تعددية الأطراف والعمل مع الأمم المتحدة. ولعل هذا هو السبب الذي يجعل مايكل ايغناطييف، المحامي الكندي المدافع عن قبول الاستعمال المجازي للإمبراطورية يعلل وصفه لها بالإشارة إلى الدور الأميركي في العالم باعتباره "أحفورة إمبراطورية متحجرة"[28].

والواقع أن مشكلة خلق إمبراطورية أميركية ربما كان من الأفضل تسميتها "تقليص الامتداد الإمبراطوري". فلم يثبت أن لدى الجمهور أو الكونغرس استعداداً للاستثمار الجدّي في أدوات بناء الأمم وحسن سياستها كبديل للقوة العسكرية. فالميزانية الكلية لوزارة الخارجية (بما فيها وكالة التنمية الدولية) تعادل واحداً بالمئة فقط من الميزانية الاتحادية: فالولايات المتحدة تنفق على شؤونها العسكرية سبعة عشر ضعف ما تنفقه على القضايا الخارجية، وليس هناك من دليل يذكر



على أن ذلك على وشك أن يتغير في فترة خفض الضرائب وحالات عجز الميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن جهازنا العسكري مصمم للقتال وليس لعمل الشرطة، وقد قام نائب وزير الدفاع في البنتاغون دونالد رمسفيلد في البداية بتقليص الإنفاق على التدريب على عمليات حفظ السلام. فقد هيأت الولايات المتحدة جهازاً عسكرياً مناسباً لخلع الباب، وتحطيم دكتاتورٍ مّا، ثم العودة إلى الوطن، أكثر من إتقانه البقاء من أجل العمل الإمبراطوري الأصعب لبناء كيان سياسي ديمقراطي. ولأسبابٍ شتّى، متعلقة بالعالم والولايات المتحدة كذلك، فإن على أميركا أن تتجنب استعارة المجاز المضلل في كلمة "الإمبراطورية" كدليل لسياستنا الخارجية. فالإمبراطورية ليست هي القصة التي نحتاج إليها لتساعدنا على أن نفهم عصر المعلومات العالمي في القرن الحادي والعشرين ونطيق التعامل معه بنجاح.

## تقاليد السياسة الخارجية الأميركية

كما رأينا في الفصل الثاني فإن للولايات المتحدة تقاليد متنوعة في السياسة الخارجية تعتمد عليها تتداخل مع بعضها، ويعزز بعضها بعضاً وأحيانا يناقض بعضها بعضاً. وقد استخدم الكاتب والترميد وسيلة تحديد هذه التقاليد وتعريفها بربطها بأسماء زعماء سابقين كطريقة تساعد على تمييزها(29). فالواقعيون الذين يتابعون المصلحة الوطنية والتجارة أُطلِقَتْ عليهم تسميةُ آليكساندر هاملتون. والشعبيون الذين يؤكدون على الاعتماد على الذات، وكثرة استخدام القسر، أطلق عليهم تسمية آندرو جاكسون، كما أطلق اسم الجفرسونيين على المدافعين عن متابعة الديمقراطية بأن يكونوا منارة مشعة للآخرين بدلاً من "الانطلاق للبحث عن تنانين لتدميرها"، كما قال جون كوينسي



آدامز: وأخيراً هناك "الولسنيون"، وهم المثاليون الذين يقتفون خطى وودرو ويلسون لجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية.

ولكل نهج فضائلة وعيوبه. فالهاملتونيّون متعقلون، ولكن واقعيتهم تنقصها جاذبية أخلاقية لكثيرين في الداخل والخارج. والجاكسونيون فيهم شدة وصلابة، ولكن تنقصهم قوة الصمود والحلفاء. والهاملتونيون والجاكسونيون معاً يفشلون في إعطاء القوة الناعمة أهمية كافية ومناسبة. أما الجيفرسونيون، من جهة أخرى، فلديهم الكثير من القوة الناعمة، ولكن ليس لديهم ما يكفي من القوة الصلبة. وكما رأينا في الفصل الأول، فإن المدينة المشرقة على قمة تل جذابة، ولكنها كثيراً ما تكون غير كافية لتحقيق جميع أهداف السياسة الخارجية. والولسونيّون لديهم زاد وفير من القوة الناعمة ولكن مثاليتهم تؤدي بهم إلى تطوير مطامح غير واقعية. وخطرهم هو أن وسائط سياستهم الخارجية كثيراً ما تكون دوّاسات البنزين فيها قومية، ولكن فراملها ضيعفة وبالتالي فهم عرضة للخروج عن الطريق.

وبينما يميل الهاملتونيون والجفرسونيون إلى سياسات خارجية متعقلة ومحافظة لا تهزّ القارب، فإن الولسونيين يسعون إلى تغيير الوضع الدولي. وكما رأينا في الفصل الرابع في حالة الشرق الأوسط، فقد ظلت أميركا سنوات تتبع سياسة هاملتونية تسعى إلى الاستقرار من خلال دعم المستبدين والتجارة، ولكنها في نهاية الأمر ظهور الآيديولوجية الإسلامية والإرهاب. ويحث الولسنيون على اتباع سياسة خارجية تحويلية بدلاً من سياسة محافظة أو سياسة الأمر الواقع. فهم يرون أنه دون دمقرطة، فإن الشرق الأوسط (وغيره من المناطق) سيبقى أرضاً لتفريخ الدول المارقة والتهديدات الإرهابية. وكان جزء كبير من الجدل داخل إدارة بوش حول الحرب على العراق يدور بين

الواقعيين التقليديين الهاملتونيين (من أمثال وزير الخارجية كولن باول) وائتلاف من الجاكسونيين (من أمثال نائب الرئيس دِكْ تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد) مع ولسونيين محافظين جدد (من أمثال نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز) وكان جزء من التشويش المرتبك حول الأهداف الأميركية من شن تلك الحرب ناجماً عن استخدام الإدارة لحجج شتّى تعجب كلاً من المعسكرات المختلفة. فكان الإيحاء بعلاقة نظام صدام حسين بالقاعدة و بـ 9/11 مهماً عند الجاكسونيين الساعين إلى الانتقام والردع؛ وكانت ذريعة تطوير الأمم المتحدة، تعجب الهاملتونيين والولسونيين التقليديين في الكونغرس، بينما كانت ذريعة الحاجة إلى إزاحة دكتاتور دموي وتحويل سياسة الشرق الأوسط مهمة عند الولسونيين الجدد.

وفي السنوات الأخيرة، انقسم الولسونيون إلى معسكرين. وقد كان الرئيس وودرو ويلسون ديمقراطياً بالطبع. والولسونيون التقليديون يستمرون في التأكيد على ترويج الديمقراطية وعلى دور المؤسسات الدولية معاً. أما المحافظون الجدد، الذين انشق كثير منهم عن الحزب الديمقراطي بعد فيتنام فهم يؤكدون على أهمية الديمقراطية، ولكنهم يسقطون تأكيد ولسون على المؤسسات الدولية، فهم لا يرون أن تحدّ حركَتَهمُ القيودُ المؤسسيةُ، ويرون أن شرعيتنا تأتي من تركيزنا على الديمقراطية. وبهذا المعنى فإن المحافظين الجدد هم دعاة قوة ناعمة، ولكنهم يركزون ببساطة أكثر من اللازم على المادة ولا يركزون بشكل كاف على العملية. وهم يبددون القوة الناعمة بتخفيضهم من درجة الشرعية التي تأتي من العمليات المؤسساتية.

غير أن من سخرية القدر أن الطريقة الوحيدة لتحقيق طراز التحويل الذي يسعى إليه المحافظون الجدد هي العمل مع الآخرين

وتجنب ردات الفعل العكسية التي تنشأ عندما تظهر أميركا على المسرح العالمي كقوة استعمارية تنفرد بتصرف أحادي الجانب. والأكثر من ذلك، بما أن الديمقراطية لا يمكن فرضها بالقوة، وتتطلب وقتاً كي ترسخ جذورها، فإن أرجح الطرق المحتملة للحصول على قوة صمود من الجمهور الأميركي هي تطوير الشرعية الدولية، وتقاسم العبء مع حلفاء ومؤسسات. وبالنسبة للجاكسونيين مثل وزير الدفاع رامسفيلد، فإن هذا قد لا يهمّ؛ إذ إنهم يفضلون معاقبة الدكتاتور والعودة إلى الوطن بدلاً من الاضطلاع بعملية مملة لبناء الأمم. ففي أيلول/سبتمبر 2003، قال رمسفيلد عن العراق: "لا أعتقد أن مهمتنا هي إعادة إعمار البلد"[30]. ولكن بالنسبة للمحافظين الجدد الجادّين، مثل نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز، فإن قلة صبرهم على المؤسسات الدولية والحلفاء قد تنتقص من أهدافهم نفسها. فهم يتفهمون أهمية القوة الناعمة، ولكنهم يفشلون في تقدير كل أبعادها وحيويتها الحركية.

## القوة الناعمة والسياسة

رأينا آنفاً أن القوة الناعمة تنمو من ثقافتنا، ومن قيمنا وسياساتنا المحلية، ومن سياستنا الخارجية. وكثير من آثار ثقافتنا، سواء أكانت نحو الأفضل أم نحو الأسوء، هي خارج سيطرة الحكومة. ولكن هناك الكثير الذي تبقى الحكومة قادرة على فعله. وقد رأينا في الفصل الرابع ما هو المزيد الذي يمكن عمله لتحسين دبلوماسيتنا العامة في كل الأبعاد. فيمكننا تحسين قدراتنا الإذاعية بشكل كبير، وكذلك إذاعتنا الضيقة النطاق على الإنترنت. ولكنهما معاً ينبغي أن تقوما على الاستماع بطريقة أفضل كذلك. وقد كتب نيوت غينغريتش: "إن تأثير نجاح استراتيجية اتصال أميركية جديدة ينبغي قياسه باستمرار

بطريقة تقوم على أخذ كل بلد على حدة. فينبغي أن تقوم مؤسسة مستقلة للشؤون العامة بتقديم تقرير أسبوعي عن كيفية تلقي رسائل الولايات المتحدة في أكبر خمسين بلداً في العالم على الأقل"[31]. فمثل هذا النهج من شأنه أن يساعدنا على اختيار مواضيع ذات صلة، وكذلك على ضبط لهجة استجاباتنا على المدى القصير. وينبغي أن نزيد استثمارنا كثيراً في القوة الناعمة. إذ يمكننا بسهولة أن نتحمل مضاعفة ميزانيتنا للدبلوماسية العامة، وأن نزيد من إبراز معلوماتها وتوجيهها من البيت الأبيض.

ومما يعادل ذلك في الأهمية زيادة المبادلات عبر المجتمعات، مما يتيح لقطاعاتنا غير الحكومية الغنية والمتنوعة أن تتفاعل مع نظرائها في البلدان الأخرى. وقد ارتكبت إدارة كلينتون والكونغرس خطأً كبيراً في تخفيض ميزانية الدبلوماسية العامة والمبادلات وموظفيها بحوالي 30 بالمئة بعد عام 1993 [32]. ومن الخطأ الآن السماح لسياسات تأشيرات الدخول بتقليص مثل هذه الاتصالات. فأكبر الاتصالات تأثيراً ما تحدث، ليس بواسطة الإذاعات البعيدة، ولكن في اتصالات تجري وجهاً لوجه - وهي ما يسميه إدوارد ر. مورو "آخر ثلاثة أقدام". وقد رأينا في الفصل الثاني مدى أهمية برامج التبادل الثقافي في كسب الحرب الباردة. وأفضل الاتصالات ليست حكومية على الأغلب، بل مدنية، سواء من الولايات المتحدة أم من البلدان الأخرى.

ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر ابتكارًا في هذا المجال، سواء من خلال إيجاد طرق لتحسين عملية منح تأشيرات الدخول من أجل المبادلات التعليمية، وتشجيع المزيد من الطلبة الأميركيين على الدراسة في الخارج، وإعادة التفكير في دور فيلق السلام، واختراع برنامج كبير للأجانب كي يقوموا بتدريس لغاتهم في المدارس الأميركية، وإقامة

شركة للدبلوماسية العامة تساعد على فتح موارد القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح، أم بطرقٍ أخرى لا تحصى. وكما لاحظ ميخائيل هولتزمان عن الشرق الأوسط، فإن على دبلوماسيتنا العامة أن تعترف بعالم يتشكك في الرسائل الحكومية أكثر بكثير مما افترضنا: "لكي تحظى الدبلوماسية العامة بمصداقية فيما يسمى الشارع العربي، وينبغي أن تتوجه بشكل رئيس إلى مجالات الحياة اليومية. فواشنطن ينبغي أن تصرف أموالها على مساعدة الأطباء، والمعلمين، ورجال الأعمال، والزعماء الدينيين الأميركيين، والفرق الرياضية والفنية على الذهاب إلى الخارج وتقديم كل أنواع الخدمات التي تتلهف عليها شعوب الشرق الأوسط"[33].

وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن كثيراً من المشاكل السياسية والاجتماعية التي تشكو منها الولايات المتحدة تشاركها فيها مجتمعات أخرى فيما بعد الحداثة، وهكذا فإن المقارنات المؤذية لا تنتقص انتقصاً خطيراً من قوتنا الناعمة. وعلاوة على ذلك، فإننا نحافظ على قوة الانفتاح، والحريات المدنية، والديمقراطية التي تعجب الآخرين. وتنشأ المشاكل من قوتنا الناعمة عندما لا نرتفع في ممارساتنا إلى مستوى مقاييسنا ذاتها. وعندما نكافح للعثور على التوازن الصحيح بين الحرية والأمن في المعركة ضد الإرهاب، فإن من المهم أن نتذكر الآخرين يراقبوننا كذلك. وتستحق إدارة بوش التقدير لاستجابتها لاتهامات مجموعات حقوق الإنسان بأنها كانت تعذب المشبوهين فرفضت رفضاً قاطعاً جليّاً استخدام أي تقنيات لاستجواب المشبوهين تشكل معاملة "قاسية" محظورة في الدستور[34].

إن بعض السياسات المحلية، مثل عقوبة الإعدام، وغياب السيطرة على المتاجرة بالأسلحة، تنتقص من جاذبية الولايات المتحدة في البلدان

الأخرى، ولكنها نتيجة الفوارق في القيم، وهي فوارق تستمر بعض الوقت. وهناك سياسات أخرى، مثل رفضنا تثبيط إنتاج السيارات التي تستهلك كثيراً من الغازولين، مما يوضح عدم استعدادنا للنظر في تأثيرنا السلبي على تغير المناخ وعلى البلدان الأخرى. وبالمثل، فإن حالات الدعم الزراعي المحلي المصممة لحماية المزارعين الأغنياء بينما نحن ندعو البلدان الفقيرة إلى فضائل الأسواق الحرة، وتبدو نفاقاً في عيون الآخرين. ففي الديمقراطية، كثيراً ما يكون "كلب" السياسة المحلية أكبر من أن يهزه ذيل السياسة الخارجية، وعندما نتجاهل الترابط بين السياستين فإن نفاقنا الظاهر يكون باهظ الكلفة لقوتنا الناعمة.

إن المجال الذي تستطيع فيه الحكومة أن تفعل أكبر شيء في المدى القريب لاستعادة الخسائر الأميركية الأخيرة في القوة الناعمة هو تعديل أسلوب السياسة الخارجية ومادتها. ومن الواضح أن هناك أوقاتاً تخدم فيها السياسات الخارجية مصالح أميركية أساسية ولا يمكن تغييرها ولا ينبغي تغييرها. ولكن التكتيكات كثيراً ما يمكن تغييرها دون التخلي عن المصالح الأساسية. ولعل الأسلوب هو الجزء الأسهل. فمن جهة، تستطيع الإدارة أن تعود إلى الحكمة الخاصة بالتواضع، والتحذيرات من الغطرسة التي عبّر عنها جورج ووكر بوش في حملته لانتخابات الرئاسة في عام 2000. فليست هناك حاجة لإظهار السرور بإحراج الحلفاء، أو لجعل وزير الدفاع يهينهم بينما وزير الخارجية يحاول التغزل والتقرب منهم. وكما كتب صحفي عمود في جريدة **الفايناننشال تايمز**: "إنني أحب دونالد رمسفيلد، ولكنني لا أستطيع أن أفكر في أحد سيكون أسوأ منه كسفير للقيم الأميركية التي تحظى بإعجاب كبير حول العالم"[35]. وقد عبر رئيس الوزراء طوني بلير عن ذلك بشكل جيد في خطابه أمام الكونغرس الأميركي



عام عندما قال إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة الآن هو أن "تظهر أن هذه الشراكة مبنية على الإقناع، وليس على الأمر"[36].

وفي مادة السياسة، تستحق إدارة بوش التقدير على جهودها للانحياز إلى التطلعات البعيدة الأمد للشعوب الفقيرة في إفريقيا وغيرها من خلال مبادرة التحدي الألفي التي تعد فيها بزيادة المساعدة للبلدان المستعدة لإجراء الإصلاحات، وكذلك على جهودها لزيادة الموارد المخصصة لمكافحة الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. إن النجاح في تنفيذ هذه البرامج سوف يمثل إسهاما مهماً في القوة الأميركية الناعمة. وكذلك سيكون التعزيز الجدي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد قالت مستشاره الأمن القومي كوندوليزا رايس: "إن أميركا بلد يجب عليه في الحقيقة أن يكون ملتزماً بالقيم لجعل الحياة أفضل للشعوب حول العالم... وليس السيف وحده، بل غصن الزيتون هو الذي يتحدث عن تلك النوايا"[37].

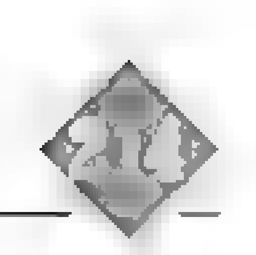
أما السيف فستظل الولايات المتحدة محتاجة إليه بين الحين والآخر في الصراع ضد الإرهاب وفي جهودنا لزيادة الاستقرار. فالحفاظ على قوتنا الصلبة جوهري للأمن. ولكننا لن ننجح بالسيف وحده. فمبدأ الاحتواء الذي طبقناه أدى إلى النجاح في الحرب الباردة، ليس بسبب الردع العسكري فقط، ولكن لأن قوتنا الناعمة قيض لها أن تساعد على تحويل الكتلة السوفييتية من الداخل، عندما قام الدبلوماسي المشهور جورج كينان بتصميم تلك السياسة. فالاحتواء لم يكن مذهباً عسكرياً جامداً، بل كان استراتيجية تحويلية، ولو أن تحقيقه استغرق عشرات السنين. والحق أن كينان كثيراً ما كان يحذر من الإفراط في عسكرة الاحتواء. وكان مؤيداً قوياً للاتصالات والمبادلات الثقافية. إن تلك الدروس عن الصبر والمزج بين القوتين الصلبة والناعمة لا تزال مفيدة لنا اليوم.

وعندما نستخدم قوتنا الصلبة بالفعل، فسنحتاج إلى تركيز انتباه أكثر لجعلها أقل تكلفة لقوتنا الناعمة، وذلك عن طريق إقامة ائتلافات عريضة. وهنا ينبغي أن يكون النموذج المقتدى هو العمل الصبور والشاق الذي اضطلع به جورج بوش الأب لبناء تحالف من أجل حرب الخليج الأولى. وأن أولئك الذين يشطبون "أوروبا العجوز" باعتبارها أسيرة لفينوس ولا أمل منها لأنها تعارض استخدام القوة ينبغي عليهم أن يتذكروا أن 75 بالمائة من الفرنسيين و 63 بالمائة من الجمهور الألماني قد أيدوا استخدام القوة لتحرير الكويت قبل حرب الخليج[38]. وبالمثل فقد كان البلدان مشاركين فاعلين في استخدام حلف شمال الأطلسي القوة ضد صربيا في حرب كوسوفو عام 1999 رغم غياب قرار لمجلس الأمن الدولي. والفرق هو أن السياسة الأميركية في هاتين الحالتين كانت تبدو مشروعة. فقد كانت لدينا قوة ناعمة، واستطعنا أن نجتذب حلفاء.

وليست الأمم المتحدة هي المصدر الوحيد للشرعية، وقد استنتج أناس كثيرون أن حملة كوسوفو كانت مشروعة (لو أنها لم تكن قانونية بشكل رسمي) لأنها كانت تحظى بتأييد واقعي قائم من أغلبية كبيرة من أعضاء مجلس الأمن. فالأمم المتحدة كثيرا ما تكون مؤسسة غير عملية. فسلطة حق الفيتو في مجلس الأمن كان معناها أن المجلس استطاع أن يفوض استخدام القوة في عملية حقيقية للأمن الجماعي مرتين فقط على مدى نصف قرن من الزمن: في كوريا وفي الكويت. ولكن مجلس الأمن كان في الأصل مصمماً ليكون مجمعاً للقوى الكبرى التي لن تعمل عندما تختلف. والفيتو يشبه صندوق صمام الفصم في النظام الكهربائي في البيت. فمن الأفضل أن ينفجر الصمام وتنطفئ الأضواء بدلاً من أن يحترق البيت كله. وعلاوة على ذلك، كما أشار كوفي عنان بعد حرب كوسوفو، فإن الأمم المتحدة ممزقة بين التفسير

التقليدي الصارم الدقيق لسيادة الدول، وظهور القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الذي يضع حدوداً لما يستطيع الزعماء أن يفعلوه بمواطنيهم. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة توافق الآراء قد جعلت تعديل ميثاق الأمم المتحدة مستحيلاً من الناحية العملية. ومع ذلك، وبالرغم من العيوب والثغرات فقد أثبتت الأمم المتحدة أنها مفيدة في أدوارها الإنسانية ومحافظتها على السلام حيث تتوافق الدول. فهي تظل مصدراً مهماً لإضفاء الشرعية في السياسة العالمية.

وهذه النقطة الأخيرة مثيرة للسخط لدى أصحاب النزعة الأحادية الجدد على وجه الخصوص، فهم يشيرون بشكل صحيح إلى الطبيعة غير الديمقراطية لكثير من الأنظمة التي تقوم بالتصويت وتترأس اللجان. ولكن حلّهم المقترح بأن يستبدلوا بالأمم المتحدة منظمة جديدة من الديمقراطيات يتجاهل أن الانقسامات الكبرى حول العراق كانت فيما بين الديمقراطيات. وبدلاً من الانهماك في جهود غير طائلة لتجاهل الأمم المتحدة أو تغيير هندستها المعمارية، ينبغي علينا أن نحسن دبلوماسيتنا الثنائية الكامنة مع القوى الكبرى الأخرى، وأن نستخدم الأمم المتحدة بطرق عملية تجعلها قادرة على المساعدة في الاستراتيجية الجديدة. فبالإضافة إلى جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي والإنساني قد ينتهي الأمر بمجلس الأمم إلى لعب دور الأرضية الخلفية فيما يتعلق بكوريا الشمالية؛ واللجنة المختصة بالإرهاب يمكن أن تساعد في حث الدول على تحسين إجراءاتها؛ ويستطيع رجال الأمم المتحدة لحفظ السلام أن ينقذونا من الاضطرار إلى أن يكون شرطي العالم الوحيد. فالأمم المتحدة يمكن أن تكون مفيدة لنا بطرق عملية مختلفة إذا عملنا على ذلك. فجهود الأميركيين غير الواقعية عليها ستعطي نتائج عكسية بطريقة تنتقص من قوتنا الناعمة.



لا يزال الأميركيون يتلمسون طريقهم للعبور في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر. إننا نبحث عن ممر عبر منظر جديد غريب لمشهدٍ خلقته التكنولوجيا والعولمة أضيئت جوانبه المعتمة في تلك المناسبة في تلك المناسبة المؤذية بصدمتها. وقد حددت إدارة بوش بشكل صحيح طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها الأمة، وأعادت توجيه الاستراتيجية الأميركية بمقتضى ذلك. ولكن الإدارة، مثلها في ذلك مثل الكونغرس والجمهور، قد تمزقت بين نُهجٍ مختلفة لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة. فكانت النتيجة خليطاً من حالات النجاح والفشل. وقد كنا أكثر نجاحاً في مجال القوة الناعمة، حيث استثمرنا أكثر، وتدربنا أكثر، ولدينا فكرة أكثر وضوحاً عما نقوم به. وكان نجاحنا أقل في مجال القوة الناعمة. حيث كانت دبلوماسيتنا العامة غير كافية بشكل يرثى له. كما أن إهمالنا للحلفاء وللمؤسسات قد خلق أحساساً بعدم الشرعية، وبدّد جاذبيتنا.

ومع ذلك فإن هذا من سخرية القدر، لأن أميركا هي البلد المتصدر لواجهة ثورة المعلومات، وهي كذلك البلد الذي أقام بعض أطول التحالفات والمؤسسات عمراً في كل ما شهده العالم. فينبغي أن نعرف كيف نتأقلم ونعمل مع مثل هذه المؤسسات، ما دامت قد ظلت مركزية لقوتنا طيلة أكثر من نصف قرن. والولايات المتحدة بلد له حياة اجتماعية وثقافية نابضة تقدم عدداً لا يكاد ينتهي من نقاط الاتصال مع المجتمعات الأخرى وأكثر من ذلك، فقد أظهرنا أثناء الحرب الباردة إننا نعرف كيف نستعمل مصادر القوة الناعمة التي ينتجها مجتمعنا.

لقد حان الوقت الآن كي نعتمد على تقاليدنا ونجمعها بطريقة مختلفة. فنحن بحاجة إلى نزعة جيفرسونية أكثر ونزعة جاكسونية أقل. فالويلسونيون عندنا محقون بشأن أهمية التحول الديمقراطي في السياسة العالمية على المدى البعيد، ولكنهم بحاجة إلى تعديل فقدان

صبرهم بمزيج جيد من الواقعية الهاملتونية. وباختصار، فإن نجاح أميركا سوف يعتمد على تطويرنا لتفهم أعمق لدور القوة الناعمة، وتطوير توازن أفضل للقوتين الصلبة والناعمة في سياستنا الخارجية. وتلك ستكون القوة الذكية. لقد فعلنا ذلك من قبل؛ ونحن قادرون على فعله مرة أخرى.





# الهوامش

## المقدمة

(1) "القوة الناعمة والصلبة"، شبكة إذاعة كولومبيا CBS، 28 كانون الثاني/ يناير 2003، برنامج متاح على الموقع التالي:

http:// WWW.Cbsnews. Com / stories /2003/01/28/opinion / diplomatie/ main 538320 shtml.

وانظر أيضاً ستيفن ويزمان، "إنه ينكر، ولكن يبدو أن باول أصبح أقسى"، **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، 29 كانون الثاني/ يناير، 2003، ص 5.

(2) سوفتي العجوز"، **الفايننشال تايمز**، 30 أيلول/ سبتمبر ،2003، ص 17.

(3) جون باري وايفان توماس، "انشقاق في الغرفة المحصنة تحت الأرض"، **نيوزويك**، 15 كانون الأول/ ديسمبر، 2003، ص 36.

(4) ماثيو برودي: "بعد الحرب، مكانة جديدة لرمسفيلد"، **النيويورك تايمز**، 20 نيسان/ ابريل، 2003 ص 1A.

(5) ويزلي ك. كلارك، **كسب الحروب الحديثة: العراق، والإرهاب، والإمبراطورية الأميركية** (نيويورك: بابليك آفيرز، 2003)، ص 182.

(6) "نصر شهير وملحق قاس"، **الفايننشال تايمز**، 10 نيسان/ ابريل، 2003، ص 12.

## الفصل الأول

# الطبيعة المتغيرة للقوة

(1) روبرت داهل، من يحكم، الديمقراطية والسلطة في مدينة أميركية؛ نيويورك، مطبعة جامعة ييل،1961).

(2) ديفيد بولدوين: "تحليل القوة والسياسة العالمية: ميول جديدة ضد اتجاهات قديمة"، وورلد بوليتكس 31، 2 (كانون الثاني/ يناير،1979)، ص 161 - 194.

(3) **المصدر السابق نفسه**، ص 164 ب.

(4) أ. ج. ب. تايلور،**الصراع على السيادة في أوروبا، 1848 - 1918**، (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 1954)، ص XXIX.

(5) لقد أدخلتُ هذا المفهوم للمرة الأولى في كتابي: **ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية** (نيويورك: دار نشر بيسك بوكس، 1990)، الفصل الثاني. وهي يبني على ما أسماه بيتر بكراش، ومورتون باراتز "الوجه الثاني للقوة" انظر مقالتهما: "القرارات واللاقرارات: إطار تحليلي" في مجلة **أميركان بوليتكال ساينس ريفيو** (أيلول/ سبتمبر 1963)، ص 632- 642.

(6) أنا مدين لمارك مور في لفت نظري لهذا الأمر.

(7) انظر جين ج. مانسبريدج، **ما وراء المصلحة الذاتية** (شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، 1990).

(8) إن النفور والكراهية يمكن أيضاً أن يحرضا الناس على العمل، ولكن نتائجهما ليست هي التي يرغب فيها الذين يولدون النفور والكراهية. وبينما يعتبر البعض النفور شكلاً من "القوة الناعمة السلبية"، فإن مثل هذا المصطلح لا يتمشى مع تعريفي للقوة بأنها القدرة على إعطاء النتائج المرغوبة. وهكذا فإنني أستخدم مصطلح "النفور" باعتباره مضاداً لمصطلح "الجاذبية".



(9) هيوبير فيدرين مع دومينيك موازي، **فرنسا في عصر عولمة** (واشنطن - مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسسة بروكينفز، 2001) ص 30.

(10) إ. هـ. كار، أزمة **العشرين عاماً**، 1919 - 1939: **مقدمة لدراسة للعلاقات الدولية** (نيويورك: هاربر وراو، 1964)، ص 108.

(11) جون ماكولي وآرثر شلسينفر الأصغر، اقتباس في مقال مارك هيفل: "جون ف كيندي ووكالة الاستعلامات الأميركية والرأي العام العالمي" في مجلة **ديبلوماتيك هستوري** (شتاء عام 2001).

(12) **المصدر السابق نفسه**، ص 75، وانظر أيضاً بيانات وكالة الاستعلامات الأميركية في كتاب ريتشاردل. ميريت ودونالد ج. بوتشالا: **التصورات الأوروبية الغربية حول القضايا الدولية** (نيويورك: فريدريك آ. برايجر، 1968)، ص 513 – 538.

(13) جون ب. فلويانتيز، الهيمنة في قفاز حريري: العلاقات الفلنديه - السوفتيه، 1944 - (1974 كنت، أوهايو: مطبعة جامعه كنت ستيت، 1975) يستخدم مصطلح "منطقة نفوذ ناعم".

(14) فرانك برونى "أمة تصدر النفط، والسردين، والسلام"، في **النيويورك تايمز**، (21 كانون الأول/ديسمبر،2002)، ص آ 3.

(15) مايكل إيغناطييف "كندا في عصر الإرهاب - تعدد الأطراف يلتقي بلحظة الحقيقة"، في مجلة **أوبونيون بولتكس (الأراء السياسية)** شباط/ فبراير،2003، ص 16.

(16) جيهانجير بوتشا "القوة الناعمة المتصاعدة للهند والصين"، **نيوبيرسبيكتيف كوارترلي**، العدد 20 (شتاء عام 2003)، ص 9.

(17) جوزيف جو، "من يخاف من السيد الكبير؟" مجله ذي ناشونال إنترست، صيف عام 2001، ص43.

(18) نيال فيرغسون، "فكر مرة أخرى: القوة"، فورين بوليسي، عدد كانون الثاني/يناير -شباط، 2003.

(19) نيل م. روزندورف "العولمة الاجتماعية والثقافية: مفاهيمها، وتاريخها، ودور أميركا فيها" في كتاب من تحرير جوزيف ناي وجون د. دوناهيو: حسن الإدارة في عالم متعولم (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسسة بروكنيغز، 2000)، ص 123.

(20) تود غيتلين، "الاستيلاء على العالم بالقوة (الثقافية)" **ذي ستريتس تايمز** (سنغافورة)، 11 كانون الثاني/ يناير، 1999، ص 2.

(21) اليزابيث روزنتال، "الصينيون يختبرون سلاحاً جديداً من الغرب: الدعاوى القضائية". **النيويورك تايمز**، 16 حزيران/ يونيو2001، ص آ 3.

(22) مشروع بيو للمواقف الدولية: **آراء عالم متغير في حزيران/ يونيو، 2003** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مركز بحوث بيو للناس والصحافة، 2003) ص 22 - 23.

(23) للتعرف على مثال سابق، انظر جون ر. ب. فرينش وبرترام رافن، "قواعد القوة الاجتماعية"، في كتاب من تحرير دوروين كارترايت وألفن زاندر: **حيوية حركة المجموعات: البحث والنظرية**، الطبعة الثالثة (نيويورك: هاربروراو، 1986)، ص 259 - 269.

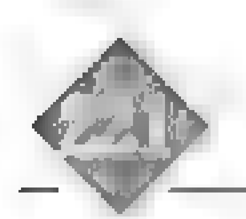
(24) إن هذا يبني على تمييز قام به آرنولد وولفرز لأول مرة في كتابه **التنافر والتعاون: مقالات في السياسة الدولية** (بالتيمور، مطبعة جامعة هوبكنز 1962).

(25) **المصدر السابق نفسه.**

(26) ميلوس فورمان، "الينبوع الأحمر، الحلقة 14" مقابلة موجودة على موقع: http://www.gwu.edu/~nsarchiv/coldwar/interviews/episode-14/ferman

اقتباس في مقال غير منشور بعنوان: "دور القوة الناعمة في دمقرطة تشيكوسلوفاكيا"، نيسان/ أبريل 2003 . 1. html.

(27) هناك نقاش حاد بين المنظرين حول ما إذا كان ذلك سوف يتغير مع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى. فالردع ينبغي أن



ينجح مع معظم الدول، ولكن مجالات الحوادث المفاجئة وفقدان السيطرة سوف تزداد. وللتعرف على آرائي، انظر إلى كتاب جوزيف ناي، **الأخلاق النووية** (نيويورك: فري بريس، 1986).

(28) جون ميولر: **التراجع عن يوم القيامة: زوال الحرب الكبرى** (نيويورك: بيسك بوكس، 1989).

(29) روبرت كوبر، **دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي** (لندن: ديموس، 2000)، ص 22.

(30) روبرت كاغان، **عن الجنة والقوة** (نيويورك: نوبف، 2003). ترجم بعنوان «الفردوس والقوة».

(31) توماس فريدمان، **القانون وغصن الزيتون: تفهم العولمة** (نيويورك: فرار شتراوس وجيروكس 1999)، الفصل السادس. سبق أن ترجم بعنوان: «السيارة ليكسز وغصن الزيتون».

(32) ريتشارد ن. روزكرانس، **نشوء الدولة التجارية** (نيويورك: بيسك بوكس، 1986) ص 16، 160.

(33) جون آركيلا وديفيد رونفيلدت: **ظهور السياسة الجديدة: نحو استراتيجية معلومات اميركية** (سانتامونيكا: شركة راند، 1999)، ص 42.

(34) مجلس البحوث الوطني، **جعل الأمة اكثر اماناً** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة الأكاديميات الوطنية، 2002)، ص25.

(35) للحصول على التفاصيل انظر جوزيف ناي، مفارقة القوة الأميركية (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2002)، الفصل الثاني. «نشرته مكتبة العبيكان».

(36) والتر لاكر، اليمين واليسار وما بعدهما الوجه المتغير للإرهاب"، في كتاب من تحرير جيمس هوغ وجيديون روز، **كيف حدث هذا؟** (نيويورك: بابليك آفيرز، 2001)، ص 74.

(37) هايفل، "جون ف كيندي، ووكالة الاستعلامات الأميركية، والرأي العام العالمي"، ص 78.

(38) كاثي هورين، "أميركا المتهورة تقتحم مطارات أوروبا"، **النيويورك تايمز**، 3 تموز/ يوليو 2003، ص 1.



(39) اقتباس في مقال "تقرير خاص عن القاعدة"، مجلة **الايكونوميست**، 8 آذار/ مارس 2003، ص 25.

(40) إيفان توماس، "الطريق إلى الحرب"، نيوزويك 21 آذار/ مارس، 2003، ص 60.

(41) وليام كريستول ولورانس كابلان، **الحرب على العراق: طغيان صدام ورسالة أميركا** (سان فرانسيسكو: إنكاونتربوكس، 2003)، ص 112.

(42) تشارلس كروتامر، "التحدي الفرنسي"، **الواشنطن بوست** 21 شباط/فبراير، 2003، ص 27.

(43) روبرت آ. بيب، "العالم يرد على الضغط"، بوسطن صاندي غلوب، 23 آذار/ مارس، ص H 1.

(44) فريد زكريا، "والآن جوائز عالمية جنونية"، **نيوزويك**، 29 أيلول/ سبتمبر، 2003، ص 13.

(45) لايل برينارد ومايكل اوهانلون، "الثمن الباهظ لانفرد أميركا بالتصرف لوحدها"، **الفايننشال تايمز**، 6 آب/أغسطس، 2003، ص 13.

(46) بول ريختر، "الولايات المتحدة تجند أقطاراً أخرى في العراق، على حساب دافعي الضرائب، **لوس آنجيلوس تايمز**، 22 حزيران/ يونيو، 2003، ص 3.

(47) ديفيد جيليرتز، "الحلول محل الأمم المتحدة لإفساح المجال للثلاثة الكبار"، **ويكلي ستاندارد**، 17 آذار/ مارس، 2003.

(48) جينفر لي: "كيف حشد المحتجون أعداداً كبيرة وبمثل هذه الحيوية"، **النيويورك تايمز**، 23 شباط/ فبراير، 2003، ومجلة **ذي ويك إن ريفيو**، ص 4.

(49) للحصول على آراء مختلفة حول معنى هذا المصطلح انظر مقالاً بعنوان "ما هو المجتمع الدولي؟" في مجلة **فورين بوليسي**، عدد أيلول سبتمبر 2002.



(50) بيل كلير، "لا يلعب مع الآخرين"، **النيويورك تايمز**، 22 حزيران/ يونيو، 2003، **بوك ريفيو**، ص 9.

(51) نقلاً عن مصطفى الفقي في مقال لسوزان ساخن بعنوان "وزراء الخارجية العرب يحثون الولايات المتحدة على الانسحاب" **النيويورك تايمز** 25 آذار/ مارس، 2003، ص 11 ب.

(52) "الغزو الأميركي يدفع النخب الباكستانية إلى الاقتراب أكثر من الإسلام المتشدد"، **الفاينشال تايمز**، 28 آذار/ مارس، 2003، ص 10.

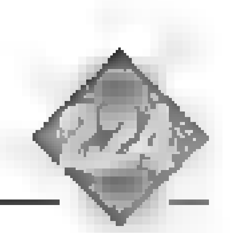
(53) دون فان ناتا الأصغر ودز موند بتلر، "الغضب من غزو العراق يعتبر أداة جديدة لتجنيد المتطوعين للقاعدة"، **النيويورك تايمز**، 16 آذار/ مارس 2003، ص 10 وقد تعزز استنتاجهم بحكم مؤلف التقرير "المعنون" التوازن الاستراتيجي (لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2003).

(54) مشروع بيو للمواقف الدولية، **آراء في عالم متغير**.

(55) "مناور بخداع جماعي شامل؟" **الإيكونوميست**، 4 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 13.

(56) سيونغ هوان كيم، "النزعة المعادية لأميركا في كوريا"، **الواشنطن كوارترلي**، شتاء 2002 – 2003، ص 116.

(57) انظر كوبر، **دولة ما بعد الحداثة**، ودانيال بل، **مجيء المجتمع ما بعد الصناعي: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي** (1976: نسخة الغلاف الورقي، مع كلمة تمهيدية جديدة: نيويورك: بيسك بوكس، 1999، الكلمة التمهيدية، كثير الورود جداً.



## الفصل الثاني
## مصادر القوة الأميركية الناعمة

(1) فيليب كوجان: "العم سام يقف فوق الباقين"، **الفاينانشال تايمز**، تقرير **الفايننشال تايمز** - الفايننشال تايمز 500، ص3.

(2) أهم مائة علامة تجارية"، بيزنس ويك، 4 آب/ أغسطس، 2003، ص 72 - 78، وهو متوفر أيضاً في الموقع:

http://WWW.brandchannel.com/images/home/bgb-2003.pdf

"**الفايننشال تايمز** تنشر تقريرها السنوي الدولي لاستطلاع حملة الماجستير في إدارة الأعمال" **بيزنس واير**: (مجلة آليكترونية على موقع في الانترنت)، 20 كانون الثاني/ يناير، 2003.

(3) بيانات مجمعة من قاعدة بيانات البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية".

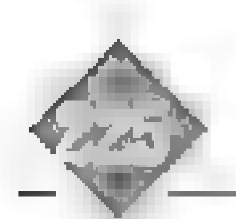
(4) نيل م. روزندروف، "العولمة الاجتماعية والثقافية: مفاهيمها، وتاريخها، ودور أميركا فيها" **مصدر سبق ذكره**، ص 109 - 134.

(5) آلان رايدنغ "الاتحاد الأوروبي الجديد"، **النيويورك تايمز**، 12 كانون الثاني/ يناير 2003، قسم الحياة التعليمية، ص 30.

(6) هي - كيونغ كوه كمحرر، الأبواب المفتوحة2002: **تقرير المبادلات التعليمية**، (نيويورك: المعهد الدولي للتربية،2002)، ص22.

(7) إحصائيات من إيكونوميست بوكس،من تحرير **كتاب الجيب: العالم في أرقام، طبعة عام** 2003 (لندن: شركة بروفايل بوكس المحدودة،2003)، ص90-92، ماعدا الإحصائيات الخاصة بالمطبوعات العلمية، التي تم جمعها من بيانات البنك الدولي من قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية الدولية".

(8) "النرويج في أعلى مرتبة من مؤشر نوعية الحياة"، **النيويورك تايمز**، 9 تموز/ يوليو، 2003، ص آ 6.



(9) إيكونوميست بوكس، من تحرير **كتاب الجيب: العالم في أرقام**، طبعة عام 2003 (لندن: بروفايل بوكس، 2003)، ص 95.

(10) مشروع بيو للمواقف العالمية، آراء في عالم متغير، في حزيران/ يونيو،2003 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا:مركز بحوث بيو حول الناس والصحافة)، ص19 و 143-132 T.

(11) **المصدر السابق نفسه**، ص 23-19.

(12) انظر ليوكريسبي، "قياس الاتجاهات حول مكانة الولايات المتحدة في الرأي العام الأجنبي، مخطوطة لوكالة الاستعلامات الأميركية، 1 حزيران/ يونيو 1978 (متوفر عند طلبها من المحفوظات الوطنية، (www.nara.gov)، الخرائط 5-2، وستيفن ك. سميث ودوغلاس فيرتمان، **العلاقات الأميركية -الأوربية الغربية أثناء سنوات حكم ريغان** (لندن: ماكلان،1992)، ص 93-92.

(13) توماس ألان شفارتز، ليندون جونسون وأوروبا (كمبريدج: مطبعة جامعة هارفارد،2003)، ص 85.

(14) جيري آدلر و شركاه، "ما يعتقده العالم بأميركا" **نيويورك**، 11 تموز/يوليو،1983، ص44، مناقشة استطلاع غالوب الذي أجري لمصلحة **نيوزويك**.

(15) جيمس سيزار، "أصل النزعة المعادية لأميركا"، **ذي بابليك إنترست**، صيف عام 2003.

(16) سيمون شاما، "الأميركي غير المحبوب"، **النيويوركر**، 10 آذار/مارس، 2003، ص 34.

(17) كتاب من تحرير رينهولد و اغنليتر وإيلين تايلر ماي: **هنا وهناك وفي كل مكان: السياسة الخارجية للثقافة الشعبية الأميركية** (هانوفر ك مطبعة جامعة نيو إنغلاند،2000)، ص6.





(18) جون ترامبـبور، "هـوليود وانحطاط الإمـبـراطورية الأوربـيـة"، في كتاب من تحرير إليـزابيث كـروت وكارولين آيوار: **صورة أميركا الزائفة** (روشستر، نيويورك: كامدن هاوس، 2000)، ص 208-206.

(19) "هنا"، **الإيكونوميست**،15 آذار/مارس، 2003، ص 54.

(20) ليوب. كريسبي، "اتجاهات في صورة قوة أميركا في الرأي العام الأجنبي" وكالة الاستعلامات الأميركية، مكتب البحوث، 28 كانون الثاني/يناير،1977، ص 13.

(21) جون بيرنز، "وسط صرخات الحرب في صـربيا، صوت انشقاق عجوز"، **النيويورك تايمز**، 27 أذار/مارس، 1992 ص 4. وجوزيف ناي، "أديروا اليابان ولا تتنافسو معها" **وول ستريت جورنال**، 17 كانون الثاني،1991، ص 10 آ.

(22) مـشـروع بيـو للمواقف العـالمـيـة، والذي يفكر به العـالم في 2002 (واشنطن، مقـاطعـة كـولومـبـيـا، مـركـز بيـو للـبـحـوث في الناس والصحافة، 2002)، ص T54.

(23) روجر كوهن، "خوفا من المستقبل، أوروبا تستولي على الغذاء"، **النيويورك تايمز**، 29 آب/أغسطس، 1999، القسم الرابع، ص 1.

(24) "إيراني يوجـه سلكاً شـائكاً لأمـيـركـا في خطاب في باريس: **النيويورك تايمز**، 29 تشرين الأول/أكتوبر، 1999، ص 8 آ.

(25) اقتبـاس في كتاب والتر لافبيـر، **مـايكل جوردان والرأسمـاليـة والمعلومة الجديدة** (نيويورك: نورتون، 1999)، ص 20.

(26) بربارة وولراف، "أي لغـة مـعلومـة؟"، **ذي أطلانطيك مـانثلي**، تشرين الثاني/نوفمبر، 2000.

(27) مـايكل إليـوت، "هـدف أجـود من أن يقـاوم"، **نيـويورك**،31 كـانون الثاني/يناير،2000، ص 28-27.

(28) نيل بكلي، "عـيـون علي النيـران"، **الفـايـنانشـال تايمز**، 29 آب/أغسطس، 2003، ص9.

(29) انظر نيل روزِنْدورْف، "حياة وعصر صاموئيل برونستون باني هوليود في مدريد: دراسة في النطاق الدولي للثقافة الأميركية الشعبية وتأثيرها"، أطروحة دكتوراه، جامعة هارفارد، 2002 "الملحق: قوة ثقافية الموسيقي الشعبية الأميركية - تطور ناقد من النخبة"، ص 415-402 وفي أماكن كثيرة.

(30) آريندت، اقتباس عنها في مايكل إرماث: "التوحيد الألماني باعتباره أمركة مفروضة على النفس" في كتاب واغنيليتر وماي: "**هنا وهناك وفي كل مكان**"، ص 267.

(31) نوسا أونينز - إيبي، "مبرمج للسيطرة" في كتاب واغنيليتر وماي: "**هنا وهناك وفي كل مكان**، ص141.

(32) ماساكو نوتوجي، "التحول الثقافي لجون فيليب سوسا وديزني لاند في اليابان، في كتاب واغنيليتر وماي: "**وهنا وهناك وفي كل مكان**"، ص 225.

(33) ستيفن ويزمن: "اللجنة تقول إنه يجب علي أميركا أن ترد بعكس صورتها في العالم الإسلامي"، **النيويورك تايمز**، 1 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 1.

(34) مشروع بيو للمواقف العالمية، **ما الذي يفكر به العالم 2002**، ص 54T و 58T.

(35) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003"، موجود على الموقع:

http:// WWW.undp.org/rbas/ahdr/english 2003.html.

(36) فؤاد عجمي "زيف النزعة المعادية لأميركا" مجلة **فورين بوليسي**، عدد أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر، ص 58، 61.

(37) مأمون فندي، "العراق الذي رآه العرب على طول الخط"، **النيويورك تايمز**، 10 نيسان/ إبريل، 2003 ص27 آ.

(38) انظر آندرو كوهوط، **وول ستريت جورنال**، رسالة إلى المحرر، 10 تموز/يوليو، 2003.

(39) معهد البحوث: سياسة الشرق الأوسط: "حصص الخوف: خسارة أميركا 94 مليار دولار في الأسواق العربية"، 30 حزيران/يونيو، 2003، متاح على الموقع:-http://WWW.irmep.org/policy Briefs/6-30-2003-DOF.html.

(40) مقتبس في مقال توماس فريدمان، "هل غوغل إله؟" **النيويورك تايمز**، 29 حزيران/ يونيو، 2003، **ذي ويك إن ريفيو** (مراجعات الأسبوع)، ص13.

(41) كولن باول، "تصريح عن الأسبوع الدولي للتعليم، 2001 موجود على الموقع:
http://WWW.state.gov./secretary/rm/2001/4462.htm.

(42) رابطة المربين الدوليين، "لمصلحة أميركا: الترحيب بالطلاب الدوليين"، متاح على الموقع:
http://WWW.nafsa.org/content/public policy/stf/
inamericaninterest.htm, ص 50

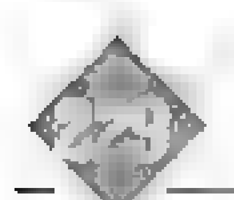
(43) هناك اقتباس عن كينان، وآيزنهاور، والموسيقي في ييل ريتشموند، **التبادل الثقافي والحرب الباردة** (جامعة بارك: مطبعة جامعة بنسلفانيا ستيت،2003)، ص 127،124،123.

(44) **المصدر السابق نفسه**، ص 32-22.

(45) إدوارد روثشتاين، "إدانة ميكى وماك الكبير(والرغبة فيها رغم ذلك)"، **النيويورك تايمز** 2 آذار/مارس، 2002، ص آ17.

(46) بن واتنبرغ، **أول أمة عالمية** (نيويورك: فري بريس،1991)، ص213.

(47) كارل ساندبرغ، اقتباس في رينهولد واغنليتنر، **استعمار الكوكا كولا والحرب الباردة** (تشابل هيل): مطبعة جامعة نورث كارولاينا، 1994)، ص 222.



(48) تشارلس ب. بيرس، "ألعاب النوايا الحسنة" بوسطن غلوب، 21 أيلول/ سبتمبر، 2003.
(49) ماثيو كولن، **راديو المقاتلين** (نيويورك: انيش بوكس، 2001)، ص 41.
(50) جون فريم، **معركة الرموز: تحركات العولمة الآخذة في البروز** (إنفنيلد، المملكة المتحدة: ديمون، 2003)، الفصل الثامن.
(51) ساريثا راي: "تذوق المغلفات الأميركية في الهند"، **النيويورك تايمز**، 29 نيسان/ ابريل،2003، ص W1.
(52) جون تاغليابو، "العلاقات التجارية الأميركية في الخارج تشعر بالتوتر العالمي"، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 2003، ص 3 ب.
(53) بوب كروز، "الإمبراطورية الأميركية والاستعمار الثقافي: وجهة نظر من الجهة المتلقّية"، مجلة **دبلوماتيك هستوري**، العدد 29 (صيف عام 1999)، ص 468 – 474.
(54) رينهولد واغنليتنر، "إمبراطورية المرح، أو الحديث عن الأغاني الحزينة السوفيتية: صوت الحرية والهيمنة الثقافية الأميركية في أوروبا"، مجلة **دبلوماتيك هستوري**، العدد 23 (صيف عام 1999)، ص 515.
(55) للحصول على أدلة خسارة السوفيت للقوة الناعمة في تشيكوسلوفاكيا بعد قمع ربيع براغ [1968]، انظر راديو أوروبا الحرة، إدارة بحوث جمهور المستمعين والرأي العام: الصورة الذاتية التشيكية والسلوفاكية وصورة الأميركيين، والألمان، والروس، والصينيين عند التشيك والسلوفاك (ميونيخ: راديو أوروبا الحرة، 1970)، ص 67.
(56) ريتشموند، المبادلات الثقافية والحرب الباردة، ص 128 – 131، 162،205.
(57) هذه الفقرة مبنية على مقال غير منشور بقلم ماتيو كوهوط "دور القوة الأميركية الناعمة في دمقرطة تشيكوسلوفاكيا"، في نيسان/ ابريل عام 2003، مدرسة كيندي للدراسات الحكومية.



(48) تشارلس ب. بيرس، "ألعاب النوايا الحسنة" بوسطن غلوب، 21 أيلول/ سبتمبر، 2003.

(49) ماثيو كولن، **راديو المقاتلين** (نيويورك: انيش بوكس، 2001)، ص 41.

(50) جون فريم، **معركة الرموز: تحركات العولمة الآخذة في البروز** (إنفنيلد، المملكة المتحدة: ديمون، 2003)، الفصل الثامن.

(51) ساريثا راي: "تذوق المغلفات الأميركية في الهند"، **النيويورك تايمز**، 29 نيسان/ ابريل،2003، ص W1.

(52) جون تاغليابو، "العلاقات التجارية الأميركية في الخارج تشعر بالتوتر العالمي"، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 2003، ص 3 ب.

(53) بوب كروز، "الإمبراطورية الأميركية والاستعمار الثقافي: وجهة نظر من الجهة المتلقّية"، مجلة **دبلوماتيك هستوري**، **العدد** 29 (صيف عام 1999)، ص 468 – 474.

(54) رينهولد واغنليتنر، "إمبراطورية المرح، أو الحديث عن الأغاني الحزينة السوفيتية: صوت الحرية والهيمنة الثقافية الأميركية في أوروبا"، مجلة **دبلوماتيك هستوري**، العدد 23 (صيف عام 1999)، ص 515.

(55) للحصول على أدلة خسارة السوفيت للقوة الناعمة في تشيكوسلوفاكيا بعد قمع ربيع براغ [1968]، انظر راديو أوروبا الحرة، إدارة بحوث جمهور المستمعين والرأي العام: الصورة الذاتية التشيكية والسلوفاكية وصورة الأميركيين، والألمان، والروس، والصينيين عند التشيك والسلوفاك (ميونيخ: راديو أوروبا الحرة، 1970)، ص 67.

(56) ريتشموند، المبادلات الثقافية والحرب الباردة، ص 128 – 131، 162، 205.

(57) هذه الفقرة مبنية على مقال غير منشور بقلم ماتيو كوهوط "دور القوة الأميركية الناعمة في دمقرطة تشيكوسلوفاكيا"، في نيسان/ ابريل عام 2003، مدرسة كيندي للدراسات الحكومية.

(58) واغنليتر، "إمبراطورية المرح..". ص 506.
(59) "جنوب إفريقيا توافق آخر الأمر على فتح محطة تلفزيون"، **النيويورك تايمز**، 28 نيسان/ ابريل، 1971.
(60) بيتر والدمان، "إيران تقاتل عدواً جديداً: التلفزيون الغربي"، **وول ستريت جورنال**، 8 آب/ أغسطس، 1944، ص 10.
(61) "حثّ رجال الدين"، **الايكونوميست**، 12 تموز/ يوليو 2003، ص24.
(62) عازار نفيسي، "كتب الثورة"، **وول ستريت جورنال**. 18وز/ يوليو، 2003.
(63) جيها نفير بوتشا، "القوة الناعمة المتنامية للهند والصين"، **نيوبيرسبيكتيف كوارترلي**، العدد 20 (شتاء عام 2003)، ص 6: ريك ليمان، "الصين تتحمس لوهج هوليود"، النيويورك تايمز، 18 أيلول/ سبتمبر، 2003، ص 1 ب.
(64) واغنليتر، **استعمار الكوكا كولا**، ص XI.
(65)غولريز بوكين، "الرد العكسي: حجة ضد نشر الثقافة الشعبية الأميركية في تركيا"، في كتاب واغنليتر وماي، "**هنا، وهناك وفي كل مكان**"، ص 248 ب.
(66) مينا جاناردام، "الشرق الأوسط: قد تكون أميركا غير شعبية، ولكن الطلاب لا يزالون يتوجهون إليها"، خدمات صحفية على الموقع: http:// WWW.ipsnews.net
وقد تم الوصول إليها في 20 كانون الثاني/ يناير 2003.
(67) نيل غابلر، "لا يزال العالم يراقب أميركا"، **النيويورك تايمز**، 9 كانون الثاني/ يناير، 2003، ص 27 آ.
(68) سوزان كابنر، "العروض التلفزيونية تخسر نفوذها حول العالم"، **النيويورك تايمز**، 20 كانون الثاني/ يناير، 2003، ص 1: "التلفزيون والنزعة المعادية لأميركا"، **الايكونوميست**، 5 نيسان/ ابريل،2003، ص 59.

(69) جون ج. بلير، "الخطوات الأولى نحو العولمة" في واغنليتنر وماي "**هنا، وهناك وفي كل مكان**"، ص 27.

(70) جو جونسون، "مندوبو باريس متناغمون مع خطط تمويل الدولة لبرامج CNN بالفرنسية 24 ساعة"، **الفاينتشال تايمز**، 15 أيار/ مايو،2003، ص 10.

(71) ج. ميتشل جافي وغبرييل ويمان، "السيد الجديد للقرية المعولمة؟" في واغنليتنر وماي،"**هنا وهناك وفي كل مكان**"، ص 291.

(72) ريتشارد تومكينز: "عيد ميلاد سعيد، أيتها العولمة"، **الفاينتشال تايمز**، 6 أيار/ مايو، 2003 ص 8.

(73) اتصال شخصي، حزيران/ يونيو، 2003.

(74) جيم ياردلي، سؤال موقع تدريب عن ارتباطاته مع الخاطفين"، النيويورك تايمز، 14 أيلول/ سبتمبر، 2001، ص 4.

(75) جيَانْيِيتَغ جا، "صدام حسين كدكتاتور بالوكالة"، **النيويورك تايمز**، 8 نيسان/ ابريل،2003، ص 31.

(76) مركز مرآة التايمز للناس والصحافة، "استطلاع للرأي شرقي - غربي"، 1991 (متاح من مركز بيو للبحوث على الموقع:

WWW. People - press.org.

(77) صندوق مارشال الألماني، اتجاهات عبر الأطلسي، " بيانات من قمة الخط، متاحة على الموقع: (ص 49)

http:// WWW.transatlantictrends.irg

(78) مشروع بيو للمواقف العالمية، **ما يفكر به العالم في** 2002، ص TOO.

(79) سميث وُوُوترمان، **العلاقات الأميركية - الأوروبية الغربية أثناء سنوات حكم ريغان**، ص 108.

(80) ديريك بوك، **حالة الأمة** (كامبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارفارد، 1996)، ص 359.

(81) غريغ ايستربروك، "أميركا التي على ما يرام"، مجلة **ذي نيو ريبابليك**، 4 كانون الثاني/ يناير،1999، ص 19-25.

(82) ديفيد ويتمان فجوة التفاؤل: تناذر أعراض أنا على ما يرام - وهم ليسوا كذلك، وأسطورة الانحطاط الأميركي (نيويورك: ووكر، 1968)، ص 92.

(83) سوزان غارمنت، **فضيحة: ثقافة عدم الثقة بالسياسة الأميركية** (نيويورك: دابلداي، 1991).

(84) ستيفن هولمز، "تحدي التنبؤات، الاستجابة الإحصائية السكانية تنهي الاتجاه نحو الانحدار"، **النيويورك تايمز**، 20 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص 23.

(85) ريتشارد بيرك، "استطلاع يظهر أن غير المصوتين لا يقلّون نفوراً وغربة عن المصوتين"، **النيويورك تايمز**، 30 أيار/مايو 1996، ص 21 آ: "الاتفاقيات وأعداؤها"، **الايكونوميست**، 22 تموز/ يوليو 2000، ص 34.

(86) انظر كتاباً من تحرير جوزيف ناي، وفيليب د. زيلينكو، وديفيد س. كنغ، عنوانه: **لماذا لا يثق الناس بالحكومة** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1997)، الفصلان التاسع والعاشر و"الخاتمة": وانظر أيضاً كتاباً من تحرير بيًا نوريس عنوانه: **المواطنون المنتقدون: الدعم العالمي للحكومة الديمقراطية** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999).

(87) شراكة بيو للتغيير المدني، "استطلاع جديد يبدد أسطورة مشاركة المواطنين"، متاح على الموقع:

http://WWW.pew-partnership.org

(88) روبرت بوتمان: **ممارسة لعبة البولينغ على انفراد: انهيار المجتمع الأميركي وإعادة إحيائه** (نيويورك: سيمون وشوستر، 2000)، ص 48.



(89) معهد السياسة العامة في كاليفورنيا، "المهاجرون المهرة في وادي السيليكون: خلق فرص عمل وثروة لكاليفورنيا، صحيفة **ريسيرتش بريف إشيو (مختصر مواضيع البحوث)**، 21 حزيران/ يونيو، 1999، ص 2.

(90) تامار ليوين، "دراسة تقول إن انحلال الأسرة ظاهرة عالمية"، **النيويورك تايمز**، 30 أيار/ مايو، 1995، ص 5.

(91) بوك، **حالة الأمة**، ص 376.

(92) مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، "بوش لا شعبية له في أوروبا، حيث يرونه فردياً": متاح على الموقع:

http:// people - pres.org / reports /display.php3?Report ID=5

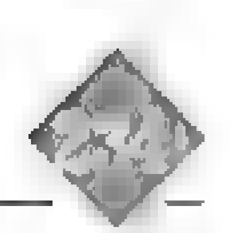
وقد تم الوصول إليه في 15 آب/ أغسطس، 2001.

(93) لوري غودشتاين "النظر إلى الإسلام كعقيدة شريرة، المبشرون يبحثون عن منتصرين" **النيويورك تايمز**، 27 أيار/ مايو 2003، ص 1.

(94) لوري غودشتاين "المبشرون البارزون ينتقدون زملاءهم بخصوص الإسلام"، **النيويورك تايمز**، 8 أيار/ مايو 2003، ص 22.

(95) إيرين كاهن، اقتباس في مقال لسارة ليال، "منظمة العفو تصف العالم بأنه اقل أماناً"، **النيويورك تايمز**، 20 أيار/ مايو 2003، ص 14؛ وكينيث روث، اقتباس في مقال بقلم برنارد ويسوكي الأصغر وجيس برافين بعنوان "موضوع معاملة أسرى غوانتانامو يعود إلى الظهور - بينما تشكو أميركا من السلوك العراقي، ومجموعات حقوق الإنسان تتهمها بالنفاق" **وول ستريت جورنال**، 1 نيسان/ أبريل، 2003، ص 4 آ.

(96) "أميركا الخائفة تلوي الديمقراطية"، **الفايننشال تايمز**، 9 حزيران/ يونيو، 2003، س 14: "غير عادل، وغير حكيم، وغير أميركي"، **الايكونوميست** 12 تموز/ يوليو، 2003، ص 9.



(97) جيرلندستاد، **إمبراطورية بالاندماج: الولايات المتحدة والتكامل الأوروبي**: 1945 - 1997 (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1998)، ص 155.

(98) للإطلاع على مناقشة لتعقيد مشاكل التعريف، انظر كتاباً من تحرير إينج كول، وايزابيل غرونبرغ ومارك آ. شتيرن، بعنوان: **المصالح العامة العالمية: التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999) والتعريف الدقيق للمصالح العامة هي تلك التي ليس في استعمالها منافسة ولا استبعاد.

(99) "التركيز الاقتصادي: قياس السخاء"، **الايكونوميست**، 3 أيار/ مايو 2003، ص 72.

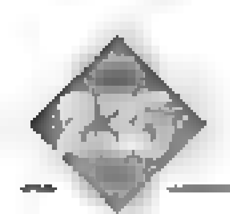
(100) ريتشارد بروينشتاين، "التدخل أو عدم التدخل في حقوق الإنسان: الفجوة تضيق"، **النيويورك تايمز**، 4 آب/ أغسطس،2001، ص 15.

(101) ستيفن موفسون، "بوش يتلقى وخزة من اليمين حول الحقوق"، **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، 27 - 28 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص 3. وانظر أيضاً مقالا بعنوان، "القوة الأميركية - من أجل ماذا؟ ندوة" في مجلة **كومنتري**، كانون الثاني/يناير، 2000، ص 21 الحاشية.

(102) لورانس ف. كابلان ووليام كريستول، "ليس بوش واقعياً ولا ليبرالياً، بل هو محرر"، **وول ستريت جورنال - طبعة أوروبا**، 30 كانون الثاني/ يناير، 2003، ص 8 آ.

(103) تشارلس كروتامر: "النزعة الأحادية الجديدة"، **الواشنطن بوست**، 8 حزيران/ يونيو 2001، ص 29 آ.

(104) روبرت كانمان ووليام كريستول، "الخطر الراهن"، **ذي ناشنال إنترست** ربيع عام 2000، ص 58، 64، 67.



(105) تشارلس كروتامر "النزعة الأحادية الجديدة"، **الواشنطن بوست**، 8 حزيران/ يونيو، 2001، ص 29 آ.

(106) كانمان وكريستول: "الخطر الراهن"، ص 67.

(107) روبرت و. تاكر، في "القوة الأميركية - من أجل ماذا؟" ندوة في مجلة **كومنتري**، كانون الثاني/ يناير، 2000، ص 46.

(108) مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، "بوش غير شعبي في أوروبا" رابطة غالوب الدولية، "استطلاع عن العراق بعد الحرب"، أيار/مايو، متاح على موقع:

http:// WWW.gallup - international. com.

(109) صندوق مارشال الألماني، الاتجاهات عبر الأطلسي عام 2003، "بيانات من أعلى الخط"، نتائج الاستطلاع، ص 19 - 21

(110) جون إيكنبري، "الفهم الصحيح للهيمنة"، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع عام 2001، ص 17 - 24.

(111) ستيفن هولدن، "إعادة زيارة ماكنمارا والحرب التي ترأسها"، **النيويورك تايمز**، 11 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 23.

(112) إيريك شميت، "تشيني يهاجم منتقدي الحرب على العراق"، **النيويورك تايمز**، 11 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 1 ب.

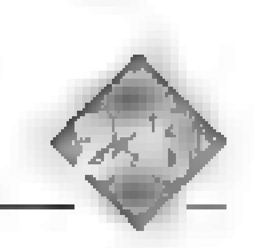
(113) صندوق مارشال الألماني، الاتجاهات عبر الأطلسي عام 2003 "بيانات من أعلى الخط"، ص 24.

(114) **المصدر السابق نفسه**، ص 21.

(115) توم شانكر، "القائد الأميركي في العراق يقول ربما تكون هناك حاجة إلى مزيد من القوات لمكافحة حرب "العصابات"، **النيويورك تايمز** 17 تموز/ يوليو، ص 1.

(116) "المناظرة الرئاسية الثانية بين الحاكم بوش ونائب الرئيس غور"، **النيويورك تايمز**، 12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2000، ص 20 آ.

(117) روجر كوهن، "متغطرس أم متواضع؟ بوش يواجه عداوة الأوروبيين"، **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، 8 أيار/مايو، 2001،



ص 1. كان من بين الاتفاقيات متعددة الأطراف التي عارضتها إدارة بوش في أشهرها الست الأولى من الوصول إلى الحكم: المحكمة الجنائية الدولية، ومعاهدة حظر القذائف ذاتية الدفع، وبروتوكول كيوطو، واتفاقية ضبط الأسلحة الصغيرة، وبروتوكول الأسلحة الجرثومية، وإجراء اتخذته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسيطرة على ملاذات التهرب من الضرائب". وعندما ألغى السيد بوش العديد من المعاهدات البارزة التي تم كسبها بشق الأنفس والخاصة بالسيطرة على الأسلحة والبيئة، تعرض لغضب فظيع من أقرب أصدقاء أميركا - الذين راحوا يتساءلون عما سيحل محل عالم تنظمه المعاهدات - وغضب مماثل من خصوم أميركا الذين يرون غطرسة في أعمال بوش" (توماس شانكر: "البيت الأبيض يقول أن أميركا ليست وحيدة، بل متشددة في انتقائيتها"، **النيويورك تايمز**، 31 تموز/ يوليو، 2001، ص 1).

(118) أودري وودز "الولايات المتحدة متغطرسة. استطلاع لرأي في 11 بلداً يقول إن بوش حصل على تقديرات سلبية منخفضة في صفوف 58 بالمئة من الذين سألتهم هيئة الإذاعة البريطانية" **فيلادلفيا إنكوايرر**، 19 حزيران/ يونيو، 2003، ص 8 آ.

(119) فيليب ستيفن "العالم بحاجة إلى أميركا واثقة من نفسها، لا إلى أميركا متخوفة". **الفاينانشال تايمز**، 13 كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 21.

(120) إروين ستلزر "أميركا تنفّر أصدقاءها وتبعدهم بلا داع"، **التايمز** اللندنية، 3 حزيران، 2003، ص 16.

(121) ريتشارد كوهن يصف جون بولتين في مقال عنوانه "ولكنه لا يزال نافشاً ريشه غضباً" في **الواشنطن بوست**، 17 حزيران/ يونيو، 2003، ص 21.

(122) جيمس هاردنغ "آراء متناقضة منة معسكرين تابعين لبوش". **الفاينانشال تايمز**، آذار/ مارس، 2003.



**الفصل الثالث**

## قوة الآخرين الناعمة

(1) ريتشارد ل. مريت ودونالد ج. بوشالا: القضايا الدولية من منظور أوروبي غربي (نيويورك: فريدريك برايجز، 1968، ص 513، 534، 35، نقلاً عن استطلاعات وكالة الاستعلامات الأميركية).

(2) **المصدر السابق نفسه**، ص 243 - 249: ستيفن ك. سميث ودوغلاس آ فريتمان، **العلاقات الأميركية - الأوروبية الغربية أثناء سنوات حكم ريغان** (لندن: مكملان، 1992)، ص 98، 275، 277.

(3) وكالة المخابرات المركزية، **كراس الحقائق عن العالم**، متوفر على الخط في موقع:

http:// WWW.cia.gov /cia/publications/ factbook/ fields/ 2098.html

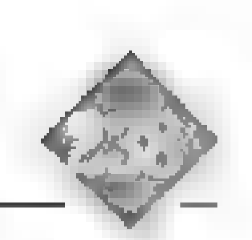
إن أهم اللغات الأوروبية المنطوقة على نطاق واسع هي الإنكليزية، والإسبانية، والبرتغالية، والروسية، والألمانية.

(4) كريغ ويتني، "الناطقون بالفرنسية يلتقون حيث لا يسمعهم أحد"، **النيويورك تايمز**، 15 تشرين الثاني، 1997، ص 4. ايريك تيو: "دروس في القوة الناعمة من الفرنسيين لسنغافورة، بيزنس تايمز (سنغافورة)، 19 أيلول/ سبتمبر، 2002.

(5) سيث ميدانز: "في صراع الثقافات، الشرق يحتضن الغرب" **النيويورك تايمز**، 12 آذار/ مارس، 2003، ص 4 آ.

(6) كتب الايكونوميست، **كتاب الجيب عن الأرقام العالمية لعام 2003** (لندن: بروفايل بوكس)، ص 15، 41، 73، 76، 90 - 92.

(7) مشروع بيو للمواقف العالمية، ما الذي يفكر به العالم في عام 2002 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، 2003)، ص 44 T: مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية




وصندوق مارشال الألماني، وجهات نظر عالمية في عام 2003، "الاستنتاجات المهمة: بيانات من على رأس الخط"، متاحة على الموقع:
http:// WWWworldviews. Org /questionnaires/ transatlantic - questionnaire.pdf, ص 21

(8) كتاب من تحرير روديجر ماينبرغ وهنك ديكر، بعنوان: **تصورات لأوروبا في الشرق والغرب** (أولدنبورغ، ألمانيا: مراجع ونظام معلومات جامعة أولدنبورغ، 1992)، ص 70، 50.

(9) ماتيو كوهوط: "دور القوة الناعمة الأميركية في دمقرطة تشيكو سلوفاكيا"، مقال غير منشور، نيسان/ ابريل، 2003، مدرسة كيندي للدراسات الحكومية، ص 11 – 12.

(10) المفوضية الأوروبية، مقياس الضغط الأوروبي، استطلاعات مقياس الضغط الأوروبي للبلدان المرشحة، ربيع عام 2003، متاح على موقع:
http:// europa.eu.int/ comm./ public - opinion/ archives/ cceb/ 2003 / CCEB- 2003. 3 - candidates. pdf.

(11) تيموثي غارتون آش، "الانقسام الكبير"، بروسبكت ماغازين، آذار/ مارس 2003.

(12) إيلين سيولينو، "الاتحاد الأوروبي يرفض طلب تركيا لنيل عضويته"، **النيويورك تايمز**، كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 16 آ.

(13) المفوضية الأوروبية، مقياس الضغط الأوروبي، مقياس الضغط الأوروبي للبلدان المرشحة، ربيع عام 2003.

(14) شيرلي وليامز، "أوروبا الناعمة يجب أن تستقل بذاتها"، **الاندابانداانت أون صانداي**، 13 نيسان/ إبريل، 2003، ص 22.

(15) صندوق مارشال الألماني وشركة سان باولو، الاتجاهات عبر الأطلسي لعام 2003، "بيانات أعلى الخط"، نتائج الاستطلاع – بيانات من أعلى الخط"، ص 47.

(16) وليام فري، اقتباس في مقال لريتشارد بيرنشتاين بعنوان، "أوروبا العجوز قد تجد نفسها على الهوامش"، **النيويورك تايمز**، 29 حزيران/ يونيو 2003، القسم الأول، ص3. ولمزيد من المعلومات عن الاتجاهات السكانية في العالم، انظر مجلة **الايكونوميست** "نصف مليار أميركي؟" 22 آب/ أغسطس، 2002.

(17) فريدريك شاور "السياسة والحوافز للازدراع القانوني" في كتاب من تحرير جوزيف ناي وجون دوناهيو بعنوان **حسن الإدارة في عالم معولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسسة بروكينغز، 2000)، ص 257.

(18) "البحث اليائس عن نموذج كامل"، **الايكونوميست**، 1 نيسان/ أبريل، 1999، ص 67، 68.

(19) حتى المراقب المتعاطف مثل مارتن وولف، من **الفايننشال تايمز** يلاحظ في مقاله ("إغواء الطريقة الأميركية" في عدد 1 تشرين الثاني، 2000 من تلك الصحيفة، ص 25): "إن بعض أنجح الاقتصادات، من حيث التقانة العليا وانخفاض عدد العاطلين عن العمل (برغم سجلها المختلط من نمو الإنتاجية) كانت هي دول الرفاهية الشمالية. ومع ذلك في بعض الجوانب على طرفي نقيض من الولايات المتحدة، وخاصة في مجالي الضرائب والإنفاق العام. فالولايات المتحدة، رغم نجاحها كله، ليس من المحتمل أن تقدم الطريقة الناجحة الوحيدة لتنظيم اقتصاد متقدم".

(20) مركز مرآة التايمز للناس والصحافة، "استطلاع شرقي - غربي"، 1991، متوفر لدى مركز بيو للبحوث على الموقع:

WWW.people - press. org

(21) آندرو مورافتشيك، "كيف تستطيع أوروبا أن تكتسب بدون جيش"، **الفايننشال تايمز**، 3 نيسان/ ابريل، 2003.

(22) جاك سترو "لا تشطبوا دور أوروبا العالمي: ما وراء الأواني الفخارية المكسرة". الإنترناشنال هيرالد تريبيون، 27 آذار/ مارس 2003، ص 10.

(23) مورافتشيك، "كيف تستطيع أوروبا أن تكسب بدون جيش".

(24) "السلحفاة والأرنب، **الايكونوميست**، 14 آذار/ مارس، 2002.

(25) مارغريت ويزوميرسكي، وكريستوفر بورغيس وكاترين بيلا، "العلاقات الثقافية الدولية: مقارنة بين بلدان متعددة"، نيسان/ أبريل 2003، جامعة أوهايو ستيت، متاح على موقع:
http:// WWW.culturalpicy.org /pdf / MJWpaperdf. .19ص

(26) فيليب ستيفنز، "التحالف عبر الأطلسي أسوأ حالاً من الائتلاف"، **الفايننشال تايمز**، 28 آذار/ مارس 2003، ص 21.

(27) بنك التنمية الآسيوي، آسيا **الآخذة بالظهور** (مانيلا، بنك التنمية الآسيوي، 1997)،ص 11.

(28) كوه باك سونغ، "الخدعة التي أغفلتها سنغافورة: فشلت في تسخير القوة الناعمة"، **توداي** (سنغافورة)، 20 آب/أغسطس، 2003، ص 28.

(29) جون لينون، اقتباس منقول عنه في مقال جها نغير بوتشا: "القوة الناعمة الصاعدة للهند والصين"، **نيوبيرسبيكتيف كوارترلي**، العدد 20 (شتاء 2003)، ص 6.

(30) محمد رسلي، اقتباس منقول عنه في مقال ديفيد سانغر: "قوة الينّ تكسب آسيا"، **النيويورك تايمز**، 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1991، ص 1 د.

(31) ميدانز، "في صراع الثقافات، الشرق يحتضن الغرب".

(32) **المصدر السابق نفسه.**

(33) "شركة، ربما، ولكن إدارة؟"، **الايكونوميست**، 21 حزيران/ يونيو، 2003، ص 11.

(34) كتب **الايكونوميست**، كتاب الجيب للأرقام العالمية لعام 2003 (لندن: بروفايل بوكس، 2003)، ص 76، 91.

(35) "تقرير خاص: أهم مائة علامة تجارية" **بيزنس ويك**، 4 آب/أغسطس، 2003، ص 73 -74.

(36) دوغلاس ماكغري، "الناتج القومي الياباني ممتاز"، **فورن بوليسي** أيار/مايو - حزيران/ يونيو 2002، ص 47.

(37) **المصدر السابق نفسه.**

(38) مارغريت تالبوت، "بوكيمون المهيمن"، **ذي نيويورك تايمز ماغازين**، 15 كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 112.

(39) كتاب من تحرير إليزابيث هيستنغز وفيليب هيستنغز: **مؤشر للرأي العام الدولي**، 1996 - 1997 (ويستبورت، كونيكتيكوت: مطبعة غرينوود، ص 609، مستشهداً باستطلاع أجرته صحيفة **يوميوري شيمبون**.

(40) استطلاع لمجلة **نيوزويك** نشر في 10 كانون الثاني/ يناير، 2001. وتم تجميع النتائج من استطلاع قاعدة بيانات نيشن.

(41) هوارد فرينتش، "اليابان الانعزالية تحتاج إلى الهجرة: ولكنها تقاومها"، **النيويورك تايمز**، 24 تموز/ يوليو، 2003، ص 24.

(42) لجنة رئيس الوزراء، **الحدود في الداخل** (طوكيو، أمانة سر مجلس الوزراء، 2000).

(43) هيساشي اوادا، "تشكيل النظام العام العالمي ودور اليابان"، **جابان ريفيو اوف إنترناشنال آفيرز**، ربيع عام 2000، ص 11.

(44) جيروم ج. غلين، "اليابان: قوة الثقافة في المستقبل"، **نيفي ويكلي**، 7 كانون الأول/ ديسمبر، 1992، ص 7.

(45) الأفلام متعددة الجنسيات: أسئلة حول السياسة"، **النيويورك تايمز**، 27 تشرين الثاني، 1990 ص 7 د.

(46) "الأجهزة الإخبارية اليابانية تنضم إلى حملة التصدير". **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، 10 أيار/ مايو، 1991: تيريزا واتانيب، "الأجهزة الإعلامية اليابانية تحاول تصدير التغطية"، **لوس انجيلوس تايمز**، 6 أيار/ مايو، 1991، ص 6: ديفيد صانفر، "شبكة NHK اليابانية تنهي خطتها للخدمة الإخبارية العالمية"، **النيويورك تايمز**، 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1991، ص 8 د.

(47) كالفن سيمز، "اليابان تشير وشباب آسيا الشرقية يقعون في حبها"، **النيويورك تايمز**، 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1999، ص 3 آ: "تقدم الآمازونيسو"، **الايكونوميست**، 22 تموز/ يوليو، 2000، ص 61.

(48) بوتشا، "القوة الناعمة الصاعدة للهند والصين".

(49) "دبلوماسية المعدة في تايلاند"، **الايكونوميست**، 23 شباط/ فبراير، 2002، ص 48.

(50) المفوضية الأوروبية، مقاييس الضغط الأوروبية 14، ص 39 - 56: 25،ص 26-46:33، ص 43 -46؛ ص 44،40 و ب 46. وجميع مقاييس الضغط الأوروبية متاحة على موقع:

http:// europa.eu..int/comm/public-opinion/orchives/eb-arch-en.htm.

(51) شارو "السياسة والحوافز للازدراء القانوني"، ص 258.

(52) كتاب من تحرير آن فلوريني: القوة الثالثة: **نشوء المجتمع المدني العابر للقومية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وقف كارنيجي، 2000)، الفصل الأول: مارغريت ي. كيك وكاترين سيكينك، **نشطاء فيما وراء الحدود: شبكات الدعوة في السياسة الدولية**، (ايتاكا، نيويورك، مطبعة جامعة كورنيل،1998)، الفصل الثاني: جيمس ن. روزينو، **اضطراب في السياسة العالمية: نظرية في التغيير والاستمرارية** (برينستون، نيوجيرزي، مطبعة جامعة برينستون، 1990)، ص 409: "النظام غير الحكومي"، **الايكونوميست**، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

(34) كتب **الايكونوميست**، كتاب الجيب للأرقام العالمية لعام 2003 (لندن: بروفايل بوكس، 2003)، ص 76، 91.

(35) "تقرير خاص: أهم مائة علامة تجارية" **بيزنس ويك**، 4 آب/أغسطس، 2003، ص 73 -74.

(36) دوغلاس ماكغري، "الناتج القومي الياباني ممتاز"، **فورن بوليسي** أيار/مايو - حزيران/ يونيو 2002، ص 47.

(37) **المصدر السابق نفسه.**

(38) مارغريت تالبوت، "بوكيمون المهيمن"، **ذي نيويورك تايمز ماغازين**، 15 كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 112.

(39) كتاب من تحرير إليزابيث هيستنغز وفيليب هيستنغز: **مؤشر للرأي العام الدولي**، 1996 - 1997 (ويستبورت، كونيكتيكوت: مطبعة غرينوود، ص 609، مستشهداً باستطلاع أجرته صحيفة **يوميوري شيمبون**.

(40) استطلاع لمجلة **نيوزويك** نشر في 10 كانون الثاني/ يناير، 2001. وتم تجميع النتائج من استطلاع قاعدة بيانات نيشن.

(41) هوارد فرينتش، "اليابان الانعزالية تحتاج إلى الهجرة: ولكنها تقاومها"، **النيويورك تايمز**، 24 تموز/ يوليو، 2003، ص 24.

(42) لجنة رئيس الوزراء، **الحدود في الداخل** (طوكيو، أمانة سر مجلس الوزراء، 2000).

(43) هيساشي اوادا، "تشكيل النظام العام العالمي ودور اليابان"، **جابان ريفيو اوف إنترناشنال آفيرز**، ربيع عام 2000، ص 11.

(44) جيروم ج. غلين، "اليابان: قوة الثقافة في المستقبل"، **نيقي ويكلي**، 7 كانون الأول/ ديسمبر، 1992، ص 7.

(45) الأفلام متعددة الجنسيات: أسئلة حول السياسة"، **النيويورك تايمز**، 27 تشرين الثاني، 1990 ص 7 د.

(46) "الأجهـزة الإخـبـارية اليـابانيـة تنضم إلى حـملة التـصـدير"، **الانتـرناشنال هيـرالد تريبـيـون**، 10 أيار/ مـايو، 1991: تيـريزا واتانيب، "الأجهزة الإعلامية اليابانية تحاول تصدير التغطية"، **لوس آنجيلوس تايمز**، 6 أيار/ مايو، 1991، ص 6؛ ديفيد صانغر، "شبكة NHK اليابانية تنهي خطتها للخدمة الإخبارية العالمية"، **النيويورك تايمز**، 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1991، ص 8 د.

(47) كالفن سيمز، "اليابان تشير وشباب آسيا الشرقية يقعون في حبها"، **النيويورك تايمز**، 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1999، ص 3 آ: "تقدم الآمازونيسو"، **الايكونوميست**، 22 تموز/ يوليو، 2000، ص 61.

(48) بوتشا، "القوة الناعمة الصاعدة للهند والصين".

(49) "دبلوماسية المعدة في تايلاند"، **الايكونوميست**، 23 شباط/ فبراير، 2002، ص 48.

(50) المفوضية الأوروبية، مقاييس الضغط الأوروبية 14، ص 39 – 56: 25،ص 26–33:46، ص 43 –46: ص 44،40 و ب 46. وجميع مقاييس الضغط الأوروبية متاحة على موقع:

http:// europa.eu..int/comm/public-opinion/orchives/eb-arch-en.htm.

(51) شارو "السياسة والحوافز للازدراء القانوني"، ص 258.

(52) كتاب من تحرير آن فلوريني: القوة الثالثة: **نشوء المجتمع المدني العابر للقومية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وقف كارنيجي، 2000)، الفصل الأول: مارغريت ي. كيك وكاترين سيكينك، **نشطاء فيما وراء الحدود: شبكات الدعوة في السياسة الدولية**، (ايتاكا، نيويورك، مطبعة جامعة كورنيل،1998)، الفصل الثاني: جيمس ن. روزينو، **اضطراب في السياسة العالمية: نظرية في التغيير والاستمرارية** (برينستون، نيوجيرزي، مطبعة جامعة برينستون، 1990)، ص 409: "النظام غير الحكومي"، **الايكونوميست**، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

(53) مايكل أدواردز، **المنظمات غير الحكومية: حقوقها ومسؤولياتها** (لندن: مركز السياسة الخارجية، 2000): فلوريني، **القوة الثالثة:** جيسكات. ماثيوز، "تحول القوة"، **فورين آفيرز**، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1997، ص 50.

(54) كتاب من تحرير مارليز غلاسيوس، وماري كالدور وهيلموت آنهير عنوانه **المجتمع المدني العالمي لعام** 2000 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2002)، ص 6.

(55) قاعدة بيانات فاكتيفا - داو جونز أجرى البحث فيها فيما بين 14 و 25 كانون الثاني/ يناير، عام 2003.

(56) آليسون لانفلي، اجتماع الصحة العالمي يوافق على معاهدة لتثبيط التدخين"، **النيويورك تايمز**، 22 أيار/ مايو، 2003، ص 11 آ.

(57) ديفيد بولير، "نشوء السياسة الجديدة: كيف تغير الانترنت السياسة والدبلوماسية الدولية"، معهد آسبن (2003)، تقرير عن مؤتمر المائدة المستديرة السنوي الحادي عشر لمعهد آسبن حول تقانة المعلومات، متاح على الموقع:

http://WWW.aspeninst.org /aspenInstitute/files/

CCLIBRARYFILES/FILENAME/ 000000077 netpoli

tik.pdf ص 21.

(58) مجموعة غانا السيبرية "تاريخ مختصر لمجموعة غانا السيبرية، (28 تموز/ يوليو،2003)، موجود على الموقع:

http:// WWW.ghanacyberoup.com.

(59) هيندر تيمونز، "شل سوف تتجنب الحفر عن النفط في المواقع المدرجة لدى اليونسكو كتراث عالمي"، **النيويورك تايمز**،31 آب/ أغسطس، 2003، ص 8 آ.

(60) المفوضية الأوروبية، مقياس الضغط الأوروبي 56، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، متاح على الموقع:

http:// eurapa.eu.int/comm./public-opinion/archives/eb-arch-en.htm

(61) مشروع بيو للمواقف العالمية، " وجهات نظر في عالم متغير، في حزيران/ يونيو 2003 "(واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، 2003)، ص 129 .T

(62) صندوق مارشال الألماني وشركة سان باولو، الاتجاهات عبر الأطلسي لعام 2003، "بيانات من أعلى الخط"، "نتائج الاستطلاع - بيانات من أعلى الخط"، ص 24.

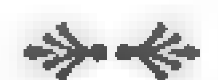
(63) استطلاعات غالوب، في آب/ أغسطس 1985 و أيار/ مايو 1951 متاحة عن طريق قاعدة بيانات ipoll في مركز روبر لبحوث الرأي العام، جامعة كونيكيتكوت، ستورز، كونيكتيكوت.

(64) انظر بنيامين وسايمون، ص 57 - 68؛ وبول بيرمان، "فيلسوف الإرهاب الإسلامي"، **النيويورك تايمز ماغازين**، 23 آذار/ مارس 2003، ص 24.

(65) بنيامين وسايمون، **عصر الإرهاب المقدس**، ص 187.

(66) جون مينتز، "عيوب في المذهب الوهابي من الإسلام"، **الواشنطن بوست**، 27 حزيران/ يونيو ،2003، ص 11 ؛ وبنيامين سايمون، **عصر الإرهاب المقدس**، ص 187.

(67) جون بيرليز، "السعوديون ينشرون الإسلام.... في اندونيسيا بطريقة هادئة"، **النيويورك تايمز**، 5 حزيران/ يونيو، 2003، ص 30 أ.





**الفصل الرابع**

## البراعة في استخدام القوة الناعمة

(1) "القوة المحدودة لمحفظة النقود"، **ذي أطلانطيك منثلي**، تشرين الثاني/ نوفمبر،2003، ص 54. وللإطلاع على دراسة تقليدية كلاسيكية،انظر غاري هنباور وجيفري ج. شوت وكمبرلي آن إليوت، إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية الطبعة الثانية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، معهد الاقتصاد الدولي، 1990).

(2) إنني مدين لجين هول لوت لإشراكي معها في هذه المعلومات المتعمقة في محاضرة أمام مجموعة آسبن الاستراتيجية في شهر آب/ أغسطس عام 2003.

(3) ريتشارد بيلز، **ليسوا مثلنا** (نيويورك: بيسك بوكس، 1997)، ص 31 - 32.

(4) هارولد لاسويل، اقتباس منه في كتاب فيليب م. تايلر بعنوان **الدعاية البريطانية في القرن العشرين** (آدنبرة: مطبعة جامعة آدنبرة، 1999)، ص 37.

(5) كريل، اقتباس في كتاب إميلي روزنبرغ: **نشر الحلم الأميركي**، (نيويورك: هيل ووانغ، 1982)، ص 79.

(6) **المصدر السابق نفسه**، ص 100.

(7) إيدن، اقتباس منه في كتاب رينهولد واغنليتنر، **احتلال الكوكا كولا والحرب الباردة** (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولاينا، 1994)، ص 50.

(8) بيلز، **ليسوا مثلنا**، ص 33.

(9) روزنبرغ، **نشر الحلم الأميركي**، ث 208.

(10) **المصدر السابق نفسه**، ص 209 - 211.

(11) بيلز، **ليسوا مثلنا**، ص XIII.

(12) روزنبرغ، **نشر الحلم الأميركي**، ص 115 - 117.

(13) تيري ديبل ووالتر روبرتس، **الثقافة والمعلومات: مهمتان للسياسة الخارجية** (بيفرلي هيلز: منشورات سيج، 1976)، ص 14 - 15.

(14) واغنليتنر، **حضارة الكوكا كولا**، ص 58.

(15) ماري نايلز ماك، "الكتب والمكتبات كأدوات للدبلوماسية الثقافية في إفريقيا الناطقة بالفرنسية في أثناء الحرب الباردة"، **مجلة المكتبات والثقافة**، العدد 36 (شتاء عام 2001)، ص 66.

(16) كارنز لورد، "الدبلوماسية العامة، ماضيها وحاضرها"، مجلة **اوربيس** (شتاء عام 1998)، ص 49 - 72.

(17) روزالين سميث، "رسم خريطة الدبلوماسية الأميركية العامة في القرن الحادي والعشرين"، **أوستراليان جورنال أوف إنترناشنال أفيرز**، المجلد 55، العدد 3 (2001)، ص 429.

(18) ليو بوغارت، **كلمات فاترة، وحرب باردة** (واشنطن مقاطعة كولومبيا: مطبعة الجامعة الأميركية، 1995)، ص XVII و XXIX.

(19) ديبل روبرتس، **الثقافة والمعلومات**، ص 23.

(20) بوغارت، **كلمات فاترة، وحرب باردة**، ص XXIV وليو بوغارت، "تاريخ وزارة الخارجية أثناء رئاسة كلينتون (1993 - 2001)"، مكتب المؤرخ، مكتب الشؤون العامة، وزارة الخارجية الأميركية، متاح على الموقع: http://WWW.state.gov/r/pa/ho/pubs/8518.htm.

(21) أنطوني ج. بلينكين، "كسب معركة الأفكار"، في كتاب من تحرير الكساندر ت. ج. لينون بعنوان: **المعركة لكسب القلوب والعقول: استخدام القوة الناعمة لتقويض شبكات الإرهاب** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، 2003)، ص 287.

(22) ستيفن جونسون وهيل ديل: "كيفية إعادة تقوية الدبلوماسية الأميركية العامة"، المعلومات الخلفية لمؤسسة التراث رقم 1645 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مؤسسة التراث، 2003)، موجود

علـى المـوقـع: http://WWW.heritage.org/Research/ NationalSecurity/bg1645.cfm, ص 4.

(23) هيئة الإذاعة البريطانية: الخدمة العالمية، التقرير السنوي لعام 2002-2003، "مراجعة الخدمة العالمية والأخبار العالمية. متاح على الموقع: http://WWW.bbc.co.uk/info/report2003/pdf/ wprldservice.pdf ص 4.

(24) سانفورد ج. اونغار، "صوت أميركا، مكبوت"، **الواشنطن بوست**، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2003، ص 25 آ.

(25) فريد زكريا، "نشوء الديمقراطية غير الليبرالية"، مجلة **فورين آفيرز**، تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر، 1997، ص 22. وانظر أيضاً فريد زكريا، **مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخارج** (نيويورك: نورتون، 2003).

(26) كريستوفر روس، "الدبلوماسية العامة تبلغ سن الرشد"، في كتاب: **المعركة لكسب العقول والقلوب** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، 2003)، 252.

(27) هربرت آ. سيمون، "المعلومات 101: المسألة ليست ماذا تعرف، بل كيف تعرفه". مجلة **جورنال فور كواليتي آندبارتيسبيشن**، عدد تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 1998، ص 30 - 33.

(28) جون أركويلا وديفيد رونفيلدت، ظهور السياسة الجديدة: نحو استراتيجية أميركية للمعلومات (سانتامونيكا: شركة راند، 1999)، ص 53.

(29) إدوارد كوفمان: "استراتيجية إذاعية لكسب الحروب الإعلامية"، في كتاب كريستوفر روس: **المعركة لكسب العقول والقلوب**، ص 303.

(30) ماتيو كولن، **راديو المقاتلين غير النظاميين** (نيويورك: نيشن بوكس، 2001).

(31) مورو، اقتباس منه في كتاب مارك ليونارد، **الدبلوماسية العامة** (لندن: مركز السياسة الخارجية، 2002) ص 1.
(32) ليونارد، **الدبلوماسية العامة**، الفصل الثالث.
(33) بلينكين، "كسب حرب الأفكار"، ص 291.
(34) هانزن، توتش، **الاتصال بالعالم: الدبلوماسية الأميركية العامة في الخارج** (نيويورك: مطبعة سان مارتن، 1990)، الفصل الثاني عشر.
(35) جونسون وديل: "كيفية إعادة تقوية الدبلوماسية الأميركية العامة"، ص 2.
(36) بيرز، اقتباس منه في كتاب ليونارد: **الدبلوماسية العامة**، ص 19.
(37) بتلر، اقتباس منه في **المصدر السابق نفسه**، ص 14.
(38) نيوت غينغريتش "وزارة الخارجية المارقة"، مجلة **فورين بوليسي**، تموز/ يوليو،2003، ص 42.
(39) السناتور تشاك هاغل، "تحديات قيادة العالم"، خطاب في نادي الصحافة الوطني في 19 حزيران/ يونيو، 2003.
(40) بلينكين، "كسب حرب الأفكار"، ص 289.
(41) ليونارد، **الدبلوماسية العامة**، ص 53.
(42) كيث رينهارد، "إعادة علامات أميركا التجارية"، صحيفة **ادفيرتايزنغ إيج (عصر الإعلانات)**، 23 تموز/ يوليو 2003، ص 30.
(43) ترومان، اقتباس عنه في كتاب روزنبرغ: **نشر الحلم الأميركي**، ص 216.
(44) فرانك آ. نيكوفيتش، **دبلوماسية الأفكار: السياسة الخارجية الأميركية والعلاقات الثقافية**، 1938-1950 (كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، 1981)، ص 176.
(45) دانا بريست، "سياسة خارجية أربع نجوم؟ القادة الأميركيون يستخدمون نفوذاً متزايداً: الحكم الذاتي"، **الواشنطن بوست**، 28 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص 1 آ؛ وانظر أيضا دانا بريست، المهمة:



شن الحرب وحفظ السلام بالعسكريين الأميركيين (نيويورك: نورتون، 2003).

(46) جيمس داو وإيريك شميدت، "البنتاغون يهيئ جهود استمالة العواطف في الخارج". **النيويورك تايمز**، 19 شباط/ فبراير، 2002، ص 1: وايريك شميدت، "رمسفيلد يقول إنه قد يتخلى عن مكتب النفوذ الجديد"، **النيويورك تايمز**، 15 شباط/ فبراير 2002، ص 13.

(47) ديبل وروبرتس، **الثقافة والمعلومات**، ص 51.

(48) ليونارد، **الدبلوماسية العامة**، الفصل الثالث.

(49) م. كوهوط، دور القوة الأميركية الناعمة في دمقرطة تشيكوسلوفاكيا"، مقال غير منشور، مدرسة كيندي للدراسات الحكومية، نيسان/ ابريل 2003.

(50) غيتس، اقتباس في كتاب دانييل س. توماس: **تأثير هلسنكي: الأعراف الدولية، وحقوق الإنسان وانطفاء الشيوعية** (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2001)، ص 257.

(51) رولا خلف وغاريث سميث، "العالم العربي متخلف بسبب سوء الإدارة"، **الفاينانشال تايمز**، 9 أيلول/ سبتمبر 2003.

(52) "صوت إصلاح عربي"، **الواشنطن بوست**، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2003، ص 30 آ.

(53) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002" متاح على الموقع: http://WWW.undp.org/rbas/ahdr/english.html.

(54) وليام ج. بيرنز، "التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط"، ملاحظات لمركز دراسات الإسلام والديمقراطية، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 16 أيار/ مايو، 2003).

(55) السفير إدوارد ووكر، "سياسات للعقود القادمة: الشرق الأوسط، ورقة مقدمة لمجموعة آسبن الاستراتيجية في آب/ أغسطس، 2003.

(56) كوندوليزا رايس، "تحول الشرق الأوسط ليس بهذه البساطة". **الواشنطن بوست**، 16 آب/ أغسطس، 2003: وانظر أيضاً ملاحظات الرئيس بوش بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمنحة الوطنية للديمقراطية. متاح على الموقع:
http://WWW.whitehouse.gov/relesdes/2003/11/20031106-2html.

(57) روبرت ساتلوف، "إعادة إشراك العالم"، **بالتيمور صن**، 9 آذار/ مارس، 2003.

(58) دانييل بليتكا، اقتباس منها في مقال إيمي كورتيز "الولايات المتحدة تمد يدها إلى القراء الشباب باللغة العربية"، **النيويورك تايمز**، 17 شباط/ فبراير، 2003، ص7 C.

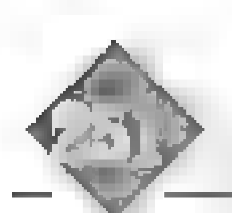
(59) ستيفن ويزمن، "على أميركا أن تغاير صورتها في العالم الإسلامي، كما تقول اللجنة"، **النيويورك تايمز** تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ص 1.

(60) وليام بيرنز، "التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط": وانظر أيضاً مركز دراسات الرئاسة: تقوية الاتصالات الأميركية - الإسلامية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز دراسات الرئاسة، 2003).

(61) جيمس شترنغولد، "ابن الشاه يجند المنفيين في الولايات المتحدة في محاولة لتغيير إيران"، **النيويورك تايمز**، 3 كانون الأول، 2001، ص 12 آ.

(62) جونسون وديل، "كيفية إعادة تقوية الدبلوماسية العامة".

(63) نيوتون مينو، "همسة أميركا"، مجلة **سجل الكونغرس**، المجلد 147، العدد43 (17 نيسان/ ابريل، 2002).



(64) NAFSA رابطة المربين الدولية، من مصلحة أميركا الترحيب بالطلبة الدوليين، تقرير فريق العمل الاستراتيجي حول الوصول الدولي، متاح على موقع NAFSA على الشبكة:
http://WWW.nafsa.org/content/public/stf/
inamericaninterestwelcomingInternationalstudents.pdf, .8 ص

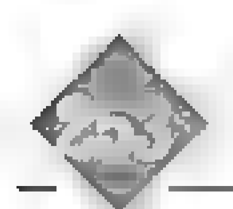
(65) فكتور جونسون، رابطة المربين الدولية، اقتباس منه في مقال دايانا جين سكيمو، "نظام متابعة أليكتروني يراقب الطلبة الأجانب"، **النيويورك تايمز**، 17 شباط/ فبراير، 2003، ص 11 آ.

(66) مجلس العلاقات الخارجية، "الدبلوماسية العامة: استراتيجية للإصلاح"، تقرير فريق العمل المستقل عن الدبلوماسية العامة، تحت رعاية مجلس العلاقات الخارجية (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، أيلول/ سبتمبر 2002)، متاح على الموقع:
http://WWW.cfr.org/pubs/taskforce-final-2-19.pdf

(67) ريتشارد بيلز، "حسناً يفعل المؤرخون الأميركيون إن خرجوا من البلد"، كرونيكل أوف هاير إيديوكيشن، 20 حزيران/ يونيو، 2003، ص 9 ب الجدول 1-4، أرقام نفقات الدبلوماسية العامة من وزارة الخارجية الأميركية "ميزانية السنة المالية 2004 باختصار" و "السنة المالية 2004 الشؤون الدولية (المهمة 150) طلب الميزانية". http:// WWW.stste.gov/m/em/. فرنسا واليابان: مارغريت ويزوميرسكي، وكريستوفر بورغيس وكاترين بيلا، "العلاقات الثقافية الدولية: مقارنات لبلدان متعددة:
http://WWW.culturalpolicy.org/issuepages/Arts&Minds.cfm
المملكة المتحدة: ويزوميرسكي (اقتباس منها) والخدمة العامة لهيئة الإذاعة البريطانية" التقرير السنوي والحسابات لعام 2002 – 2003" ألمانيا: معهد غوتة، "عن الولايات المتحدة.
(http://WWW.goelheinstitut.de/uun/enindex.htn)

وأرقام النفقات الدفاعية من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 2002 - 2003 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2002)، ص 233 - 244،252، 255، 259.





## الفصل الخامس

# القوة الناعمة وسياسة أميركا الخارجية


(1) توماس بيكرينغ، مقابلة مع ميشيل كليمان: **نسخة أخر الأسبوع** محطة الإذاعة الوطنية العامة، الأحد، 13 تموز/ يوليو 2003.

(2) ريتشارد بيرنشتاين: "آراء الأجانب في أميركا تصبح معتمة بعد 11 أيلول/ سبتمبر"، **النيويورك تايمز**، 11 أيلول/ سبتمبر، 2003، ص 1.

(3) بول كيلي، "اتفاق قوة" **ذي أوستراليان**، 26 تموز/ يوليو، 2003، ص 1.

(4) المفوضية الأوروبية: مقياس الضغط الأوروبي 59، متاح في الموقع: http://europu.eu.int/comm/opinion/aechives/eb/eb/eb5q/ eb5q-en.htm, الصفحات 8 ب، 36 ب، 32 ب، 33 ب.

(5) مشروع بيو للمواقف العالمية، **ما الذي يفكر به العالم عام** 2002 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، 2002)، ص T49.

(6) مؤسسة غالوب الدولية "استطلاع عن العراق بعد الحرب عام 2003"، تصريح صحفي 13 أيار/ مايو 2003، متوفر على الموقع: http://WWW.gallup-international.com ومشروع بيو للمواقف العالمية، **وجهات نظر في عالم متغير بحزيران/ يونيو** 2003 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز بيو للبحوث حول الناس والصحافة، 2003)، ص T. 132 وأعمار السكان تتوفر المعلومات عنها لدى مركز بيو للبحوث حيث يمكن الحصول عليها عند الطلب على الموقع: - (WWW.people-predd.org).

(7) استطلاع نيوز ويك لعام 1983 بالمقارنة مع مشروع بيو للمواقف العالمية. وبيانات **النيوز ويك** هي من قاعدة بيانات ipoll في مركز روبر لبحوث الرأي العام، جامعة كونيكتيكوت، ستورز، كونيكتيكوت. أما **وجهات نظر في عالم متغير في حزيران/ يونيو**



**عام** 2003 فهي متوفرة في مركز بحوث بيو WWW.people-press.org.

(8) ويندي مليلو، "صناعة الإعلان تمارس دبلوماسية عامة خاصة بها"، مجلة آدويك (**الأسبوع الإعلاني**)، 21 تموز/ يوليو، 2003.

(9) فؤاد عجمي "زيف النزعة المعادية لأميركا"، **فورين بوليسي**، عدد أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 61.

(10) كال توماس، "لجم الكلب الخطأ"/ **الواشنطن تايمز**،23 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003، ص 21. وكان توماس يدافع عن تصريحات الجنرال وليام بويكين المعادية للإسلام.

(11) "استطلاع يقول إن ثلث الألمان يعتقدون بأن الولايات المتحدة ربما تكون قد دبرت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر"، رويتر، 23 تموز/ يوليو، 2003. وانظر أيضاً "واحد من كل خمسة ألمان يعتقدون أنها ربما كانت الولايات المتحدة"، **شيكاغو صن تايمز**، 25 تموز/ يوليو، 2003، ص 6.

(12) عندما أشار السفير الفرنسي جان - ديفيد ليفيت إلى سلسلة من الأكاذيب والإشاعات الزائفة عن مواقف فرنسا في عام 2003، لم تنشر الصحف الأميركية تصحيحاته. انظر كيم هاوسغو،"فرنسا تطالب باستجابة أميركية أكمل لمزاعم حملة التضليل الإعلامي"، آسوشييتد برس أون لاين،16 أيار/ مايو، 2003.

(13) مكتب الرئيس، "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة "، متوفرة على الموقع:
http://WWW.whitehouse.gov/nsc/nss.html.

(14) جون لويس غاديس، "استراتيجية بوش الأمنيّة"، فورين بوليسي، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر، 2002.

(15) الجنرال جون أبي زيد - اقتباس منه في مقال إيريك شميت، "جنرال في العراق يقول إن المزيد من الجنود ليس هو الجواب"،

**النيويورك تايمز**، 9 آب/ أغسطس ـ 2003 ص 1؛ وستيفن وايزمن، "الولايات المتحدة مصممة على التنازل عن جزء من السيطرة على المساعدة للعراق"، **النيويورك تايمز**، 20 تشرين الأول، 2003، ص 1.

(16) ماكس بوت، "أميركا والأمم المتحدة، معاً مرة أخرى؟" **النيويورك تايمز**، 3 آب/ أغسطس، 2003؛ وتشارلس كروماتر، "مساعدة مطلوبة"، مجلة تايم، أيلول/ سبتمبر، 2003، ص 72.

(17) كينفكسين كين وانغ، "الهيمنة والتواصل الاجتماعي مع جماهير العامة من الناس. حالة تعاون يابان ما بعد الحرب مع الولايات المتحدة في السياسة إزاء الصين، **ريفيو أوف انترناشنال ستديز**، العدد 29 (2003)، ص 119.

(18) جون آركويلا وديفيد رونفيلدت، **ظهور السياسة الجديدة: نحو استراتيجية أميركية للمعلومات** (سانتا مونيكا: شركة راند، 1999)، ص 52.

(19) روبرت كابلان، "الإسلام ضد الغرب"، مقابلة، **رولنغ ستون**، 7 آب/ أغسطس، 2003، ص 38.

(20) وليام كريستول، اقتباس منه في مقال عنوانه " تراث كلاسيكي: بناة الإمبراطورية"، **النيويورك تايمز**، مراجعة أحداث الأسبوع، 4 أيار/ مايو، 2003

(21) ماكس بوت: "دفاع عن قيام إمبراطورية أميركية"، مجلة **ذي ويكلي ستاندارد**، 15 تشرين الأول ـ 2001.

(22) آندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأميركية: حقائق الدبلوماسية الأميركية وعواقبها** (كمبريدج: ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارفارد، 2002).

(23) ديفيد آبيرنيثي: **الحركة الحيوية للسيطرة العالمية: إمبراطوريات أوروبا فيما وراء البحار** 1415 – 1980 (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، 2000)، ص 19.

(24) "مسؤولون أميركيون يرون انبعاثاً للقاعدة في بلدان عديدة" **النيويورك تايمز**، 17 أيار/ مايو، 2003، ص 1.

(25) فيشر، اقتباس منه في مقال لجون فينوكر، "مسؤول ألماني يقول أن أوروبا يجب أن تكون صديقة لأميركا، لا منافسة لها"، **النيويورك تايمز**، 19 تموز/ يوليو، 2003 5 آ.

(26) نيال فيرغسون، "الإمبراطورية تنتكس"، **النيويورك تايمز ماغازين**،27 نيسان/ ابريل، 2003، ص 52.

(27) إرنست ماي: **الاستعمار الأميركي: مقالة تكهنية** (شيكاغو: منشورات إمبرنت، 1991).

(28) مايكل إغناطييف، "الإمبراطورية الأميركية: العبء"، **النيويورك تايمز ماغازين**، 5 كانون الثاني/ يناير، 2003، ص 22.

(29) والتر راسل ميد، **تدبير حكيم خاص: سياسة أميركا الخارجية وكيف غيرت العالم**. (نيويورك: نوبف، 2001).

(30) إيريك شميت، "رمسفيلد يقول أن المزيد من الجنود لن يساعدوا الولايات المتحدة في العراق"، **النيويورك تايمز**، 11 أيلول/ سبتمبر، 2003.

(31) نيوت غينغريتش، "وزارة الخارجية المارقة"، **فورين بوليسي**، تموز/ يوليو، 2003، ص 42.

(32) جوليت آنطيونز سابلوسكي، "اتجاهات جديدة في دعم وزارة الخارجية للدبلوماسية الثقافية: 1993-2002"، متوفر في موقع مركز الفنون والثقافة على الشبكة:
http://WWW.cultuealpolicy.org/pdf/JASpoer.pdf

(33) مايكل هولتزمان، "المنحدر الكريه لمبيعات واشنطن"، **النيويورك تايمز**، 4 تشرين الأول/ أكتوبر، 2003.

(34) بيتر سليفين، "الولايات المتحدة تتعهد بعدم تعذيب المشتبه بهم في الإرهاب"، **الواشنطن بوست**، 27 حزيران/ يونيو، 2003، ص 1 آ.

(35) فيليب ستينز، "العالم بحاجة إلى أميركا واثقة، لا متخوفة"، **الفاينانشال تايمز** 12 كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 21.

(36) كاثي نيومان، "بلير يقول للكونغرس: "لا تيأسوا من أوروبا - بل اعملوا معها"، **الفاينانشال تايمز**، 18 تموز/ يوليو، ص 1.

(37) ريتشارد ستيفنسون، "تهديدات وفرص جديدة تعيد تحديد المصالح الأميركية في إفريقيا، **النيويورك تايمز**، 7 تموز/ يوليو، 2003.

(38) شركة استطلاعات غالوب المحدودة: "المواقف الأوروبية تجاه أزمة الخليج"، تشرين الأول/ أكتوبر عام 1990. إن بيانات غالوب متاحة من خلال قاعدة بيانات iPoll في مركز روبر لبحوث الرأي العام، جامعة كونيكتيكوت، ستورز، كونيكتيكوت.



والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين